وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قطب – شتمة –

قسم العلوم الانسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

حقيقة ثورة 23 جويلية 1952 المصرية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر

إعداد الطالبة:

زوزو حنان

إشراف الأستاذة:

شلوق فتيحة

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنعم علينا ووهبنا العقل، وقال « وإن شكرتم لأزيدنكم»

فلك الحمد والشكر حتى ترضى، ولك الحمد والشكر إذا رضيت

فكيف لي بتحصيل الشكر، وشكري إليك يفتقر إلى شكر.

أتقدم بالشكر الخالص إلى أساتذتي الذين رافقوني في مشواري العلمي وأخص بالذكر أستاذتي المشرفة شلوق فتيحة على صبرها معي فقد كانت خير مرشد وموجه لي في انجاز هذا العمل فكل الشكر والتقدير لها مع دوام الصحة والعافية.

كما أتقدم بالشكر إلى الصديق أحمد محمد علي من جمهورية مصر العربية الذي ساعدني في انجاز هذا العمل من خلال جمعه للمادة العلمية وإرسالها فله جزيل الشكر والاحترام.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساندني في عملي ومهد لي طريق البحث من قريب أو من بعيد.

مقدمـــة

شهد القرن العشرين العديد من الثورات والانقلابات العسكرية، بعضها غير وجه التاريخ ومسيرته وبعضها لم يحدث سوى خدوشا وخسائر، مع صعود هذا الشخص أو ذاك لسدة الحكم من دون أي وضوح في الأهداف والرؤى، ولقد حفلت الحياة المصرية في هذا القرن بالكثير من الأحداث السياسية والمعارك العسكرية، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي جرت على أرضها وتركت آثارها على المجتمع المصري وتأثرت بها المنطقة المجاورة وحتى البعيدة، ومن بين تلك الأحداث حركة الجيش التي قام بها مجموعة من ضباط الجيش المصري في 23 جويلية 1952، وأطلقوا على أنفسهم تنظيم الضباط الأحرار وعلى حركتهم بالحركة المباركة، وطرحوا المطالب الأساسية لحركتهم من مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية، مع تضافر عدة أسباب وحوادث تمثلت في التدهور الاقتصادي والاجتماعي وفساد في نظام الحكم مع وجود المحتل الانجليزي جاثما على الصدر، وحادثة حريق القاهرة في 1952، حتمت على الجيش أخذ مهمة تغيير هذه الأوضاع التي كانت سائدة في مصر تحت حكم الملك فاروق، واستطاعت هذه الحركة العسكرية بفضل ضباطها إجبار الملك على التنازل عن العرش ونظرا إلى ما حققته من مكاسب مست جميع الميادين، أطلق عليها فيما بعد "ثورة جويلية"، وهناك من وصفها بأنها مجرد "انقلاب عسكري" نظرا إلى التغيير المفاجئ في نظام الحكم.

تكتسب الأحداث أهميتها في الحياة بعمق تأثيرها، ولا يمكن إسقاط ما يحدث في مسيرة الشعوب لأنه سيبقى علامة بارزة، من هنا حظيت حركة 23 جويلية 1952 باهتمامات الكتاب والمؤرخين والمحللين، كونها تمثل علامة بارزة في تاريخ مصر ونقطة تحول أساسية في مساره، لذلك نحاول البحث في حقيقة هذه الحركة، من خلال طرحنا للإشكال التالي: **هل تعتبر حركة 23جويلية 1952 ثورة قامت بها طليعة مسلحة، أم أنها لا تتجاوز حدود الانقلاب العسكري؟**

ويندرج تحت هذا الإشكال تساؤلات فرعية :

ما المقصود بمصطلح الثورة والانقلاب؟ وما هي ابرز الثورات والانقلات التي شهدها القرن العشرين؟

- ما هي الدوافع الحقيقة لحركة 23 جويلية 1952؟ وما هي أهم انجازاتها؟

أسباب اختيار الموضوع :

– الرغبة الخاصة في دراسة حركة 23 جويلية 1952 كونها تعتبر من أكبر ثورات القرن العشرين في حين نجدها لم تدم أكثر من ثلاثة أيام، الشيء الذي أثار فضولي.

– تشجيع الأستاذة المشرفة لدراسة هذا الموضوع .

– محاولة إعطاء صورة واضحة عن هذه الحركة.

– أهمية هذه الحركة كونها تمثل نقطة تحول في مسار تاريخ مصر، وكذلك الاهتمام الكبير الذي نالته يبعث في النفس روح التحدي للبحث في طيات هذا الموضوع.

أهداف الدراسة :

– التعرف على أبرز الثورات والانقلابات التي شهدها القرن العشرين، والتعرف على مدلول الثورة والانقلاب.

– تسليط الضوء على ما حدث في 23 جويلية 1956 ليس من أجل استعراضها فحسب، بل للتعرف على مدى مساهمة القلم في إثراء الحدث التاريخي .

– التعرف على أبرز الشخصيات ا لتي قادت هذه الحركة العسكرية وعبروا عن هموم الشعب المصري .

– تقييم حركة 23 جويلية 1952 في مصر.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في الاهتمام الكبير الذي نالته هذه الحركة ومازال إلى اليوم محل نقاش حول طبيعتها، وكذا الدور الذي لعبته على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتأثر الشعوب العربية وغير العربية بها من حيث أفكارها.

المنهج المعتمد:

بما أن الدراسة تاريخية اعتمدنا بالدرجة الأولى على المنهج الوصفي لأن البحث يقتضي متابعة الأحداث وتسلسلها في الزمان والمكان، بالإضافة التحليلي لأن طبيعة الموضوع تستلزم تحليل بعض الروايات الخاصة بتنظيم الضباط الأحرار للوقوف على نتائج حقيقية، كما اعتمدنا على المنهج المقارن حتى تتضح الرؤية من خلال المقارنة بين أوجه التشابه والاختلاف بين أمثلة من الثورات والانقلابات التي حدثت في القرن العشرين وبين حركة 23 جويلية 1952.

تقديم الموضوع:

للإجابة عن الإشكالية ومن أجل تجسيد المنهج المتبع قسمنا الخطة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة مع تثبيت للمصادر والمراجع، وتذييله بمجموعة من الملاحق التوضيحية، حيث تناولت في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال التعريف بالثورة والانقلاب لغة واصطلاحا لتسهيل دراسة بقية القضايا المتعلقة بالموضوع وقدمت نماذج مختلفة من الثورات مثل الثورة الصينية وثورة الريف المغربي والثورة العراقية وكذا الكوبية، حيث كان لكل من هذه الثورات طابع خاص من حيث ظروف ومكان قيامها، وأمثلة عن الانقلابات التي تميزت أيضا باختلاف المكان والزمان رغم تشابه أسباب قيامها واحدة ومن الانقلابات التي خصت بالدراسة وأخذنا انقلابات سوريا الثلاثة لعام 1949، وانقلاب السودان، وأيضا انقلاب تركيا وانقلابات الأرجنتين في الفترة ما بين 1930– 1976، وانقلاب فنزويلا.

أما الفصل الثاني فتناول أحداث حركة 23 جويلية 1952، حيث تضمن تنظيم الضباط الأحرار بداية بالملامح الأولى لتشكيله ثم تأسيس لجنة الضباط والأحرار كما عرفنا ببعض قادة هذه الحركة،ثم تطرقنا إلى أسبابها السياسية والعسكرية التي أثرت بدورها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى بالضباط الأحرار لعقد اجتماع ووضع خطة للتحرك لتنفيذ حركتهم وهذا ما تناولناه في مجريات حركة 23 جويلية 1952.

وفي الفصل الثالث حاولنا تقييم حركة 23 جويلية 1952 من خلال الانجازات التي سطرتها في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية وأيضا الاجتماعية التي أثرت بدورها على الجانب الثقافي، و السلبيات التي اعتبرت أخطاء في مسيرتها، كما قمنا بإبراز أو تقديم مجموعة من الآراء حول حقيقة هذه الحركة التي تأرجحت بين الثورة والانقلاب.

ولتوضيح حقيقة حركة 23 جويلية 1952 اعتمدت على مجموعة من المصادر كمذكرات الضباط الأحرار منها مذكرات عبد اللطيف البغدادي وأنور السادات، وعبد الناصر، ومؤلفات لأحمد حمروش منها ثورة يوليو وعقل مصر، وعبد الرحمان الرافعي في ثورة 23 يوليو 1952، ومن المراجع نواف نصار في كتابه ثورة يوليو 1952(دراسة وتقييم) كما استخدمت مجموعة من الموسوعات مثل موسوعة السياسة لعبد الوهاب الكيالي، والمعاجم مثل معجم

المصطلحات السياسية والإستراتيجية لإسماعيل عبد الفتاح ،و القاموس المحيط للفيروز آبادي لتحديد المفاهيم.

صعوبات البحث:

إذ لابد من الصعوبات التي يتعرض لها الباحث فقد تمثلت في ندرة المصادر والمراجع التي تتناول الموضوع مكتبة الكلية، مما اضطرني إلى التواصل مع أساتذة وباحثين من مصر لتوفير المادة العلمية.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة

أولا: مفهوم الثورة

ثانيا: أمثلة عن الثورات

ثالثا: مفهوم الانقلاب

رابعا: أمثلة عن الانقلابات

تمهيد:

لقد جاد علينا علماء العصر الحديث ومفكريه بالكثير من التعريفات والمفاهيم للثورة والانقلاب التي نجدها في السياسة والاجتماع والاقتصاد والتربية، وفي غير ذلك من مجالات العلم والمعرفة، لذا و قبل أن نشرع في دراسة حركة جويلية 1952 بمصر، حري بنا أن نعرف مدلول الثورة والانقلاب، فلعل في تعريف المصطلحين ما ينير الدرب في دراسة بقية القضايا المتعلقة بموضوع البحث، خصوصا في عصرنا الحاضر الذي يشهد تداخل في المصطلحات والمفاهيم، وهذا متوقع في ظل تدفق المعارف وتعدد المدارس وتشعب الآراء، مع تقديم نماذج من الثورات والانقلابات لتوضيح الصورة أكثر، خاصة وأنه لكل من هذه الثورات والانقلابات أسباب وظروف مهدت لقيامها باختلاف الزمان والمكان، وخلفت نتائج وانجازات.

أولا: مفهوم الثورة

1- لغة:

حسب ورد في لسان العرب: ثار الشيء ثورا ثؤورا ثورانا، تثور: هاج، و الثائر الغضبان يقال للغضبان أهيج ما يكون : قد ثار ثائره وفار فائره إذا غضب وهاج غضبه، ثار إليه ثورا و ثؤورا و ثورانا : وثب . والمناورة : المواثبة .ويقال: انتظر حتى تس'كن الثورة ، وهي الهيج .

ثار الدخان والغبار وغيرهما . يثور ثورا ثؤورا ثورنا : ظهر وسطع .

ثار به الناس : وثبوا عليه . ثور البرك واستثارها أي أزعجها وأنهضها .

وفي الحديث : فرأيت الماء يثور من بين أصابعه : أي ينبع بقوة وشدة .

ثارت الحصبة : انتشرت .[1]

وفي القاموس المحيط نجد: ثور: الثور: الهيجان : الوثب والسطوع .

و نهوض القطا والجراد، وظهور الدم . كالثور والثوران .

قال الأصمعي*: رأيت فلانا ثائر الرأس إذا رأيته قد اشعاذ شعره أي انتشر وتفرق[2].

كما وردت الثورة بمعنى الهيجان ، قال الشابي**:

ليت لي قوة العواصف يا شعبي فألقي إليك ثورة نفسي[3].

ونفس هذه المعاني وردت في منجد اللغة والأعلام وفي المعجم الوسيط ففي الأول نجد:

ثار ثورا وثورانا و ثؤورا: هاج . ومنه " ثارت الفتنة بينهم " ، وهاجت نفسه : جشأت، وثار

---

[1]- أبو الفضل جمال الدين (ابن منظور)، **لسان العرب** ،ج3 ، دار صادر، 2003 ، ص ص 53- 54.

[6]- **الأصمعي:** أبو سعيد عبد الملك (740- 828) لغوي بصري من المشاهير، من كتبه "خلق الإنسان" و"الخيل" والأصمعيات في رواية أشعار العرب. أنظر: المنجد في اللغة والأعلام، ط29، دار المشرق، بيروت- لبنان، 1987، ص 52.

[2]- مجد الدين محمد بن يعقوب (الفيروزآبادي)، **القاموس المحيط** ،ج1 ، مؤسسة الرسالة ، 2005، ص 426 .

[3]- علي بن هادية وآخرون، **القاموس الجديد للطلاب(معجم عربي مدرسي ألفبائي)** ، ط7 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص 241 .

الغبار أو الدخان: ارتفع . والجراد: ظهر. وأثاره: صيره يثور فتثور. الثورة: الهيجان.[1]

وفي الثاني نجد:ثار ثورانا، ثورا، وثورة : هاج و انتشر. ويقال : ثار الدخان و الغبار .

وثار الدم بفلان، وثارت به الحصبة، وثار به الشر و الغضب.

وثار الماء من بين كذا: نبع بقوة و شدة ، وثار به الناس : وثبوا عليه.[2]

ونصل إلى القول أن الثورة لغة هي: الهيجان والانتشار، أو الظهور والسطوع، يصاحب كل ذلك القوة ، وتعني الوثوب والارتفاع والنهوض بشدة.

[1]– المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 75 .

[2]– إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط** ،ج1، مجمع اللغة العربية، القاهرة،1998، ص 426 .

2- اصطلاحا:

يقصد بمصطلح الثورة التحول الجذري في التكوينات الاجتماعية والسياسية والنظام العام وفي العلاقات والخبرات المتبادلة بين الناس، وقد يقصد به التغيير الدائري الذي يكشف عن أنماط جديدة ، كما يقصد به الآن مقاومة نظام الملكية ذاته وليس مجرد التمرد والعصيان.[1]

لقد استخدم معظم المفكرين المعاصرين اصطلاح الثورة للدلالة على، تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية أي عندما يتم تغيير حكم قائم والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية، وأحيانا عنيفة بحكم آخر، كذلك هي تغييرات ذات طابع جذري (راديكالي) غير سياسية، حتى وإن تمت هذه التغييرات ببطء ودون عنف (كما هو الحال عندما نقول ثورة علمية، ثورة فنية ، ثورة ثقافية) فان هذه التغييرات المعاصرة تستخدم لوصف تغييرات شاملة في مجالات متعددة من الحياة[2]، وتعني أيضا ذلك التبديل السريع والعنيف في الغالب في السياسة، وفي نظام الحكم، ذلك التبديل الذي يشكل انفصاما في التاريخ وحدا فاصلا يقسم الأزمنة والأفكار والعادات والمعتقدات والقوانين، ومواضيع الاهتمام وأساليب التفكير والتعبير والسلوك والممارسات ... ذلك التبديل الذي لا تصور له بدون الجماهير الشعبية[3].

ويقصد بها التغيير الأساسي والجذري في المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، أي الإطاحة بنظام قديم فشل في تحقيق مطالب المجتمع، وإحلال آخر قادر على خلق مناخ صحي له اتجاهات[4]، وهي أيضا الخروج عن الوضع الراهن سواء إلى وضع أفضل أو أسوأ من الوضع القائم، أما التعريف المعاصر والأكثر حداثة للثورة هو التغيير الذي يحدثه الشعب من

---

[1]- إسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008 ، ص106.

[2]- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**،ج1، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1974، ص 870.

[3]- البخاري حمانة، **فلسفة الثورة الجزائرية**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 7.

[4]- محمد حافظ دياب، **انتفاضات أم ثورات في تاريخ مصر الحديث**، دار الشروق، القاهرة، 2011، ص 10.

خلال أدواته كالقوات المسلحة، أو من خلال شخصيات تاريخية لتحقيق طموحاته لتغيير نظام الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات، ولتنفيذ برنامج من المنجزات الثورية غير الاعتيادية[1].

وعرفها الزعيم الصيني "ماوتسي تونغ" بقوله:

" الثورة ليست حفل غداء، أو مقال، أو لوحة، ولا قطعة زخرفة، إنها لا تقدم بسهولة أو بطء أو حذر أو احترام أو تقدير أو أدب، الثورة عصيان مسلح وعمل عنيف به تقلب طبقة طبقة أخرى"

أما الثائر البوليفي الشهير " تشي غيفارا" جاء بمفهوم الأسلوب التحريضي للثورة في قوله:"

الثورة ليست تفاحة تسقط حين تنضج ، أنت الذي يجب أن تجبرها على السقوط."[2]

وبالنسبة لزعيم الثورة المصرية جمال عبد الناصر فهي:

حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التي تعترض طريق حياته، فالثورة هي الحصول على السلطة من أجل التغيير الواسع ، تغيير المجتمع من الواقع الذي يثور عليه ، إلى المستقبل الذي يطالب به ، قد تبدأ الثورة بالقلة وان كانت أهدافها تعبر عن أهداف الكثرة .. ولكن الثورة بالعمل و الممارسة من أجل تحقيق أهدافها تصل إلى حد التعبير عن الكثرة ... عمل الثورة يتسع و يكبر وتزداد المشاركة فيه كل يوم وكل ساعة وكل سنة.[3]

نستنتج من التعريفات السابقة أن الثورة هي حركة سياسية تعني تغيير جذري للأوضاع السائدة وفي جميع المجالات وغالبا ما تكون عنيفة.

ثانيا: أمثلة عن الثورات

1-الثورة الصينية 1911-1949:

[1]- رمزي المنياوي، **ثورات غيرت وجه العالم**،ج1، دار الكتاب العربي، دمشق- القاهرة، د.س، ص 5.

[2]- نواف نصار، **ثورة يوليو 1952(دراسة وتقييم)**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 56.

[3]- عبد الله أمام، **الناصرية (دراسة بالوثائق في الفكر الناصري)**، دار الوطن العربي،1985، ص ص 175- 176.

اندلعت هذه الثورة في أكتوبر عام 1911، اثر سلسلة من اغتيالات جماعية للأجانب قامت بها فرقة المليشا في معظم أنحاء الصين، وفي ديسمبر 1911 أطاح الدكتور "صن يات صن*" زعيم الكومنتانغ** بأسرة المانشو التي حكمت الصين لأكثر من مائتين وستين سنة، ووضعت نهاية للنظام الديكتاتوري الإقطاعي، وأعلنت نهاية النظام السياسي التقليدي[1]، وفي عام 1912 أنتخب "صن يات صن" رئيسا للجمهورية ووضع دستور جديد للبلاد، وفي العام نفسه أرغم على التنازل عن رئاسة الجمهورية لقائد الجيش "يوان شي كاي***" الذي كان مدعوما سياسيا ودوليا، وفي نوفمبر 1913 حل "يوان شي" حزب الكومنتانغ باعتباره حزبا مثيرا للفتن، وبدأ "يوان شي" يمارس سلطات دكتاتورية فعمد الى القضاء على معارضيه وقيد حرية الصحافة وحق الاجتماع، وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى ازداد الوضع تأزما في البلاد، فأقام "صن يات صن" في كانتون**** حصن الثورة ومعقل الدعاية الثورية حكومة وطنية بقيادة "شيانغ كاي شك*" وكان هدف شيانغ توحيد الصين وتوحيد الأحزاب، وفي عام 1923 أعاد الدكتور صن تنظيم حزب الكومنتانغ على نسق الحزب الشيوعي الروسي وبدا واضحا تأثره بالمذاهب الاشتراكية، وفي عام 1925 توفي صن، وتولى الجنرال شيانغ كاي زمام الأمور

G– **صن يات– صن(1866– 1925):** سياسي صيني وديمقراطي ثوري، ينحدر من عائلة ريفية، تلقى التعليم الثانوي في المدارس التبشيرية الأجنبية وتخرج طبيبا من هونغ كونغ عام 1892. أنظر: عبير الأطرش، الوسوعة العربية، هيئة الموسوعة العربية، دمشق– سورية، 2012، ص 206.

GG– **حزب الكومنتانغ:** حزب سياسي صيني أسسه صن يات–صن عام 1912، تولى مهمة قلب إمبراطورية مانشو يضم القوى الأربع وهي العمال والبورجوازية والفلاحون والفقراء وكان شعاره " القومية والديمقراطية والازدهار الاقتصادي". أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 260.

[1]– فائق طهبوب ومحمد سعيد حمدان، **تاريخ العالم الحديث والمعاصر**، الشركة العربية المتحدة التسويق والتوريدات، القاهرة،2007، ص 396. .

GGG– **يوان شي كاي:** ولد باقليم هونان عام 1859 والتحق بالجيش عام 1882، عين حاكما لسيول عاصمة كوريا في 1894، وتقلد عدة مناصب كما تولى رئاسة الجمهورية الجديدة بصفة مؤقتة عام 1912 ثم بصفة رسمية 1913– 1916، حاول فرض نظام دكتاتوري وتوفي في 1916. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 447.

GGGG– **كانتون أو كوانغ تشو:** مدينة في جنوب شرق الصين 3م/ ن، عرفها العرب قديما باسم خان فو، مركز صناعي وتجاري، خطوط ملاحة مع هونغ كونغ، من أهم مرافىء البلاد.أنظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 456.

*– **تشانغ كاي شك** (1878– 1975): قائد صيني حارب اليابان 1935– 1947 اختلف مع ماوتسي تونغ، فلجأ إلى فورموزا (التايوان) وأسس دولوا لتايوان (1949– 1975). أنظر: المرجع نفسه، ص 174.

وزعامة الحزب[1]، وما أن حل عام 1927 حتى انتشرت الفوضى في البلاد وفصم شيانغ عرى التحالف مع الحزب الشيوعي، وانضم إلى الجيش الوطني في الجنوب الذي توجه إلى الشمال لمحاربة جنرالات الجيش والحكام الإقطاعيين، وأخذت قوات الكومنتانغ تصفي الشيوعيين في مختلف مناطق البلاد ونتيجة لذلك بدأ الشيوعيون يلجأون إلى الجبال ويهربون من وجه القمع وينظمون صفوفهم، وكان "ماوتسي تونغ**" أبرز هؤلاء الشيوعيين، وقد خاض هو ورجاله معارك ضارية ضد قوات "شيانغ كاي" خلال عام 1928، إلا أن البرد والجوع وقلة الأسلحة أدت إلى هزيمة "ماوتسي تونغ" فسيطر "شيانغ" على شمال الصين وأسس حكومة جديدة وباشر بوضع خطط للمشاريع الإصلاحية لكنها بقيت حبر على ورق، وواصل شيانغ معاركه و حقق انتصارات وبدأت قوى الغرب تساند تشانغ وتدعمه، كما هاجمت مسقط رأس "ماوتسي تونغ"، لكن قوات ماو انتقمت فنصبت كمينا وأبادت القوات المهاجمة وتم خطف "شيانغ كاي" وطلب الشيوعيون إعدامه ولكن "ماوتسي" أفرج عنه وعقد مع الشيوعيون هدنة اضطر على إثرها أن يقبل مبدأ الوحدة الوطنية، لكن هذه الهدنة لم تستمر طويلا وعادت الحرب إلى الاشتعال من جديد[2]، وفي عام 1937 اندلعت الحرب الصينية–اليابانية ، فشنت القوات اليابانية هجوما شاملا احتلت على أثره معظم المدن الصينية، فتحالف الشيوعيون مع الكومنتانغ ضد اليابان، وألحقت قوات الشيوعيون والكومنتانغ بالعدو أفدح الخسائر واستعادة جميع الأراضي[3]، وفي 1946 ظهر التناقض بين الشيوعيين والكومنتانغ من جديد واستمر إلى عام 1949 حيث انتصر "ماوتسي تونغ" وأختير رئيسا وأنشأ جمهورية الصين الشعبية، وانتهت الثورة بهزيمة

---

[1]– محمد علي القوزي وحسان حلاق، **تاريخ الشرق الأقصى**، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان، 2001، ص ص 101– 105.

[GG]- **ماوتسي تونغ:** ولد في أسرة قروية متوسطة الحال، في 26 ديسمبر 1839 بقرية شاوشان في مقاطعة هونان، وكان قريبا من قاع المجتمع الصيني، كان كثير المطالعة، من مؤسسي الحزب الشيوعي، ثم رئيس دولة 1954– 1959، نادى بالثورة الثقافية 1966، له مؤلفات منها "الكتاب الأحمر الصغير"، أنظر: بكر محمد ابراهيم، أخطر 10 قادة في العالم، مركز الراية للنشر والأعلام، د.م، 2004، ص ص 166– 168.-

[2] – عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص ص 905– 906.

[3] – محمد علي القوزي وحسان حلاق: **مرجع سابق**، ص ص109– 110.

"شيانغ كاي شك" وانتصر الشعب الصيني ونال حريته وتخلص من قهر المستعمرين والإقطاعيين والرأسماليين[1].

2- ثورة الريف المغربي 1920-1926 :

هي الثورة التي خاضها الشعب المغربي ضد الاستعمار الاسباني و الفرنسي، وقد برز في المنطقة الشرقية من الريف المغربي الأمير عبد الكريم الخطابي[2]، الذي قاد هذه الثورة والذي أصبح اسمه علما من أعلام التحرر في بلاد المغرب الكبير، والحاكم الحقيقي لمنطقته التي اشتهرت بمعادنها مما أدى إلى تهافت وتنافس الدول الأوروبية عليها، ولما شعر عبد الكريم الخطابي بأهمية هذه المعادن سارع إلى إرسال ابنه الأصغر إلى مدريد لدراسة علم التعدين فتخرج مهندس مناجم، أما ابنه الأكبر فكان قد درس الشريعة واللغة وأصبح قاضيا في مليلة وغدا مستشارا للحاكم الاسباني لشؤون الريف، وخيل للكثيرين أن الأمور ستسير سيرا حسنا بين اسبانيا و الأمير الخطابي[3].

بدأت حركة مقاومة الاحتلال الفرنسي- الاسباني للمغرب في عام 1912 وهي السنة التي وقع فيها السلطان عبد الحفيظ* اتفاقية وضع فيها بلاده تحت الوصاية الفرنسية، وتنازلت فرنسا لاسبانيا وفقا للاتفاقية المعقودة بينهما عن منطقة الريف، وقد استقبل الشعب الاتفاقية بالنقمة والاستنكار مما أدى ببعض أهل الريف إلى قتل ستة من العمال الاسبانيين كانوا يعملون في مناجم الحديد، فكان هذا الحادث مبررا لتدخل اسبانيا التي دفعت جندها إلى احتلال مناطق من المغرب مثل تطوان 1913، وتزايد ضغط القوات الاسبانية و استفزازاتها للجماهير

[1] - عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص 906 .

[2]- صلاح العقاد، **المغرب العربي**، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة 1979، ص 273.

[3]- اسماعيل أحمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2000 ، ص 425.

* - **عبد الحفيظ مولاي**(1863- 1937): سلطان المغرب 1908، اعتزل 1912 وانصرف الى التأليف، من مؤلفاته: "الجواهر اللوامع" و"ياقوتة الحكام في مسائل القضاء والأحكام". أنظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 364.

المغربية[1]، حيث طلب الجنرال "غور دانا" المندوب السامي الاسباني، من الأمير عبد الكريم تقديم الولاء، لكنه رفض، فبادر الجنرال إلى إلقاء القبض على ابنه الأكبر القاضي محمد وزجه في السجن قرابة سنة، وواصل عبد الكريم الخطابي عمله رغم التهديدات التي وجهت له، مما أرغم الاسبان على إطلاق سراح محمد عبد الكريم الخطابي**، وبدأت العمليات الحربية بين الأمير الخطابي والاسبان في 1920، وفي هذه الأثناء أصيب الأمير عبد الكريم بمرض قضى على حياته، فخلفه ابنه الأكبر القاضي محمد الذي أشتهر فيما بعد باسم الأمير محمد عبد الكريم الريفي[2]، الذي أخذ على عاتقه قيادة قوات الثورة، وأصبح لديه جيش شبه نظامي واستمرت أعمال الصدام مع القوات الاسبانية على شكل اشتباكات كانت منها "معركة أنوال" التي زجت فيها السلطة الاسبانية قوة كبرى مكونة من 25 ألف مقاتل واستطاعت أن تحتلها، فعمل الخطابي بتنظيم هجوم مباغت ونجح في الاستيلاء على أنوال وإبادة الحامية المدافعة عنها، وكانت لهذه المعركة عام 1921 أصداء بعيدة، فقد عزز النصر إرادة الثائرين الذين أخذوا في الانضمام إلى قوات الثورة من كل أنحاء المغرب، وأصيبت السلطة الاسبانية بخيبة أمل وخسائر فادحة تمثلت في خسارة 15000 جندي، 30000 بندقية و400 مدفع، وأسر الريفيون 870 أسير افتداهم الاسبان بمبلغ 138 ليرة استرينية، بالإضافة إلى استيلاء الثوار على الذخائر والمواد التموينية.[3]

---

[1]– عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص 896.

** – **محمد عبد الكريم الخطابي**(1882– 1963): ولد في مدينة مليلة، ترعرع في حجر والده الذي كان أستاذه الأول حيث درس مبادىء العلوم عليه، وأتم دراستها الأولى في مدارسها ثم سافر إلى فاس ونال إجازة العلوم الدينية، سافر إلى اسبانيا لإكمال دراسته وتحصل على شهادة الحقوق والآداب فيها، وفي أيام العطل كان يدرس تاريخ العرب والحضارات فنمت في نفسه عواطف القومية. أنظر: رشدي الصالح ملحسي، سيرة محمد عبد الكريم الخطابي(بطل الريف ورئيس جمهوريتها)، المطبعة السلفية– ومكتبتها، القاهرة، 1343، ص ص 25– 26.

[2]– إسماعيل أحمد ياغي، **مرجع سابق**، ص 425.

[3]– زاهر رياض، **شمال افريقيا في العصر الحديث**، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1967، ص 219 .

ومن خلال ذلك تمكن محمد عبد الكريم من بسط سيطرته على القبائل المجاورة، وتنظيم حكومة عاصمتها (أغادير)* وإعلان قيام جمهورية الريف، كما أرسل وفدا إلى أوروبا زار فرنسا وانجلترا للدعاية لقضية جمهورية الريف، وقام بعدة إصلاحات في جميع المجالات كالإدارة والمالية والتجارة والزراعة وتوسيع نطاق التعليم والاهتمام بالأمور الصحية وفي مجال الاستعداد القتالي استطاع أن يوفر الأمن وتأمين شبكة استخبارات دقيقة وإحاطة عملياته بنطاق محكم من السرية، بحيث لم ينته عام 1924 حتى أصبحت معظم المناطق الاسبانية تحت سيطرة محمد عبد الكريم الخطابي[1]، وحاولت السلطات الاسبانية الاتصال مرات عديدة مع محمد عبد الكريم والدخول معه في مفاوضات وإغرائه بالحكم مقابل إلقاء السلاح، و لكن هذه المحاولات انتهت بالفشل، وتابع الأمير محمد انتزاع البلاد من القوات الاسبانية حتى لم يبقى منها سوى" سبتة " و"مليلة" لأنهما كانتا محصنتين وتدافع عنهما حامية اسبانية قوية.[2]

وفي 12 أيلول 1923 وقع انقلاب في اسبانيا أدى إلى تغيير جذري في سياسة اسبانيا، واستلم الحكم اثر الانقلاب الجنرال " بريمودي ريفيرا*" الذي أعلن عن سياسة جديدة وهي الانسحاب من المناطق الداخلية إلى مراكز حصينة على الساحل، وفي أثناء ذلك امتد نشاط الريفيين حتى وصلوا إلى تطوان، وقطعوا الطريق بينها و بين كل من طنجة وشفشوان، وأشرف الجنرال بريمودي ريفيرا بنفسه على عمليات الانسحاب خلال النصف الثاني من عام 1924م.[3]

---

[6]– **أغادير**: مرفأ في المغرب على الأطلسي، 250,000ن، قاعدة صيد. أنظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 52.

[1]– إسماعيل أحمد ياغي، **مرجع سابق**، ص 427.

[2]– عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص 898.

* – **بريمودي ريفيرا ميغويل(1870– 1930)**: جنرال وسياسي اسباني، تقلد عدة مناصب في اسبانيا، فرض على بلاده حكما ديكتاتوريا من 1923– 1930، أدى الى اضطراب سياسي وحدثت اضرابات وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية، وفي 18 جانفي 1930 قدم استقالته. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 541.

[3]– إسماعيل أحمد ياغي، **مرجع سابق**، ص 428.

– تدخل فرنسا ضد الريفيين:

وفي عام 1925م بدأت اسبانيا بمفاوضة محمد عبد الكريم لعقد هدنة، لكن فرنسا تدخلت ضد حركة الريف الاستقلالية، في الوقت الذي وصل فيه الخطابي إلى أوج قوته وذروة انتصاراته، بحيث لم تتم فرنسا احتلال المناطق الجبلية المتاخمة للريف إلا في عام 1924م، وتوالت حركات الفرنسيين العسكرية ضد المناطق المجاورة للريف وضد القبائل الموالية لمحمد عبد الكريم الخطابي، فحاول محمد عبد الكريم أن يتوصل إلى اتفاق مع فرنسا، فأرسل أخاه موفدا إلى باريس للتفاوض مع الحكومة الفرنسية، كما أرسل مندوبا إلى فاس للاتصال بالسلطات الفرنسية في مراكش، إلا أن جميع المحاولات قد باءت بالفشل، وهدد الزحف الفرنسي جمهورية الريف بإكمال حلقات الحصار حولها[1]،

وكانت قوات فرنسا غير كافية لحرب الريف فزادت قوات جيشها من 65 ألف جندي إلى 158 ألف جندي، و132 طائرة، وضاعفت اسبانيا هي الأخرى قواتها العسكرية حتى زادت على 120,000 جندي، في حين لم تزد قوات جمهورية الريف على 60,000، وأشرف على وضع الخطط الحربية ألمع قادة فرنسا العسكريين كان من بينهم الماريشال "بيتان*" و"الجنرال "ليوتى**"."[2]

و بدأ الريفيون هجومهم على الخطوط الفرنسية في ربيع عام 1925م، فتمكنوا من خرق الجبهة الفرنسية وأصبح موقف الفرنسيين حرجا، وفي خريف العام نفسه بدأ الفرنسيون هجوما معاكسا

---

[1]– جلال يحي، **المغرب الكبير(الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال)**،ج3، دار القومية للطباعة والنشر، ص ص 980– 981.

[G]– **بيتان هنري فيليب**(1856– 1951): مارشال ورجل دولة فرنسي، كان رئيس حكومة في ظل الاحتلال الألماني 1940– 1944، وتقلد منصب رئيس الدولة شكليا فقط، عقب الحرب العالمية الثانية حوكم بتهمة الخيانة وحكم عليه بالإعدام، لكن ديغول أبدل الحكم بالسجن مدى الحياة. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 635.

[GG]– **ليوتي لويس**(1854– 1934): مارشال فرنسي، تولى بسط حماية فرنسا على بلاد المغرب. أنظر: منجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 507.

[2]– صلاح العقاد، **مرجع سابق**، ص 275.

بعد أن مهدوا له بقصف شديد طوال اليوم العاشر من سبتمبر، وحاول الفرنسيون الاتصال بالقوات الاسبانية الزاحفة من الساحل، ولكن الأمطار أوقفت الحركات الحربية، وفشل كل فريق في تحقيق أهدافه، شعرت فرنسا من خلال الاحتكاك بقوات الثورة وعبر الصراع الدائم معها أن وثاق العروبة والإسلام هو الذي يجمع فصائل الثورة المختلفة، فأخذت في التمهيد لفصل المسلمين البربر عن المسلمين العرب، وحاول عبد الكريم الخطابي في مطلع عام 1926م أن يقوم بنشاط عسكري لكن فشلت محاولته، فلجأ إلى المفاوضات التي وافقت عليها الحكومتان الفرنسية والاسبانية للصلح والتي عقدت في وجدة 15 أفريل 1926م واستمرت إلى ثلاثة أسابيع، ولكن لم يستطع الوفدان الوصول إلى اتفاقية واستمرت العمليات الحربية بعد ذلك والتقى الجيشان بعد عشرة أيام من القتال[1]، فطلب محمد عبد الكريم وقف العمليات الحربية وعرض الاستسلام فعملت فرنسا واسبانيا على نفيه وعائلته إلى جزيرة "ريونيون*" الواقعة في الجنوب الشرقي من مدغشقر في المحيط الهندي، وأقامت عليه حراسة مشددة ومنعت عنه الصحف والكتب طوال عشرة سنوات، ثم قررت فرنسا نقله إلى باريس، وبالتنسيق مع "مكتب المغرب العربي**" تم تأمين فراره وأقام بالقاهرة، وفي عام 1960م قام ملك المغرب" محمد الخامس " بزيارة لمصر ونجح في إقناعه بالعودة للوطن ليشهد ثمار نضاله في العيش بين أهله وقومه ولكن المنية عاجلته في 1963م قبل أن يتمكن من العودة إلى ربوع الوطن.[2]

---

[1]– جلال يحي، **مرجع سابق**، ص ص 982– 987.

[G]– **ريونيون:** جزيرة تقع بالقرب من جزيرة مدغشقر في المحيط الهندي، مستعمرة فرنسية منذ عام 1642، مساحتها 2510كم مربع، ويبلغ عدد سكانها 525,000ن حسب تقدير 1948، عاصمتها "سان دنيس" من أهم مدنها سان بول، سان لوي، سان بيير، يعاني اقتصادها من قلة الموارد الطبيعية. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 519.

[GG]– **مكتب المغرب العربي:** بدأ نشاطه في 16 فيفري 1947 من قبل عبد الكريم الخطابي، من أهم انشغالاته الدعاية للقضايا المغاربية، شارك في تأسيسه حزب الاستقلال من المغرب، وحزب الشعب الجزائري، والحزب الدستوري من تونس. أنظر: محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجهة الشرقية 1954– 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، د.س، ص ص 166– 167.

[2]– عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص ص 899– 900.

3- ثورة يوليو 1958 في العراق:

هي حركة انقلابية وطنية جمهورية معادية للملكية و الأحلاف الاستعمارية، نظمها ونفذها تنظيم الضباط الأحرار في الجيش العراقي ومن أبرز قادة الضباط الأحرار"عبد الكريم قاسم[***]" و" عبد السلام عارف[****]"[2]، وقد تأثر الضباط الأحرار العراقيون بتنظيم الضباط الأحرار المصريين من ناحية تشكيله و مواقفه، وكانت حرب فلسطين 1948 سببا في نقمة الجيش العراقي، و بعد عدوان السويس 1956 اشتد غضب الضباط الأحرار في العراق بسبب موقف حكومة " نوري السعيد[*]" المتخاذل إزاء العدوان، ومن بين الأسباب التي أدت إلى قيام ثورة 1958 انهماك رجال الحكم بشؤون البلد السياسية ولم يهتموا بالأمور الاجتماعية والاقتصادية بغية تطويرها، كما أن شباب الجيل الجديد فقد صبره من بطء التقدم فراحوا يسعون إلى دفع عجلة التقدم والتطور باللجوء إلى الأساليب الثورية، بالإضافة إلى سوء الأوضاع الداخلية و بخاصة كبت الحريات وإهمال الإصلاحات.

- سياسة العراق الموالية للغرب وخاصة خضوع الحكومات لبريطانيا وحلفائها أثناء الحكم الديكتاتوري للحكم الملكي في العراق، كل ذلك أثار حفيظة السياسيين المعارضين والشباب الثوري.[1]

[***] - **عبد الكريم قاسم:** ولد عام 1949، كان مساعد أركان حرب الشؤون الادارية عام 1948، شغل منصب القائد العام للقوات المسلحة، وتولى رئاسة الوزراء 1958- 1963، قتل سنة 1963. أنظر: Anthony Nutting, Nasser, constable and company LTD, London, 1970, p 16.

[****] - **عبد السلام عارف**(1921- 1966): ضابط عراقي، اشترك في حرب فلسطين 1948، حكم عليه بالاعدام بتهمة التآمر سنة 1957، وخفف عنه بالسجن، تولى رئاسة الجمهورية 1963،قتل في 1966. أنظر: المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 362.

[2] - عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص 908.

[*] - **نوري السعيد:** ولد عام 1888، اشترك في الثورة العربية 1916- 1918، عين قائدا عاما للقوات المسلحة ووزير الدفاع 1922- 1934، تولى رئاسة الوزراء الى غاية 1957، وفي النهاية لقي مصرعه عام 1958. أنظر: Anthony Nutting , op cit, p 20.

[1]- محمود صالح منسى، **الشرق العربي المعاصر(القسم الأول الهلال الخصيب)**، مكتبة الإسكندرية، 1990، ص ص 96- 97.

– كانت الوحدة العربية هي الدعوة التي تجسد آمال العرب في تحقيق مستقبلهم ، وعندما أعلنت وحدة مصر وسوريا - في فبراير 1958 زاد الاندفاع عند العراقيين، كما أدى تأسيس الجبهة الوطنية التي عملت على تكوين لجان ثورية متعددة بالجيش منذ عام 1956 وهذه هي التي حسمت الموقف، وانتشرت هذه اللجان بين صفوف الجيش العراقي وتكونت من أبناء الطبقة البورجوازية الصغيرة بينما انصرف كبار الملاك عن توجيه أبنائهم إلى الكليات العسكرية.[1]

في الأسبوع الأول من يونيو 1958 تأكد الضباط الأحرار أن عبد السلام عارف، سوف يتحرك لمساندة "كميل شمعون" في لبنان أثناء أزمة 1958، فوجد الضباط الأحرار في ذلك فرصة يجب ألا تترك ، وكان الثلاثي المنظم للثورة من عبد الكريم قاسم و عبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي الذين اتفقوا على أن يقوم الجيش بالسيطرة عل قصر الرحاب مسكن الملك وقصر نوري السعيد و دار الإذاعة، ولكن ما كادت تمضي أسابيع قليلة على قيام الثورة حتى دب خلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف حيث كان كل منهما يريد أن ينفرد بالحكم، وفي نفس الوقت حدث توتر في العلاقات بين جمال عبد الناصر الذي ساند الثورة من أول يوم لها وبين عبد الكريم قاسم الذي نجح في الانفراد بالسلطة في العراق، وحكم على عبد السلام عارف بالإعدام ثم خفف إلى الحكم بالسجن وسادت خلال حكم عبد الكريم قاسم الانتهازية فعين في المناصب الكبرى الكثير من الانتهازيين وأبعد الضباط الأحرار عن مراكز المسؤولية في الجيش، وفي 8 فبراير عام 1958 حدثت ثورة قادها الجيش العراقي – والتي أطلق عليها العراقيون ثورة 14 رمضان– أنهت حكم وحياة قاسم وأتت بعبد السلام عارف من السجن رئيسا للعراق، ولم تطل مدة حكم عبد السلام عارف للعراق الذي كان يميل بقوة نحو مصر ونحو فكرة الوحدة العربية.[2]

[1]– رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر**، دار روتابرينت للطباعة، 1996، ص ص 51– 52.

[2]– محمود صالح منسى، **مرجع سابق**، ص97.

توفي عبد السلام عارف في حادث تحطم طائرة مروحية بينما كان في جولة تفقدية في جنوب البلاد وذلك عام 1966[1]، في ظروف غامضة تحيط بها الشائعات، وتولى رئاسة العراق بعده أخوه " عبد الرحمان عارف*" الذي لم يضع حدودا كافية ليبعد تدخل قادة الجيش في شؤون الدولة، ورغم أنه تمكن من تحسين علاقات العراق مع جيرانه وكذا مع الغرب غير أنه لم يتمكن من دفع البلاد كثيرا نحو الأمام، ولم يستمر حكم عارف هو الآخر طويلا الذي سقط في انقلاب 14 جويلية 1968.[2]

4- الثورة الكوبية 1959:

هي الثورة التي اندلعت سنة 1959 عندما اجتاح الثوار بقيادة فيدال كاسترو* جزيرة كوبا واقتحموا العاصمة هافانا وسيطروا على مقاليد الحكم بها، وأطاحوا بالديكتاتور"باتيستا**" رغم تمويل وتسليح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية له، معلنين بذلك قيام جمهورية كوبا[3]، ويعود قيام هذه الثورة إلى سنة 1952 عندما أطاح الجنرال باتيستا بالنظام الجمهوري واستولى على السلطة وفرض على البلاد حكما ديكتاتوريا متخلفا ومرتبطا بالولايات المتحدة الأمريكية، وانتشار الفساد والفقر بين السكان والاغتيالات السياسية التي كانت تنفذها مخابراته، الأمر الذي زاد النقمة الشعبية وخلق الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة

---

[1]- محمود الدرة، **القضية الكردية**، دار الطليعة، بيروت، 1966، ص 308.

[G]- **عبد الرحمان عارف:** ولد عام1916، اشترك في ثورة جويلية 1958، تولى رئاسة الجمهورية ابتداء من 1966- 1968، بعد مصرع أخيه الرئيس عبد السلام. أنظر: Anthony Nutting, op. cit, p 15.

[2]- مصطفى أحمد عبد الرحيم، **الأكراد والوحدة الوطنية في العراق**، السياسة الدولية، العدد 230، ص15.

* - **فيدال كاسترو:** ولد عام 1917، قائد ثوري ورجل دولة كوبي، درس القانون في جامعة هافانا ومارس المحاماة حتى عام 1952، حين قرر التفرغ للعمل الثوري اثر انقلاب الديكتاتور باتيستا، بدأ بحركة مسلحة في 26 جويلية 1952، تولى العديد من المناصب الحكومية، وفي عام 1976 أصبح رئيسا للدولة، نال عدة جوائز منها وسام لينين، وله مواقف قوية ومؤيدة للحق العربي في فلسطين. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 41.

** - **باتيستا فولجينسيو(1901- 1973):** سياسي وعسكري كوبي، حكم كوبا فترة طويلة من الزمن وتقلد عدة مناصب عسكرية، وفي 194 0 أنتخب رئيسا للجمهورية ظل في الحكم حتى سنة 1944، قاد في 1952 انقلاب وعاد إلى الحكم ثانية، وتميزت فترة حكمه الأولى، في عام 1959 قاد كاسترو وتشي غيفارا ثورة شعبية أطاحت به، وفر إلى الولايات الأمريكية حتى وفاته 1973. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص 460.

[3]- رمزي المنياوي، **مرجع سابق**، ص223 .

للثورة[1]، وقد وجد الشاب كاسترو في هذا المناخ المجال لجمع بعض الشباب في حركة 26 جويلية التي كان هدفها قلب الديكتاتورية بقوة السلاح، واستطاع تدريب وإعداد 150 شابا في هافانا وقاموا بالهجوم على إحدى الثكنات للحصول على السلاح وتوزيعه على المناضلين، ثم لجأوا إلى جبال سييرا مايسترا*** الوعرة المشجرة للبدء بحرب العصابات وقاموا بعدة هجومات ضد قوات الجيش، ولم يبقى معه سوى 18 رجلا وفي أوت 1952 أسرته دورية وهو نائم مع زميلين له من شدة التعب وحكم المحكمة بسجنه 15 عاما، وعلى اثر الانتخابات العامة في 1955 أصدر باتيستا عفوا على السجناء وكان كاسترو منهم، فور خروجه لجأ إلى المكسيك وبدأ يعيد تنظيم حركة 26 جويلية على أسس جديدة وكانت المهمة الأولى للحركة تنظيم الجيش الثوري الذي سيتوجه الى كوبا لتحريرها[2]، وأثناء انتقائه لرجال الحركة التقى بالثائر الأرجنتيني "أرنستوا غيفارا*" الذي يقول في مذكراته:" لقد تعرفت على كاسترو في إحدى ليالي الشتاء الباردة التي تشتهر بها المكسيك، ومازلت على عهدي أتذكر ما دار بيننا حول السياسة الدولية، وفي ساعات الصباح الأولى في ذلك اليوم كنت قد تحولت الى واحد من أعضاء حملة الفتح القادمة[3]،"بعد الاستعداد والانتهاء من التدريبات، دخل الثوار الى كوبا على ظهر مركب ولم يكن معهم سوى 80 رجلا، وتعرضوا لهجوم من قبل جيش باتيستا ولم يبق سوى 10 رجال بينهم كاسترو وأخوه راءول وغيفارا[4]، ولكن هذا الهجوم أكسبهم مؤيدين كثيرين خاصة في المناطق الريفية وبواسطة خطة رسمها غيفارا تمكن الثوار من دخول العاصمة هافانا في جانفي 1959على رأس 300 مقاتل، وسيطروا على معظم المناطق وبدأت الثورة تحقق الانتصارات الواحدة تلو الأخرى مما أدى إلى انهيار

---

[1]– هشام خضر، **مذكرات أرنستو تشي غيفارا**، دار طيبة للطباعة، الجيزة– مصر، 2008، ص 9.

*** – **سييرا مايسترا:** أعلى قمة جبلية في كوبا، مليئة بالغابات الكثيفة ممتدة على طول البحر الكاريبي بطول 150كم وعرض 30كم. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 919.

[2]– المرجع نفسه، ص 919.

* – **أرنستو تشي غيفارا**(14 جوان 1928– 9اكتوبر 1967): ثوري كوبي أرجنتيني المولد، كما ا،هـ طبيب وكاتب وزعيم حرب عصابات وقائد عسكري، تأثر بالظلم الواقع من الامبرياليين على المزارع اللاتيني البسيط الفقير، قام بعدة أدوار رئيسية للحكومة الجديدة مثل اعادة النظر في الطعون وفرق الإعدام على المدانين بجرائم الحرب. أنظر: البينة الجديدة، شخصيات(غيفارا ثائر من زمن آخر، العدد 1584، 2012، ص 17.

[3]– هشام خضر، **مصدر سابق**، ص 10.

[4]– عبد الحسين شعبان، **ثورات غيرت وجه العالم**، دار الفارابي، بيروت– لبنان،2011، ص 21.

باتيستا وفقدانه الأمل في النصر ففر إلى الولايات المتحدة الأمريكية وانتخب الثوار القاضي أورويتاليو مانويل رئيسا للجمهورية، ليبدأ عهد جديد في حياة كوبا بعد الإطاحة بحكم الديكتاتور باتيستا[1]، ومنذ أن تحقق النصر للثورة سار النظام الكوبي على خط اشتراكي، فأمم الصناعات والمؤسسات الوطنية والأجنبية، وألغى الملكيات الزراعية، وحصل على دعم المعسكر الاشتراكي.

[1]– عبد الحسين شعبان، **مرجع سابق**، ص ص 223– 224.

ثالثا: مفهوم الانقلاب

1- لغة:

انقلاب مشتقة من انقلب : ينقلب ، انقلب ، انقلابا . واقلب الشيء : تحول عن وجهه فصار أعلاه أسفله وباطنه ظاهره ، قال تعالى:" ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا."[1]

و في منجد اللغة و الأعلام نجد :انقلاب قلب : قلبا الشيء : حوله عن وجهه أوحالته / جعل أعلاه أسفله وجعل باطنه ظاهره . ويقال " قلب الأمر ظهرا لبطن " أي اختبره.[2]

2-اصطلاحا:

الانقلاب : هو تغيير فجائي في نظام الحكم تقوم به جماعة من رجال الحكومة أو الجيش ومن الأهداف التي يسعى إليها مدبروا الانقلابات الاستيلاء على الأبنية الحكومية ضمانا لنجاحها، ولكن هذه الأهداف تحولت إلى محاولة للاستيلاء على المراكز الحيوية كمحطات الإذاعة و مراكز توليد الكهرباء و الماء والمطارات ومحطات السكك الحديدية وغيرها.[3]

ويقصد به صراع مع السلطة بقصد إسقاطها وإحداث تغييرات جذرية[4]، أيضا هو استيلاء العسكريين على السلطة الشرعية بواسطة القوة المسلحة وتغيير نظام الحكم بالقوة بدون الرجوع للناخبين.[5] أما في موسوعة السياسة الانقلاب هو عمل مفاجئ وعنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات من داخل الدولة تنتمي في بعض الأحيان إلى الجيش ضد السلطة الشرعية فتقلبها و تستولي عليها، وذلك وفق خطة موضوعة مسبقا، ويتخذ الانقلاب عدة أشكال ففي بعض الأحيان يتدخل الجيش ليفرض الحكومة التي يريد دون أن يشترك مباشرة في الحكم، وفي

---

[1]- علي بن هادية وآخرون، **مرجع سابق**، ص 120.

[2]- المنجد في اللغة والأعلام، **مرجع سابق**، ص 648.

[3]- أحمد عطية، **القاموس السياسي**، ط5، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص141.

[4]- فاروق جويدة، **من يكتب ثورة يوليو**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 205.

[5]- اسماعيل عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص47.

حالات أخرى وهي الأكثر رواجا، يتدخل الجيش بقوة و يستلم الحكم متذرعا بعجز المدنيين[1]، و ينزع السلطة من ديكتاتور ويضعها في يد ديكتاتور آخر بدون أن يحدث أي تغيير في شكل الدولة أو سياستها، وتتحكم فيه العلاقات الشخصية والأهواء والولاءات الضيقة، وقد تكون لحزب أو جماعة من الضباط اختلفت مع الجماعة الحاكمة[2].

يعد الانقلاب عملية منظمة لقلب نظام الحكم بالقوة لاستبدال سلطة بأخرى، ما يعني أنه يستهدف إعادة توزيع السلطة السياسية وتغيير قادتها، ويقوم به في العادة فصيل من المؤسسة العسكرية، وقد يكون دمويا إذا وجد معارضة له[3]، أي هو قيام أحد العسكريين بالوثوب للسلطة من خلال قلب نظام الحكم بغية الاستئثار بالسلطة، والحصول على مكاسب شخصية من كرسي الحكم[4]، ويقصد به أيضا الانقلاب على أفراد ... البعض ذهب والبعض جاء، ثم تسير الأمور حتى يأتي آخرون، ويكتفي بإجراءات إصلاحية هنا وهناك لا تعالج الأساس المريض بقدر ما تضع رتوشا لتجميل السطح[5].

ونصل إلى القول أن الانقلاب هو عملية منظمة يقوم بها الجيش لقلب نظام الحكم واستبداله بنظام آخر، بدون أن يحدث أي تغيير سواء في سياسة الدولة أو في المجالات، ويكتفي بوضع إصلاحات هنا وهناك لإرضاء الجماهير.

---

[1]– عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص 372.

[2]– نواف نصار، **مرجع سابق**، ص 60.

[3]– محمد حافظ دياب، **مرجع سابق**، ص 21.

[4]– رمزي المنياوي، **مرجع سابق**، ص ص 5– 6.

[5]– أحمد حمروش، **ثورة يوليو وعقل مصر**، مكتبة مدبولى، القاهرة،1984، ص ص 69– 70.

رابعا: أمثلة عن الانقلابات

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم الانقلاب حري بنا تقديم أمثلة عن الانقلابات لتوضيح الصورة أكثر فقمنا باختيار نماذج للانقلابات تختلف من حيث المكان والزمان وذلك لتسهيل فهم هذه الحركة العسكرية.

1- الانقلابات في سوريا:

أ- انقلاب حسني الزعيم 30 مارس 1949:

قاد قائد الجيش السوري حسني الزعيم* أول انقلاب عسكري في تاريخ سوريا، وقد تم الانقلاب بالطريقة الروتينية المعتادة في جميع الانقلابات العسكرية، وهي إلقاء القبض على رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء وأركان الحكومة، واحتلال دار الإذاعة والسيطرة على قيادة الشرطة والأمن العام، وإغلاق الحدود ومنع التجول، وإصدار البيان الأول.[1]

كان السبب المباشر الذي برر به حسني الزعيم انقلابه هو هزيمة فلسطين وتذمر الناس من فساد الحياة السياسية، ونقمة الجيش لتهجم بعض عناصر البرلمان عليه، ولما كان زعماء الانقلابات عادة لا يستندون إلى تأييد شعبي، فإنهم _ بمجرد توليهم السلطة _يقومون ببعض الإصلاحات الثورية التي ترضي الجماهير فيلتفوا حولهم، وهذا ما فعله حيث قام بعدة إصلاحات رغم أن عهده لم يعمر سوى خمسة أشهر(30مارس_14 أوت 1949) فقد ألغى الألقاب، وجعل الأوقاف الخيرية تحت إشراف الدولة وأباح للمرأة حق التصويت، واهتم بإقامة المشروعات العمرانية مثل توصيل المياه العذبة إلى حلب، والبدء في إقامة ميناء اللاذقية، بل

G- **حسني الزعيم:** هو حسن حسني بن الشيخ رضا بن يوسف بن محمد الزعيم، كردي الأصل ولد في دمشق 1894، وتلقى تعليمه الابتدائي فيها، انتسب إلى الجيش التركي وتلقى العلوم العسكرية في مدارس حلب واستانبول، خدم ضابطا في الجيش العثماني برتبة ملازم عام 1917، وعند دخول الجيش الفرنسي إلى سوريا دخل في خدمته، اتهم بالخيانة وأعدم في 1949. أنظر: أديب صالح، انقلاب حسني الزعيم 30 مارس 1949 حركة داخلية أو تدخل أمريكي، جامعة كركوك- كلية التربية، د. س، ص 4.

[1]-محمد بوذينة، **أحداث العالم في القرن العشرين(1940-1949)**،المجلد 5، مطبعة لابراس، تونس، د.س، ص 385.

وكان يرغب في تحديد الثروات الضخمة، وإجراء إصلاح زراعي بتوزيع أراضي الحكومة على صغار الفلاحين، كما أعاد تسليح الجيش ورفع من معنوياته، وأدخل على دمشق كل ما هو عصري وحديث، وأخرج المجتمع الدمشقي من تعصبه.[1]

وقد رحب الشعب السوري بهذا الانقلاب في البداية، اعتقادا منه بأنه سيكون نهاية لعهد من الفوضى السياسية وفساد الحكم وبشيرا بعهد جديد من التقدم والإصلاح والاستقرار، فإذا به يؤدي بعد مدة قصيرة إلى ديكتاتورية عسكرية ويجر على البلاد سلسلة من الانقلابات التي لم تعد عليه بفائدة.[2]

أسباب سقوط حكم حسني الزعيم: انتهى حكم حسني الزعيم بسبب:

– انزعاج الدوائر الإسلامية لاستيلاء الدولة على الأوقاف، واقتباس القوانين المدنية الحديثة وانتشار السخط والاستياء بين ضباط الجيش حتى ممن عاونوه في الانقلاب حيث أصبح يحيط نفسه بشيء من العظمة، إضافة إلى اعتماده على الأقليات العنصرية والطائفية فكان يولي الأكراد والعلويين المناصب الحساسة في الجيش ، وتوثيق العلاقة بفرنسا مما أثار غضب الوطنيين، زيادة على ذلك تعطيل نشاط الأحزاب، وعدم إنشاء هيئة سياسية بديلة عن الأحزاب للاتصال بالجماهير.[3]

ب– انقلاب سامي الحناوي في سوريا 14 أوت 1949:

في فجر يوم 14 أوت 1949، قامت وحدات الجيش السوري بالزحف إلى العاصمة السورية (دمشق) في هدوء، وتقدمت نحو منزل رئيس الجمهورية حسني الزعيم فألقت القبض عليه وعلى رئيس وزرائه محسن البرازي، وانقسمت الفرقة المدبرة للانقلاب إلى سبع مجموعات لكل منها مهمة، قاد المجموعة الأولى سامي الحناوي لاحتلال الأركان، والمجموعة الثانية لاعتقال

[1]– محمود صالح منسى، **مرجع سابق**، ص 194.

[2]– محمد بوذينة، **مرجع سابق**، ص 385.

[3]– محمود صالح منسى، **مرجع سابق**،ص 194.

الزعيم، والمجموعة الثالثة لدعم المجموعة الثانية من الخلف، والمجموعة الرابعة لاعتقال البرازي، والخامسة لاحتلال مقر الشرطة العسكرية، والمجموعة السادسة للقبض على قائد الشرطة العسكرية "إبراهيم الحسيني"، والسابعة لحراسة البنك السوري[1]، وساروا إلى قلعة المزة التي تبعد حوالي عشرة كيلومترات عن دمشق، وتألف مجلس عسكري برئاسة الكولونيل "سامي الحناوي"، وحوكم الزعيم والبرازي بتهمة الخيانة وقرر المجلس إعدامهما رميا بالرصاص ونفذ القرار في الحال[2].

ثم أعلن سامي الحناوي* بأن الجيش قد تولى مقاليد الحكم وأعلنوا في بيانهم الأول والصادر بعد الانقلاب بأنهم أرادوا لسوريا الخلاص من الحالة السيئة والمتردية التي وصلت إليها بسبب حل الأحزاب وانتشار الرشوة والعبث بالقوانين[3]، وهذا نص البيان[4]:

" لقد قام جيشكم الباسل بانقلاب يوم 30 مارس الماضي لينقذ البلاد من الحالة السيئة التي وصلت إليها من قبل ولقد استقبلتم ذلك العمل بالفرح والتقدير لما وعد به زعيم ذلك الانقلاب من إنقاذ البلاد من فوضاها وإعادتها إلى عزتها وكرامتها في بياناته الأولى، ولكن ما لبث حين استتبت له الأمور حتى أخذ يتطاول هو وحاشيته إلى أموال الأمة فيبذرونها بالإثم والباطل، والى كرامة البلاد ومقدساتها فيدوسونها ويلوثونها ويعبثون بقوانين الأمة وحريات الأفراد، وإذا أضفنا إلى هذه الفوضى الداخلية تلك الفوضى التي صارت إليها سياستنا الخارجية رأينا أي مصير سيء قد بلغته البلاد، ولهذا وبعد الاعتماد على الله القوي العزيز عزم جيشكم الذي لا يريد إلا الخير للبلاد أن يخلصها من الطاغية الذي استبد وعتا هو ورجال حكومته المسخرة،

---

[1]– بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سوريا 1918–2000(دراسة نقدية)**، دار الجابية، د. م ،2008، ص 175.

[2]– محمد بوذينة، **مرجع سابق**، ص397.

[6]– **سامي الحناوي**: ولد سامي محمد حلمي سامي الحناوي في حلب عام 1898، وتلقى تعليمه فيها وتخرج من دار المعلمين بدمشق عام 1916، دخل المدرسة العسكرية في استانبول تخرج برتبة ضابط، بقي يتدرج في رتبه العسكرية حتى رتبة مقدم بعد اشتراكه في حرب فلسطين. أنظر: باسل نصيف جبر الكبيسي، انقلاب سامي الحناوي وتأثيره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سوريا والموقف البريطاني منه، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية، العدد2، 2012، ص 281.

[3]– المرجع نفسه، ص 281.

[4]– بشير زين العابدين، **مرجع سابق**، ص 176.

وان الجيش وقواده ليعاهدونكم أمام الله والتاريخ أنهم سيعودون إلى ثكناتهم لتنظيم الجيش وترك أمور السياسة لزعماء البلاد."

وقد برر سامي الحناوي انقلابه في تنفيذ الأهداف التي تنكر لها حسني الزعيم ولعله يقصد الاتحاد مع العراق، ورأى الحناوي أن يتيح للساسة من مختلف الأحزاب فرصة الاشتراك في حكومة مؤقتة إلى أن تجرى الانتخابات، على أن يكتفي الجيش بالمراقبة ممثلا في مجلس عسكري برئاسة الحناوي وجرت الانتخابات في نوفمبر وأنتخب "هاشم الأتاسي" كرئيس للدولة[1].

واندلع جدال حول صيغة قسم رئيس الجمهورية بين من يريد أن ينص القسم على "تحقيق وحدة الأقطار العربية" وبين من يرى أن ينص على "المحافظة على النظام الجمهوري"، وبدا واضحا أن الأغلبية ترجح كفة تحقيق المشروع الوحدوي مع العراق، فتحركت وحدات الجيش السوري في حركة انقلابية خاطفة تهدف الى المحافظة على الكيان الجمهوري[2].

ج- انقلاب أديب الششكلي في سوريا 19 ديسمبر 1949:

لم تكد تنتهي مناقشة الدستور ونص القسم حتى برزت الحلقة الثالثة من سلسلة الانقلابات في صباح 19 من شهر ديسمبر عام 1949، بصيغة بلاغ أصدره أديب الششكلي*، وقد جاء هذا الانقلاب مطيحا بالحكم الانقلابي لسامي الحناوي الذي كان بدوره قد أطاح بالحكم الانقلابي لحسني الزعيم، وأكد انقلاب الششكلي أن الجيش السوري وبالتحديد جيل الضباط الشبان فيه أخذ ينتزع لنفسه مركز في هرم السلطة وبات المحرك الحقيقي للسياسة السورية ولو من وراء الستار[3].

---

[1]- محمود صالح منسى، **مرجع سابق**، ص 195.

[2]- بشير زين العابدين، **مرجع سابق**، ص 183.

[6]- **أديب الششكلي**(1909- 1968): ولد في مدينة في حماة، لأسرة مالكة ومزارعة وذات نفوذ، وعندما تولى رئاسة البلاد ألغى الأحزاب ووضع دستور جديد عرف بدستور 1953. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 118.

[3]- محمد بوذينة، **مرجع سابق**، ص 409.

يمتاز الششكلي عن سلفيه بأنه أكثر منهما دراية بالشؤون السياسية، ولعل ذلك هو الذي جعل عهده أطول عمرا، وينقسم عهده إلى فترتين، الأولى من 1949- 1951: وفيها اكتفى بدور المراقب تاركا الجمعية التأسيسية تؤدي مهمتها في وضع الدستور وتشكيل الحكومات، ولكنه كان يتدخل في حالة ظهور مشكلات شائكة، والثانية من 1951-1954: وفيها تولى السلطة بنفسه، وقامت الجمعية التأسيسية بوضع دستور في سبتمبر 1950، وحولت نفسها بعد ذلك الى مجلس نيابي لمدة أربع سنوات، وكان وكانت أبرز المبادئ التي أرساها دستور 1950 أن الجمهورية السورية جمهورية عربية وأن الشعب السوري جزء من الأمة العربية[1].

ثار جدل حول موضوع دين الدولة الرسمي وأمكن التوصل إلى حل وسط وهو النص على أن دين رئيس الدولة يجب أن يكون الإسلام، ورغم قيام النظام الدستوري في سوريا فان الأوضاع الداخلية لم تستقر، وكثرت الخصومات بين الجيش والحكومة، وزاد استمرار الخلافات بين القيادة العسكرية وحزب الشعب الذي كان يتولى الحكم بالاشتراك مع بعض المستقلين، فقد قام الششكلي بانقلاب آخر في1951 [2].

حكم الششكلي المباشر 1951_1954:

اشتد الخلاف بين الجيش والنظام المدني، حيث قام الششكلي في 28 ديسمبر من عام 1951 بما يمكن اعتباره انقلابا جديدا، فلجأ إلى إجراءات عنيفة فأعتقل أعضاء الوزارة ولم يكن قد مضى على تشكيلها يوم واحد، واصطدم بكافة القوى السياسية والاجتماعية ومع ذلك كان للفترة التي قضاها في حكم البلاد أثر كبير فقد شهدت سوريا عدة إصلاحات هامة كتأميم بعض الشركات الأجنبية، وإلزام بعض الشركات الأخرى التي لها فروع في سوريا بأن يكون ممثلوها في البلاد من المواطنين، ووضع قيود شديدة على خروج الأموال من البلاد، ورفع

[1]- محمود صالح منسى، **مرجع سابق**، ص 196.

[2]- بشير زين العابدين، **مرجع سابق**، ص ص 190- 191.

الضريبة على الدخول، وإصدار قانون بتحديد الملكية الزراعية في جانفي 1951، وزيادة حصة الفلاحين المستأجرين إلى 75% من المحصول بدلا من النصف[1].

فكر الششكلي في أن يتولى الرئاسة بنفسه وتولاها بمقتضى استفتاء جويلية 1953، فكثر سخطه على الأحزاب السياسية وامتد أيضا إلى الجيش، فكثرت الفوضى والمظاهرات ضد حكمه، ومع ذلك لم يكن من الممكن إزاحته إلا إذا تدخل الجيش وفعلا استولوا على السلطة ولم يجد الششكلي بدا من الاستسلام للإنذار الذي وجه إليه بمغادرة البلاد[2].

2- انقلاب السودان17 نوفمبر 1958:

يعد تدخل الجيش في السياسة معلما بارزا في تاريخ السودان، اتضحت صورته وبشكل جلي من خلال سعي القائمين عليه لإحداث التغيرات السياسية عن طريق الانقلابات العسكرية، ولعل انقلاب "إبراهيم عبود*" عام 1958 من أبرز تلك الانقلابات حيث تشابكت عدة مؤثرات أجنبية وعربية، مع احتدام شديد للصراع السياسي الداخلي والتي تضافرت جميعها في تهيئة الأجواء السياسية المناسبة لإحداث الانقلاب.

دخل السودان بعد انتخابات 1958 مرحلة جديدة في مسار تطورات السياسة الداخلية، إذ خيبت الانتخابات آمال الأحزاب التقليدية والتي كان منها حزب الأمة الذي اضطر إلى الائتلاف مع حزب الشعب الديمقراطي، وواجه حزب الأمة صعوبات كبيرة للاتفاق مع حزب الشعب وباقي

---

[1]- محمود صالح منسى، مرجع سابق، ص ص 198- 199.

[2]- عزو محمد عبد القادر ناجي، **العوامل الداخلية والخارجية المؤدية الى عدم الاستقرار السياسي في سوريا(1943-1971)**، مجلة السياسة والعلاقات الدولية، العدد 3267، مصر، 2011، ص 6.

[G]- **ابراهيم عبود:** ولد سنة 1900، من قبيلة الثايقية شرق السودان، التحق بقسم الهندسة بكلية غوردن بالخرطوم عام 1914 ثم بالكلية الحربية وعمل مهندسا عسكريا 1918- 1925 باحدى الكتاتب السودانية بالجيش المصري، وتدرج في الوظائف العسكرية، كما شغل منصب رئيس جمهورية السودان. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 19.

الأحزاب لتباين واختلاف أفكار ومبادئ الحزبين، واختلاف توجهاتهما في السياسة الخارجية السودانية، فنشأ عن ذلك انتشار الفوضى في الداخل واضطراب في جهاز الحكومة[1].

كان للاتحاد السوفياتي ولو بدرجة أقل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تأثيراته على التطور السياسي والفكري في السودان، حيث حاول كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية احتواء السودان وربطها بمخططهما الهادف إلى إقامة الأحلاف والمعاهدات خصوصا وأن السودان كانت تعاني اقتصاديا من كساد القطن، وكانت حكومة "عبد الله خليل" معروفة بولائها للغرب، مما أدى إلى تأزم الأوضاع فقامت مظاهرات شعبية واسعة في 09 ماي 1958[2]، كما أن التأثير المصري هو الآخر لعب دورا بارزا في تطور الحركة السياسية السودانية من خلال النشاطات السياسية والعسكرية المصرية لسنة 1952، ويمكننا أن نتبين حجم التأثير المصري على الساحة السودانية من خلال ما أحدثه العدوان الثلاثي على مصر 1956، من ضغوطات على حكومة عبد الله خليل التي قامت بمؤازرة مصر ماديا ومعنويا اثر المعارضة التي تمت داخل البرلمان وخارجه وفي التظاهرات الشعبية الواسعة.

كانت هذه الظروف الداخلية والخارجية سببا في طلب "عبد الله خليل" من الجيش تسلم السلطة، اثر لقاءات متعددة بينهم وكان أول لقاء في سبتمبر 1958، ونتيجة لتأزم الأوضاع الداخلية اتصل عبد الله خليل "بعبود إبراهيم" الذي قام بدوره بالاتصال بكبار الضباط وتم وضع خطة للتحرك[3]، وعلى هذا الأساس بدأت القوات العسكرية السودانية وبرئاسة عبود إبراهيم بالانتشار في العاصمة الخرطوم في ساعة مبكرة من صباح يوم 17 نوفمبر، فتوجه بعض هذه القوات نحو القصر الجمهوري ومبنى البرلمان والمباني الحكومية الرئيسية ومكاتب البريد،كما أحكمت

[1]– ذاكر محي الدين عبد الله، **المؤثرات والضغوطات الخارجية ودورها في انقلاب 1958 في السودان**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد6، العدد 2، جامعة الموصل، العراق، 2007، عدد الصفحات(232– 240)، ص 232.

[2]– جميل مطر وعلاء الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص ص 63– 64.

[3]– ذاكر محي الدين، **مرجع سابق**، ص ص 237– 239.

هذه القوات قبضتها على الطرق الرئيسية والجسور في العاصمة[1]، وبدأت الإذاعة السودانية تبث الأناشيد العسكرية لتهيئة الرأي العام، وهكذا سيطرت القوات على العاصمة دون مقاومة ودون إراقة قطرة دم واحدة، وأذاع إبراهيم عبود بيانه الأول والذي حاول فيه إضفاء الشرعية على حركته وإظهارها بمظهر ثوري منتقدا سياسة الحكومات المدنية السابقة ومتهما إياها بالفساد والفوضى وعدم الاستقرار والقصور في تحقيق تطلعات جماهير السودان[2].

3- انقلاب تركيا 27 ماي 1960:

تعد سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والفوضى السياسية السمة الأكثر بروزا في تركيا، قبل حدوث أي انقلاب عسكري ونتيجة لهذه الأوضاع السيئة والمتردية، فمن الطبيعي أن تزداد معها النقمة والعصيان الجماهيري ضد سياسة الحكومة[3]، حاول رئيس الوزراء مندريس تعزيز وتقوية وجهة نظره عن طريق حزبه السياسي "الحزب الديمقراطي"، وكان نهج هذا الحزب سببا في غضب المؤسسة العسكرية التي اعتبرته انحراف عن الأسس العامة للجمهورية التركية[4]، كما أن استخدام مندريس لوحدات من الجيش ضد حزب الشعب أدى إلى إثارة غضب قائد القوات البرية جمال كورسيل الذي لم يستشر ولم يعلم عن ذلك، نتيجة لذلك بعث كورسيل رسالة إلى الرئيس جلال بايار في 3 مارس 1960 طالبا منه الاستقالة[5]، وكان للنشاط الإسلامي دور في قيام الانقلاب حيث أصبح نشاطا علنيا ودخل في اتجاهات متعددة سياسية وثقافية ودينية واجتماعية، وسمحت الحرية التي حصل عليها الإسلاميين بعد وفاة أتاتورك بزيادة نشاطهم

---

[1]- سرحان غلام حسين، **التطورات السياسية في السودان 1956- 1964**، أطروحة دكتوراه، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990، غير منشورة، ص 71.

[2]- ذاكر محي الدين، **مرجع سابق**، ص 240.

[3]- علي حمزة سلمان الحسناوي، **ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في تركيا(1960- 1980)**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 8، العدد 3، العراق، 2010، عدد الصفحات(1)، ص 1.

[4]- فلادمير ايفانوفيتش دانيلوف، **الصراع السياسي في تركيا الأحزاب السياسية والجيش**، تر: يوسف ابراهيم الجهماني، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- سوريا، 1999، ص 60.

[5]- أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 248.

واتساع رقعة عملهم، بحيث أصبح لهم أثر كبير على السياسة وخاصة على قادة الحزب الديمقراطي[1].

لهذه الأسباب جميعا قامت الحركة الانقلابية في 27 ماي 1960 بقيادة كورسيل ومجموعة من الضباط فسيطروا على المراكز الحيوية والقصر الجمهوري، وأذيعت بعدها بيانات تطالب السكان بالتزام مساكنهم، وشكل الانقلابيون بعد السيطرة على السلطة "لجنة الوحدة الوطنية" التي تكونت من سبعة وثلاثين عضو، وتركز برنامجها على[2]:

– إدامة العدالة والحرية بين المواطنين الأتراك، وتأييد هذه المثالية في أقطار أخرى.
– المساعدة في أن تحافظ تركيا على النشاط والتوسع الاقتصادي الذي يصون دور تركيا في المجال الدولي، وضمان الأعمال الجيدة، ومقاييس العيش العالي وزيادة الفرص لجميع المواطنين.

كما كانت نهاية حكومة الحزب الديمقراطي مأساوية فقد قامت الحكومة الانقلابية بإعدام مندريس وبعض الوزراء، وسجن معظم الجهاز الحكومي في مقدمتهم جلال بايار، ولم يلبث أن بدأ الصراع بين أعضاء هذه اللجنة حول الرجوع إلى الحكم المدني[3].

وقد علق فريق من الغربيين على هذه الحركة بقولهم:" إن الانقلاب الذي وقع يمكن تشبيهه بالحركات الانقلابية المعتادة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط[4]."

4- انقلابات أمريكا اللاتينية:

[1]–كريم مطر حمزة الزبيدي، **دراسات في تاريخ تركيا الحديث**، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، د.م، 2014، ص ص 183– 184.

[2]– أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص ص 250– 259.

[3]– كريم مطر حمزة الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 206.

[4]– أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975، ص 150.

من أبرز الظواهر السياسية التي تتميز بها أمريكا اللاتينية، تدخل العسكريين في السياسة واعتلائهم الحكم، حيث شهدت المئات من الانقلابات العسكرية في مختلف دولها، واخترنا كنموذج الأرجنتين وفنزويلا.

أ- انقلابات الأرجنتين:

شهدت الأرجنتين ستة انقلابات عسكرية بين 1930- 1976، في ظل أوضاع سياسية تتصف بالاضطرابات الداخلية والمنافسة الشديدة والصراع على السلطة وعدم الاستقرار السياسي، مما أثر على النمو الاقتصادي وتدهوره، وخضوع التطور الاجتماعي فيها إلى تغيرات جذرية برزت في الروح الثورية[1].

إن الانقلاب العسكري الذي تم عام 1943 جعل البلاد تحت سيطرة العسكريين، مما فسح المجال لظهور شخصية "بيرون دومينغو*" أحد الضباط الشباب الذي شارك في الانقلاب، مما جعله يستلم عدة مناصب سياسية إلى أن أنتخب رئيسا للجمهورية في 24 فيفري 1946، تميزت سياسته بالسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية العمال، وصادر الأملاك الكبيرة ووزع الأراضي وأمم المصرف المركزي والخطوط الحديدية والتجارة الخارجية ورسم خطة خماسية للتصنيع وشجع الزراعة، كما دخل في صراع مع الكنيسة عندما أباح الطلاق وقرر فصل الدين عن الدولة[2]، وأيضا عندما وضع جميع المدارس تحت إشراف الحكومة والمناهج بما يتفق ومصالحها، مما أدى إلى حوادث عنف خطيرة خاصة عندما أقال الأساتذة الجامعيين من مناصبهم وألقى القبض على المئات من الطلبة، السبب الذي عجل في سقوطه في انقلاب

---

[1]- نزيرة الأفندي، **الصراع بين العسكرية والبيرونية في الأرجنتين**، مجلة السياسة الدولية، العدد 3266، الأهرام، 2012، ص 8.

[G]- **بيرون خوان دومينغو**(1895- 1974): سياسي أرجنتيني، أصبح عقيدا في الجيش سنة 1940، تقلد عدة مناصب وتولى رئاسة الجمهورية عام 1946- 1955، نفي إلى اسبانيا بعد الإطاحة به في انقلاب عسكري، عاد مجددا ورشح نفسه للرئاسة وتولاها في 12 أكتوبر 1973، حتى تاريخ وفاته في 01 جويلية 1974. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 645.

[2]- المرجع نفسه، ص 645.

عسكري عام1955، على يد قيادات بحرية وإجباره على مغادرة البلاد، وتولى الرئاسة " ادوارد لوناردي" في 13 نوفمبر1955، حدثت مقاومة شعبية ضد حكمه دفعه إلى إجراء انتخابات في 1958 فاز بها " أرتورو فروندیري*"، الذي حاول الحفاظ على الحكم وتقوية الوحدة الوطنية وتنشيط الاقتصاد، إلا أنه واجه هو الآخر معارضة من العسكريين في كل ذلك[1].

ب- انقلاب فنزويلا:

شهد النظام السياسي في فنزويلا ضغوطات كبيرة دفعت به إلى تبني الخيار الديمقراطي، بإقرار الانتخابات الرئاسية وسط تصاعد حركات الاحتجاج الشعبي، والتي أدت للإطاحة بالنظام العسكري في 1988، ليتسلم الرئيس "كارلوس أندرياس" السلطة، وشرع في طرح برنامج التصحيح الاقتصادي وتحرير الأسعار وتخفيف القيود على الشركات الأجنبية، لكن هذه الإصلاحات زادت من تأزم الأوضاع الاجتماعية بسبب الفساد الذي عم البلاد، وانتشار الفوضى التي زادت من تردي الأوضاع وانعكست سلبا على الطبقات الفقيرة[2].

وفي 1992 قام "هوجو شافيز*" بمحاولة انقلاب فاشلة ضد كارلوس وأودع على إثرها إلى السجن، وفي 1994 أطلق سراحه وأسس مع بعض أصدقائه حركة تعلن أنها الناطق باسم فقراء فنزويلا مما أكسبه تأييد شعبي كبير، وحصل على نسبة 56% في انتخابات ديسمبر 1998، وبفوزه أعلن عن برنامجه الذي تضمن العديد من الإصلاحات الهامة والتي كان من

G- **أرثورو فروندیزي:** ولد عام 1908، سياسي ورجل دولة أرجنتيني، أنتخب عام 1958 رئيسا للأرجنتين حتى 1962، أطاح به انقلاب عسكري. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 523.

[1]- نزيرة الأفندي: مرجع سابق، ص ص 3- 4.

[2]- مساعيد فاطمة: **التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية(نماذج مختارة)**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد خاص، الجزائر، أفريل 2011، عدد الصفحات (211- 242)، ص 223.

* - **هوجو شافيز:** المولود في 28 جويلية 1954 بسابيناتا بولاية باريناس في الجنوب الغربي لفنزويلا، نشأ في أسرة متواضعة عندما كان عمره 18 عاما التحق بالقوات المسلحة، وتخرج عام 1975 ضابطا في سلاح الطيران، كما توسع في دراسة التاريخ والعلاقات الاجتماعية، تولى رئاسة الجمهورية عام 1998، كما أعيد انتخابه عام 2006. أنظر: عادل الجوجري، **هوجو شافيز أسد فنزويلا ومرعب أمريكا**، دار الكتاب العربي، دمشق- القاهرة، 2007، ص 62.

أهمها تغيير اسم الدولة إلى "جمهورية فنزويلا البوليفارية" وسن قانون جديد لزيادة فترة الرئاسة إلى ست سنوات مع إمكانية إجراء انتخابات فورية يتم فيها الاتصال مباشرة بين الرئيس والشعب[1]، كما قام بتوزيع الأراضي على الفقراء، وإجراء العديد من التعديلات في الجانب الاجتماعي كتحديث السياسة التعليمية، والعناية بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية بإدخال إصلاحات تأخذ بعين الاعتبار الفئات الاجتماعية الأكثر هامشية، أثرت هذه التغييرات التي أدخلها شافيز على الحياة الحزبية فقد واجهت أزمة داخلية أدت إلى تكوين مؤسسات سياسية جديدة، وبدأ الخلاف بين شافيز والكنيسة عندما حاول إدخال إصلاحات على النظام التعليمي كما عارضت فئة من المؤسسة العسكرية تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين واعتبرته انتهاكا لكرامتها، أدى كل هذا إلى تنظيم انقلاب عسكري فاشل نظمته الأوساط العسكرية والنقابية بمباركة الكنيسة في 2002[2].

خلاصة :

نستنتج من خلال ما سبق أن الثورة حركة سياسية تعني الخروج عن الوضع الراهن سواء إلى الأفضل أو الأسواء، مع تغيير جذري يمس مختلف الجوانب ويقوم بها في العادة الشعب، وقد تطور مفهومها خصوصا في عصرنا الحاضر، وقد تكون ثورة ضد نظام ديكتاتوري إقطاعي كالثورة الصينية 1911- 1949، أو ضد الاستعمار كما هو حال ثورة الريف المغربي 1920- 1926 بقيادة الكريم الخطابي، أو مثل الثورة العراقية 1958 التي

[1]- عادل الجوجري: **مرجع سابق**، ص، ص 63، 64.

[2]- مساعيد فاطمة: **مرجع سابق**، ص، ص 235، 236.

تعتبر حركة انقلابية ضد الملكية والأحلاف الاستعمارية والتي ينطبق عليها التعريف المعاصر للثورة وهو التغيير الذي يحدثه الشعب من خلال القوات المسلحة، أو كالثورة الكوبية 1959 التي كان لها طابع خاص، فهي انقلاب ثوري قامت ضد نظام ديكتاتوري، كما أن الانقلاب هو الاستيلاء على السلطة يقوم به في العادة الجيش مثل الانقلابات السورية 1949 والسودان وانقلاب تركيا وانقلابات أمريكا اللاتينية المشهورة.

الفصل الثاني:

أحداث حركة23 جويلية1952

أولا: تنظيم الضباط الأحـرار

ثانيا: أسباب حركة 23 جويلية 1952.

ثالثا: مجريات حركة 23 جويلية 1952.

تمهيد:

تغيرت الأوضاع بالنسبة للجيش المصري بعد المعاهدة البريطانية– المصرية عام 1936 والتي تقضي بفتح الكلية الحربية، بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية، وقد نتج عن ذلك تخرج جيل من الضباط توالى عليه وعلى بلده عدد من الأحداث التي أثرت وتأثر بها، كما أن الأوضاع التي كانت سائدة في مصر في تلك الفترة اهتمامات الضباط، مما أدى إلى ظهور جيوب متناثرة داخل الجيش عرف بتنظيم الضباط الأحرار الذي قاد حركة 23 جويلية 1952، ومنه كيف تشكل هذا التنظيم؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى قيام هذه الحركة؟

أولا: تنظيم الضباط الأحرار

1- ملامح تشكيل الضباط الأحرار:

في أوائل الأربعينات تكونت المجموعة الأولى للضباط التي تشكل منها فيما بعد تنظيمهم كانوا من الشباب الضباط صغار الرتب، غالبيتهم تخرجوا من الكلية الحربية، وبدأت هذه الدفعات أولى خطواتها في سلم العمل العسكري مع نشوب الحرب العالمية الثانية في 1939، وإذا كانت مصر لم تدخل رسميا في هذه الحرب، فقد ألزمتها معاهدة 1936 بأن تقدم على أرضها العديد من الخدمات المدنية والعسكرية للقوات البريطانية المحاربة، كما أن جريان حرب الصحراء في الأراضي المصرية بين قوات المحور الايطالية ثم الألمانية والقوات البريطانية، اقتضت من الجيش المصري بعض النشاط العسكري، كذلك احتلال مصر من قبل القوات البريطانية المحاربة وشمول أراضيها، من هنا بدأ الترابط بين النشاط السياسي المصري العام، والنشاط الخاص بالضباط المصريين.[1]

وبدأت حركة الضباط كأي حركة سياسية، وأول ما يلاحظ على هذه الحركة السياسية للضباط أنها لم تتعلق في بدايتها وفي نموها بأهداف سياسية أو اجتماعية جديدة ولا تميزت عن غيرها بما تتميز به الحركات السياسية من أهداف وأساليب، وإنما كانت سمتها الجوهرية المميزة تتعلق بأصل وضعها وقيامها بين الضباط وداخل المؤسسة العسكرية، وهي إن كانت تمثل استجابة من شباب مصريين لروح العداء للاستعمار البريطاني واحتلاله بلادهم.[2]

بدأت هذه المجموعات في أواخر الثلاثينات، في لقاءات شباب من الضباط في معسكرهم في منقباد سنة 1938 ومنهم جمال عبد الناصر، ومجموعة عبد اللطيف البغدادي سنة 1940 وهذا ما عبر عنه البغدادي في مذكراته بقوله «كنا أصدقاء متآلفين والثقة تامة

[1]- طارق البشري، **الديمقراطية ونظام يوليو1952**، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1987، ص 50.

[2] - المرجع نفسه، ص ص 51-52.

بيننا، واتفقنا على عمل تنظيم سري»[1] ومن جهة أخرى كان كل ضباط الحركة من جيل شباب الثلاثينات، وهو جيل تفتح إدراكه السياسي على حركتي الإخوان المسلمين* ومصر الفتاة**[2]، ومنهم من شارك تلميذا بالمدارس الثانوية في مظاهرات، ومنهم من كان على اتصال بالأحزاب مما أدى إلى خلخلة التشكيل العسكري لهم حسب وحدات عملهم بالجيش ولكن ما لبثت الغالبية من هؤلاء الضباط أن انصرفت عن الارتباط بأي من التنظيمات والأحزاب السياسية، واقتصر نشاطهم السياسي على المؤسسة العسكرية.[3]

- تكوين الضباط الأحرار:

لم يسبق لتنظيم سري داخل أي جيش أن ذاع صيته مثلما جرى لتنظيم الضباط الأحرار الذي أنشأه جمال عبد الناصر في سبتمبر 1949 عقب عودة الجيش المصري من حرب فلسطين في 1948[4]، التي كشفت عن ما كان يجري من خيانة ورشوة وفساد في إدارة الجيش وتسليحه وتموينه واستفزت هذه الأعمال في نفوس الضباط روح النقمة على ذلك النظام، ولا شك أن السبب في هذه الشهرة يرجع إلى أنه التنظيم الوحيد الذي تمكن من

---

[1] – عبد اللطيف البغدادي، **مذكرات عبد اللطيف البغدادي**، ج1، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1977، ص 12.

[G] – **الاخوان المسلمين:** حركة سياسية دينية تهدف لاقامة الدولة الاسلامية، أسسها عام 1929 في مدينة الاسماعيلية المصرية الشيخ حسن البنا، انتشرت بسرعة في مختلف أرجاء مصر والوطن العربي. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص ص 112- 113.

[GG] – **مصر الفتاة:** حزب تأسس في 21 أكتوبر 1933 على يد أحمد حسين، تحت اسم جمعية مصر الفتاة ثم تحولت الى حزب مصر الفتاة سنة 1937، ثم الى الحزب الوطني الاسلامي عام 1940، ثم عاد الى تسمية مصر الفتاة وظل على هذا الاسم الى غاية 1944، عندما تغير الاسم الى حزب مصر الاشتراكي، وكان من أقوى البرامج السياسية قبل 1952. أنظر: بثينة عبد الرحمان التكريتي، عبد الناصر وتطور الفكر الناصري، دار الشروق، بيروت– لبنان، 1987، ص 71.

[2] – أحمد حمروش، **قصة ثورة 23 يوليو (خريف عبد الناصر)**، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1977، ص213.

[3] – طارق البشري، **مرجع سابق**، ص 53.

[4] – رفعت يونان، **محمد نجيب زعيم ثورة أم واجهة حركة**، دار الشروق، القاهرة، 2008، ص 21.

تحقيق الهدف الكبير الذي شكل من أجله وهو تغيير الأوضاع البالية التي كان ينوء بها الشعب المصري.[1]

ولم يكن أمر تكوين، عبد الناصر لهذا التنظيم عام 1949 مثار خلاف أو جدل، إلا أن الأمر قد اختلف بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر فقد أصدر أنور السادات كتابه «البحث عن الذات» الذي يقول فيه « هكذا قام أول تنظيم سري من الضباط وكان ذلك في سنة 1939 ..... كان ضمن أعضائه عبد المنعم عبد الرؤوف وكان يعتبر الرجل الثاني بعدي ..... وعبد اللطيف البغدادي....»[2]

وفي كتابه « قصة الثورة كاملة» يتحدث أنور السادات عن تنظيم الضباط الأحرار بأنه كان قبل حرب فلسطين عام 1948، إذ يقول:« وكان تنظيم الضباط الأحرار في ذلك الوقت قد لحقته خسائر شديدة أثناء المعركة في فلسطين»[3]، وفي بداية حديثه عن تنظيم الضباط الأحرار يشير "خالد محي الدين" أحد قادة ذلك التنظيم، فيقول في كتابه « والآن أتكلم » عن بداية الضباط الأحرار:« إنها الخلية الأولى، واجتماعها الأول في النصف الثاني من عام 1949..... لأن الكثيرين حاولوا تقديم روايات مختلفة.....ولست أريد أن أنفي عن هؤلاء أنهم كانوا يعملون في الجيش معنا أو حتى قبلنا، فلقد تمكن بعضهم من إقامة مجموعات منظمة في الجيش قبل الضباط الأحرار، ولكنها كانت شيئا آخر غير الضباط الأحرار».[4]

ومما سبق يتضح أنه لم يتم تكوين تنظيم سري يستحق أن يطلق عليه هذا الاسم داخل الجيش المصري إلا تنظيم الضباط الأحرار، وهو ما اعترف به أنور السادات في

[1] – عبد الرحمان الرافعي، **ثورة 23 يوليو**، دار المعارف، القاهرة، 1989، ص 26.

[2] – أنور السادات، **البحث عن الذات**، ط3، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1979، ص ص 59– 60.

[3] – أنور السادات، **قصة الثورة كاملة**، دار الهلال، القاهرة، 1965، ص 30.

[4] – خالد محي الدين، **والآن أتكلم**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص 67.

نهاية كتابه " أسرار الثورة المصرية" أن عبد الناصر هو الذي شكل أول تنظيم سري داخل الجيش وان اسم الضباط الأحرار قد ظهر لأول مرة في عام 1949.[1]

2- اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار:

بعد الانسحاب من فلسطين في 11 مارس 1949 كان الجيش يعاني من آثار الهزيمة التي لا يعد أحد مسؤولا عنها، بل العكس تماما كان موقف الجيش الذي قاتل وحقق الانتصارات، وكان ممكنا أن يحتفظ بما حقق لو لم تكن هناك اتفاقيات وخدع كان الجيش ضحية لها، وواصل جمال عبد الناصر الدور الكبير الذي كان قد بدأه قبل الحرب، في تحمل المسؤولية في تجميع شتات الضباط الموزعين بين فصائل عديدة في الأحزاب والجماعات، فكانت اللجنة التأسيسية في أواخر عام 1949 مكونة من:جمال عبد الناصر وحسن إبراهيم وخالد محي الدين وكمال الدين حسين وعبد المنعم عبد الرؤوف، ولم يكتمل الشكل التنظيمي للحركة إلا في مطلع عام 1950، عندما تم ضم كل من:صلاح سالم، وعبد اللطيف البغدادي، وعبد الحكيم، وأنور السادات، وجمال سالم.[2]

وفي جانفي من عام 1950 أجريت الانتخابات لرئاسة هذه الهيئة، فانتخب جمال عبد الناصر رئيسا لها بالإجماع، وهذه الهيئة هي قوام حركة 23 جويلية 1952 صار اسمها فيما بعد مجلس قيادة الثورة[3]، ميزتها أنها مؤلفة من رجال ذوي عقيدة وإيمان، وعلى جانب كبير من الأقدام والشجاعة ورباطة الجأش، كانوا أصدقاء مخلصين وشركاء في الجهاد والنضال، متقاربين متفاهمين، وجميعهم من بيئة واحدة وأفكارهم مشتركة، يدينون بمبادئ واحدة، وأعمارهم متقاربة، وقد استمروا في اتحادهم ولم تفرق بينهم الأحداث أو النزاعات الشخصية، كان أعضاء الهيئة يجتمعون بين الحين والأخر ليتدارسوا الوضع ويضعوا الخطط، وكانوا

[1] – حسين حمودة، **أسرار حركة يوليو والإخوان المسلمون**، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1985، ص73.

[2] – نواف نصار، **مرجع سابق**، ص ص 193– 194.

[3] – عبد الرحمان الرافعي، **مقدمات ثورة يوليو** ، دار المعارف، القاهرة، 1987، ص 104.

يحيطون اجتماعاتهم وخططهم بالسرية والكتمان الشديد، ويغيرون أماكن اجتماعاتهم مرة بعد مرة حتى أنها كانت تقام في بيوتهم منها بيت عبد الناصر.[1]

ولما اكتمل التشكل التنظيمي لهذا التجمع، صدر منشورهم الأول بتوقيع "الضباط الأحرار" في 1950، وقد كتبه عبد الناصر وخالد محي الدين، فكان ذلك مؤشرا واضحا عن استقلال التنظيم عن القوى السياسية الأخرى في الجيش، جاء المنشور تحت عنوان " نداء وتحذير"**(أنظر الملحق-01-)** تضمن تحذير للجيش بأن لا يشترك في حرب بدون استعداد مسبق وتحذير للملك من التدخل في تحقيقات الأسلحة الفاسدة، ووضعت اللجنة مباديء ستة لتوضيح أهداف التنظيم وهي:[2]

1-القضاء على الاستعمار وأعوانه الخونة.

2-القضاء على الإقطاع

3-القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم.

4-إقامة عدالة اجتماعية.

5-إقامة جيش وطني قوي.

6-إقامة حياة ديمقراطية.

طبع من طرف موظف بسكة الحديد اسمه "شوقي عزيز"، ثم قام الضباط بجمع ثمانين جنيها واشتروا بهذا المبلغ " آلة رونيو" لطباعة منشوراتهم، وطبع من المنشور الأول ما بين 500 – 600 نسخة، ووزعت على صناديق الضباط والسياسيين والصحفيين، وقد كان لهذا المنشور الأثر الواضح وسط الضباط، الكثيرين بدؤوا يتدفقون حماسا ويسألون عن "الضباط الأحرار" وكانت المناقشات حول المنشور بداية لحملة تجنيد وسط الجيش، والاهم من هذا أنه حددا وبوضوح مواقف العديد من الضباط فعند طبع المنشور الأول ارتفع عددهم وحققوا

[1] – حسين حمودة، **مرجع سابق**، ص 33.

[2]– عبد العظيم رمضان ، **ثورة يوليو والحقيقة الغائبة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص ص 10- 11.

نفوذا واسعا، إضافة إلى ذلك يعد صدور المنشورات بتوقيع الضباط الأحرار انعطافا ايجابيا كبيرا في تاريخ حركة 23 جويلية 1952 ومسيرتها.[1]

3-أهم الضباط الأحرار:

بعدما تعرفنا عن تنظيم الضباط الأحرار، وجب علينا التعريف بتلك الكوكبة من الضباط الأحرار الذين خططوا لتنفيذ الحركة، وكان لهم الدور الأكبر في سياسة مصر وتطورها وهم:

أ-جمال عبد الناصر:

ينتسب جمال عبد الناصر إلى قرية بني مر، إحدى قرى الصعيد المصري، وقد عمل والده عبد الناصر حسين موظفا صغيرا في مصلحة البريد، وفي عام 1917 تزوج عبد الناصر فهيمه محمد حماد ابنة تاجر صغير بالإسكندرية وبتاريخ 15 جانفي 1918 ولد جمال عبد الناصر في الخطاطبة، أين إلتحق بالمدرسة الابتدائية في سن السابعة من عمره، وفي عام 1925 انتقل منها إلى مدرسة النحاسين بالجمالية بالقاهرة، وأقام عند عمه خليل حسين، وفي 1926 توفيت أمه، وبعد عامين ألحقه والده بمدرسة العطارين الابتدائية في الإسكندرية ليقيم عند جده لأمه، وفي 1929 إلتحق بالقسم الداخلي لمدرسة حلوان الثانوية وقضى فيها عاما واحد. ثم انتقل في العام التالي لمدرسة رأس التين الثانوية الواقعة بالقرب من قصر الملك.[2]

وفي عام 1933 عاد جمال إلى القاهرة ليعيش مع عمه خليل وإلتحق بمدرسة النهضة التي عرفت واشتهرت بنشاط طلابها السياسي وحماسهم الوطني، ثم إلتحق بالكلية الحربية وقضى فيها 16 شهرا، ليتخرج عام 1938 برتبة ملازم ثان في منقباد في محافظة أسيوط ثم نقل إلى الإسكندرية وعمل في الصحراء الغربية وفي عام 1940 رقي إلى رتبة ملازم أولوفي

[1] – نواف نصار، **مرجع سابق**، ص ص 195- 196.

[2]– بثينة عبد الرحمان التكريتي، **مرجع سابق**، ص57.

1942 إلى رتبة يوزباشى(نقيب)، وفي 1944 تزوج تحية محمد كاظم وهي ابنة تاجر من رعايا إيران وأنجب منها هدى ومنى وثلاثة أبناء هم خالد وعبد الحميد وعبد الحكيم.[1]

شارك عبد الناصر في حرب فلسطين عام 1948 وكان يقوم بتدريب المجاهدين في فلسطين، منح عام 1949 بعد عودته من فلسطين وسام النجمة العسكرية تقديرا لدوره المتميز في الحرب[2]، واستطاع أن ينظم المجموعات والتنظيمات باتجاهاتها السياسية المتنافرة في تنظيم واحد، وهو تنظيم الضباط الأحرار الذي شارك فيه، وتم انتخابه في 1956 رئيسا للجمهورية وقام عبد الناصر بعدة إصلاحات كانت محطات هامة في حياته منها إعلان الدستور المصري لعام 1956، وتأميم قناة السويس في نفس السنة، وقيام الجمهورية العربية المتحدة عام 1958، واشتراك مصر في عدة مؤتمرات مثل مؤتمر1961 لدول عدم الانحياز، والعديد من المشاريع الاقتصادية، ليتوفى في 28 سبتمبر 1970.[3]

ب-أنور السادات:

ولد محمد أنور السادات في 25 ديسمبر 1918 في قرية ميت أبو أكرم، وفيها تلقى تعليمه الأولي على كتاب القرية، تخرج من الكلية الحربية عام 1938، سجن في عام 1941، ودخل مرة أخرى عام 1943 لاتصاله مع بعض الضباط الألمان للمساعدة على إخراج الانجليز من مصر، انضم عام 1951 لتنظيم الضباط الأحرار.[4]

بعد حركة 23 جويلية أسندت إليه رئاسة تحرير جريدة الجمهورية، واختاره عبد الناصر عام 1969 نائبا له، وظل في هذا المنصب حتى وفاة عبد الناصر في 1970، وأصبح السادات رئيسا للبلاد في 15 أكتوبر 1970، وقد اصدر عدة قرارات منها، في 1981 وعلى

[1] – نواف نصار، **مرجع سابق**، ص ص 460 – 461.

[2] – بثينة عبد الرحمان التكريتي، **مرجع سابق**، ص 60.

[3] – عادل غنيم، **جمال عبد الناصر وعصره**، دار المعارف، القاهرة، 2012، ص 368.

[4] – محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب**، ط7، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1983، ص ص 78– 79.

إثر حدوث اضطرابات رفضا لمعاهدة كامب ديفيد التي وقعت في ولاية ميريلاند قرب واشنطن مع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، قامت الحكومة بأوامر من السادات بحملة اعتقالات واسعة شملت 1536 معتقلا من الصحفيين والكتاب والقيادات الإسلامية والمسيحية والطلابية، بعد 31 يوما من تلك الحملة وفي 7 أكتوبر اغتاله أحد المعارضين وجماعته في العرض العسكري بمناسبة الذكرى الثامنة لحرب أكتوبر، لديه تسع مؤلفات منها: يا ولدي هذا عمك جمال، البحث عن الذات، قصة الثورة كاملة، صفحات مجهولة[1].

ج-محمد نجيب:

ولد محمد نجيب بمدينة الخرطوم بالسودان في 19 فيفري 1901، حيث كان والده يوسف نجيب ضابطا بالجيش المصري بالسودان، في سن الثالثة ألحقه والده بكتاب لتحفيظ القرآن الكريم وتعلم القراءة والكتابة وفي عام 1908 انتقل والده إلى وادي حلفا وعين مأمورا بها، واستقرت الأسرة فيها حوالي خمس سنوات فبدأت دراسته النظامية في مدرسة حلفا الابتدائية، وبعد الدراسة الابتدائية، إلتحق بكلية غوردون بالخرطوم في 1913[2]، ثم إلتحق بالكلية الحربية وتخرج منها برتبة ملازم، وحصل على البكالوريا في عام 1927، وإلتحق بكلية الحقوق، كما حصل على دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد السياسي عام 1929 ودبلوم القانون الخاص عام 1931، شارك في حرب فلسطين 1948 وأصيب عدة مرات وأثرت فيه كثيرا مما جعله يشارك في حركة 23 جويلية 1952 وأصبح أول رئيس للجمهورية عند إعلانها في 1953، وفي عام 1954 قدم استقالته إثر خلافات بينه وبين الضباط وأعيد للرئاسة مرة أخرى، لكن الخلافات تجددت فيما عرف بأزمة مارس وفرضت عليه الإقامة الجبرية، وتوفي في مستشفى المعادي في 28 أوت 1984.[3]

[1]- نواف نصار، **مرجع سابق**، ص ص 479- 480.

[2] - رفعت يونان، **مرجع سابق**، ص 10.

[3] - نواف نصار، **مرجع سابق**، ص ص 473- 474.

د-عبد الحكيم عامر:

ولد محمد عبد الحكيم عامر في قرية أسطال في محافظة المنيا في ديسمبر 1920، التحق بكلية الزراعة وأمضى بها ستة شهور ثم التحق بالكلية الحربية عام 1937، شارك في حرب فلسطين 1948 إلى جانب جمال عبد الناصر[1]، وتمت ترقيته وعين قائد للقوات المسلحة في 1953، وعين أيضا نائب أول، اعفي من جميع مناصبه وأحيل للتقاعد، وفي 15 ديسمبر 1967 توفي[2].

ه-عبد اللطيف البغدادي:

ولد يوم 20 سبتمبر عام 1917 في قرية "شاوه" التي تبعد ب4 كم عن المنصورية، من أسرة ميسورة الحال وكان والده عمدة القرية، تعلم القراءة والكتابة فيها ثم التحق بالمدرسة الابتدائية بالمنصورة، تحصل على شهادة الباكالوريا عام 1936، شارك في حرب فلسطين 1948، وتولى عدة مناصب منها وزير للحربية عام 1953، كما تولى وزارة الشؤون البلدية والقروية عام 1954[3].

ثانيا:أسباب حركة 23 جويلية 1952

تأثر الجيش وخاصة الضباط الأحرار بالأوضاع التي كانت تحيط بمصر وبالسياسة العقيمة التي تمارس فيها مما أدى بهم إلى القيام بحركة 23 جويلية 1952، من أسبابها نجد:

1-الأسباب السياسية:

[1]- رشاد كامل، **حياة المشير محمد عبد الحكيم عامر**، دار الخيال، القاهرة- لندن، 2002، ص ص 33- 34.

[2] - نواف نصار، **مرجع سابق**، ص 476.

[3]- محمد الجوادي، **عبد اللطيف البغدادي شهيد النزاهة الثورية**، دار الخيال، القاهرة- لندن، 2002، ص 46.

أول هذه الأسباب هو السخط والمرارة من رؤية الاحتلال البريطاني على ارض الوطن، ويقول كمال الدين حسين أحد الضباط الأحرار « كان الاستعمار غصة في حلق المصريين، وللقوات المسلحة وضع خاص من هذه الغصة، إذ يشعروا أنه لا معنى لوجودهم ..... مادام جيش أجنبي يحتل أرض الوطن».[1]

فساد فاروق ونظامه وضعف شخصيته واستهتاره خاصة وقد عين ملكا في سن السادسة عشر من العمر وتصرفاته اللاأخلاقية من اللهو والقمار، وكثرة اغتيالاته حيث كان يلجأ إلى تصفية خصومه جسديا إذا ما اعتيه الحيلة، وقد شكل في نهاية عام 1944 ما سمي " بالحرس الحديدي" لأداء مهام الاغتيال، والتضييق على الحريات السياسية ونشاط الأحزاب خاصة، وفرض الرقابة على الصحف ورسائل البريد والبرقيات والمخاطبات والإذاعة، الشيء الذي أدى إلى غياب الديمقراطية حتى البرلمان كانت وظيفة دعم الملكية وإسنادها[2]، وكل أجهزة الدولة أصبحت لا غاية لها سوى خدمة الطبقة الحاكمة والطبقة الإقطاعية التالية لها، فكل القوانين واللوائح مكاسب لهما ولإرضاء غرائز هما بعيدا عما يحتاجه الشعب الفقير والطبقة الدنيا التي لا تحظى بشيء.[3]

حريق القاهرة في عام 1952 الذي كان عبارة عن مجموعة من الحرائق المفتعلة التي حدثت يوم السبت 26 جانفي 1952، وورد في تقرير أن عدد حوادث الحريق والإتلاف بلغ نحو السبعمائة منها 92 حانة ومخزن، وأيضا مطاعم وفنادق ومتاجر، ويعلق عبد الناصر على حريق القاهرة « حرقت القاهرة وحرق معها كفاحنا في القتال، ومن ذلك اليوم 26 جانفي 1952 بدأنا نفقد الصبر، وبدأنا نفكر في العمل الايجابي وآثرنا أن نصرع الفساد قبل أن يصرعنا وان نحطم الطغيان قبل أن يحطمنا».[4]

---

[1] – نواف نصار، **مرجع سابق**، ص 85.

[2] – عبد الرحمان الرافعي، **مرجع سابق**، ص 189.

[3] – لطيفة سالم، **فاروق الأول وعرش مصر**، دار الشروق، القاهرة، 2005، ص 151.

[4] – عبد الرحمان الرافعي، **مقدمات ثورة يوليو، مصدر سابق**، ص 118.

2- الأسباب العسكرية:

تأزمت الأوضاع وتضاعف التوتر النفسي إثر هزيمة الجيش المصري في حرب فلسطين 1948، واكتشاف أمر تزويده بالأسلحة الفاسدة، إضافة إلى عدم استعداد الجيش للقتال، وفي تقرير كتب عن أحوال الجيش في تلك الحرب أن البنادق التي استعملها الجيش بحالة سيئة والرشاشات لا تقل عنها تلقا ونقص في الذخيرة، وكذا في معدات مستشفى الميدان والأطباء والممرضين[1].

يؤكد ما سبق المؤرخ المصري "رؤوف عباس" إذ يقول:« وجاءت حرب فلسطين 1948 لتمثل نقطة تحول في تفكير الضباط أعضاء التنظيمات السرية داخل الجيش فأتاحت لهم أحاديث السخط على نظام الحكم الذي ورطهم في حرب لم يعد لها عدته».[2]

الطبقية والجيش حيث كانت الطبقة الارستقراطية تتجنب إلحاق أبنائها بالجيش لأنها ترى فيه مهنة وضيعة لا تليق بها وهذا يوضح أن الطبقة العليا لم تنتمي إلى الجيش المصري ولا لوطنها مصر ولم تكن لها أدنى رغبة في الدفاع عنه بسواعد أبنائها من الضباط والجنود، ومن الأسباب أيضا إلغاء معاهدة 1936* التي نصت على إشراف بريطانيا على الجيش المصري وهذا ما أكده رئيس الوزراء "مصطفى النحاس" عند إلقائه بيانه أمام البرلمان « من أجل مصر أبرمت معاهدة 1936 ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها».[3]

---

[1]- وفيق عبد العزيز فهمي، **قضية الجلاء وثورة 23 يوليو سنة 1952**، الدار القومية للطباعة والنشر، د.س، ص 110.

[2] - رؤوف عباس، **ثورة يوليو ايجابياتها وسلبياتها**، دار الهلال، القاهرة، 2003، ص ص 50 – 51.

[G]- **المعاهدة البريطانية المصرية 1936**: عقدت في 13 فيفري 1936، نصت على زوال الاحتلال البريطاني لمصر،- اعترفت انجلترا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة،- يعقد تحالف بين الطرفين المتعاقدين لتوطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما...أنظر: شوقي عطا الله الجمل، **تاريخ مصر المعاصر**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص ص 50- 52.

[3] - أحمد حمروش، **ثورة 23 يوليو**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992.

الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

أ-الاقتصادية:

كانت الأوضاع الاقتصادية في أوائل سنة 1952 تحفز النفوس إلى الانتفاض والعمل على تحرير البلاد من عوامل الفقر التي كانت تتراء فيها، وكان الاستعمار يحبط كل خطة اقتصادية للنهوض بالاقتصاد المصري ما جعل مصر من البلدان المتخلفة اقتصاديا ومن مظاهر هذا التخلف العجز في الميدان التجاري، فقد زادت الواردات على الصادرات، مما أدى إلى ارتفاع الديون لصالح الدول الأوربية وقد بلغ هذا العجز في السنوات السابقة لسنة 1952 الأرقام[1] التالية كما هو موضح في الجدول (01):

الجدول رقم(01): حجم الدين المصري ما بين 1946- 1951

السنة	1946	1947	1948	1949	1950	1951
حجم الديون	14 مليون جنيه	12 مليون جنيه	30 مليون جنيه	40 مليون جنيه	38 مليون جنيه	39 مليون جنيه

عن: عبد الرحمان الرافعي، مقدمات ثورة 23 يوليو سنة 1952، مرجع سابق، ص 169.

- النمو الاقتصادي كان بطيئا جدا بالمقارنة مع الزيادة الكبيرة في عدد السكان، مما أدى إلى سيطرة الاستعمار البريطاني على أحوال البلاد الاقتصادية ومنه السياسية[2].
- سيطرة البرجوازية على الدخل القومي، وقد أكد ذلك عبد الناصر في مؤتمر الإنتاج في عام 1967 في قوله:« وفي سنة 1952 كان الدخل القومي للإقليم المصري لا يكاد يصل إلى 700 مليون جنيه.... وفي نفس الوقت كان هناك ظلم فادح في توزيع هذا الدخل القومي الضئيل». فكان الدخل القومي 3 جنيهات للفرد الواحد شهريا وهناك

[1]- عبد الرحمان الرافعي، **مقدمات ثورة يوليو، مصدر سابق**، ص 168.

[2]- عبد الله امام، **مرجع سابق**، ص 188.

أعداد كبيرة من الطبقة الدنيا دخلهم لا يصل إلى ذلك الرقم[1]، بالإضافة إلى امتلاك عدد قليل من العائلات كل أسباب الثراء، واحتكرت الأراضي الزراعية المجال الوحيد لعمل الطبقة الكادحة، فكانت القرارات في يد هذه العائلات وموجهة لمنفعتها ومصلحتها وتعاونها مع الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية في استغلال ثروات البلاد، وهذا بتسريب ميزانيتها وأموالها للخارج وبالذات إلى بريطانيا، دون أن ننسى الانقسام الطبقي الواضح بين الفلاحين الفقراء الذين يمثلون الأغلبية وإقطاعيين انتهازيين يمثل أقل من 10 % من المجتمع.[2]

ب- الاجتماعية:

كانت الحالة الاجتماعية تدعوا أيضا إلى الانتفاض، وأهم مظاهرها فقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب[3]، مع أن وجود فوارق في الثروة بين أبناء الأمة الواحدة هو أمر طبيعي لكن الاتجاه السليم يقتضي تقليل الفوارق الشاسعة بين طبقات الشعب، فقد كانت البلاد تشكو من سوء توزيع ملكية الأراضي الزراعية وهذا التوزيع جعل الغالبية العظمى من صغار الملاك الزراعيين يملك الواحد منهم نحو ربع فدان، وهو مقدار لا يكفي لسد حاجة هذه الطبقة من السكان، وتفشي الظلم الاجتماعي ويضيف كمال الدين حسين أحد الضباط الأحرار:« لقد كان موضوع الظلم الاجتماعي في المجتمع المصري موضوعا جوهريا في دعوتنا وسط الضباط».[4]

- رداءة الأحوال الصحية للطبقة الكادحة، وغياب العناية الصحية وتخلف مستواها، وسوء أحوال التعليم ، فقد كان مقصورا على الطبقة الارستقراطية ولغايات محددة، وكانت نسبة الأمية 85 % عام 1937، ومع أن الدولة أصدرت قانون محو الأمية في 1944، إلا

[1]- وفيق عبد العزيز فهمي، **مرجع سابق**، ص 102.

[2] - نواف نصار، **مرجع سابق**، ص 102.

[3] - عبد الرحمان الرافعي، **في أعقاب الثورة المصرية**، ج2، دار المعارف، القاهرة، 1988، ص 35.

[4] - أحمد حمروش، **ثورة يوليو وعقل مصر**، **مصدر سابق**، ص 92.

أن قصور إمكانيات الوزارة وتحايل الرأسماليين أدى إلى عدم متابعة تلك الخطط لإبقاء الشعب جاهلا لا يعرف حقوقه[1].

ثالثا: مجريات حركة 23 جويلية 1952

كانت الظروف السياسية من فساد في نظام الحكم وكذا تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دور كبير في تخطيط الضباط الأحرار للقيام بعمل ما لتغيير هذه الأوضاع، وقد دفعتهم بعض الأحداث ، للتعجيل في تنفيذ الحركة.

1-اجتماع الضباط الأحرار:

حتى منتصف شهر ديسمبر من عام 1951 كان تقدير الهيئة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار برئاسة جمال عبد الناصر أنهم لا يستطيعون القيام بأي عمل قبل عام 1955، ولما أثبت التنظيم قدرته[2]، في انتخابات نادي الضباط في 31 ديسمبر 1951 التي كانت بمثابة معركة بين أنصار الضباط الأحرار وأنصار الملك، قرر محمد نجيب ترشيح نفسه رئيسا لمجلس إدارة النادي، وانتهت هذه المعركة بفوز مجموعة الضباط الأحرار، وهزيمة مجموعة الملك الذي لم يقبل هذه النتيجة بالطبع، وحاول تعديل لائحة النادي لكنه فشل، فأمر بحل مجلس إدارة نادي الضباط يوم 17 جويلية 1952[3]، الشيء الذي أدى إلى إشعال نار الرغبة في الانتقام والرد عليه مما دفع بالضباط في الشروع سريعا في عمل ما، مما أدى إلى طرح عدة طرق منها:

- إرسال برقيات احتجاج للملك.
- احتلال النادي بالقوات المسلحة.

---

[1] – أنور السادات، **قصة الثورة كاملة**، مرجع سابق، ص 216.

[2] – صلاح منتصر، **مرجع سابق**، ص 73.

[3] – رفعت يونان، **مرجع سابق**، ص ص 34 – 35.

- اعتقال كبار الضباط في الجيش ثم إملاء الشروط على الملك.

وقد اقترح عبد الناصر سلسلة من الاغتيالات تشمل عددا من الشخصيات الموالية للملك، لكن فكرة الاغتيالات ستعرضهم لحملة من الاعتقالات، فأصبح الوعد الجديد لتنفيذ العملية في الثالث أو الخامس من أوت 1952 حتى يكون الضباط قد استلموا رواتبهم وتعود كتيبة مشاة من رفح إلى مصر وكان الاعتماد عليها أساسيا لأنها تضم 817 جنديا.[1]

لكن الموعد تغير لسبب خطير وهو أن الملك فاروق أصبح يعرف أسماء الضباط الأحرار الذين يحركون الجيش وأنه يفكر في القبض عليهم، وهكذا وجد قادة التنظيم أنفسهم في سباق مع فاروق من يكسبه يقضي على الأخر[2]، في هذا الصدد يصف خالد محي الدين أحد الضباط الأحرار التحضيرات في قوله:« وفي الساعة الثانية عشر بعد الظهر 22 جويلية عقدت لجنة القيادة اجتماعها الأخير، وفي بيتي التقينا: جمال عبد الناصر وحسن إبراهيم وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي وخالد محي الدين، وتغيب جمال سالم، صلاح سالم، وأنور السادات وحضر معنا زكريا محي الدين وحسن الشافعي وعبد المنعم أمين وإبراهيم الطحاوي، وكان حضورهم مبرر الآن زكريا شارك في إعداد خطة التحرك والطحاوي سيقود تحرك سلاح خدمة الجيش والشافعي سيقود تحرك الفرسان وعبد المنعم سيقود تحرك المدفعية».[3]

2 – خطة التحرك:

كانت بسيطة للغاية واكتسبت عناصر نجاحها من بساطتها، وقد بينت على 3 مراحل كما يرويها عبد اللطيف البغدادي وهي[4]:

---

[1] – أنور السادات، **أسرار الثورة المصرية**، دار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص 297.

[2] – عبد اللطيف البغدادي، ج1، **مصدر سابق**، ص 46.

[3] – خالد محي الدين، **مصدر سابق**، ص 133.

[4]– عبد اللطيف البغدادي، **مصدر سابق**، ص ص 50– 51.

- المرحلة الأولى: العمل على السيطرة على القوات المسلحة للاستيلاء على مبنى القيادة بمنطقة كوبرى القبة واعتقال بعض كبار ضباط الجيش حتى نضمن بذلك عدم إمكانية تحرك قوات عسكرية للتصدي لنا.
- المرحلة الثانية: السيطرة على المواقع المدنية مثل الإذاعة والتلفزيونات وقصر عابدين.
- المرحلة الثالثة: التحرك لعزل الملك وكان لابد أن تعمل على إخفاء هذا الغرض الأخير حتى آخر لحظة، خوفا من أن يلجأ الملك إلى القوات البريطانية طالبا الحماية وما يترتب عن هذا التدخل من أخطار ويضيف البغدادي:« تلك هي الخطوط العريضة والأساسية لتنفيذ الانقلاب». وانتهى الاجتماع، واتفق الضباط على أن كلمة السر هي "نصر".

4- ليلة تنفيذ الحركة:

كانت ساعة الصفر هي موعد تحرك الضباط لتنفيذ الخطة، وكادت أن تفشل هذه الأخيرة بسبب تعجل أحد الضباط وهو "يوسف صديق" الذي يروي بنفسه فيقول:« أبلغني الضابط زغلول عبد الرحمان بساعة الصفر للخطة التي أطلقنا عليها اسم " نصر " ولكن يبدوا أني أخطأت في السمع فتصورتها الساعة الحادية عشر بدلا من الساعة الصفر، ولذا أعددت القوات مبكرا ».[1]

وبعد أربع ساعات من خروج القوات التي حركها الضباط الأحرار ليلة 23/22 جويلية، وتمكنت من السيطرة على قيادات مختلف الأسلحة ومحاصرة المناطق التي تقع فيها معظم وحدات الجيش والكلية الحربية مثل ما هو موضح في الشكل رقم(01)، وتمت السيطرة على محطة مصر ومبنى التيليفون والإذاعة[2].

[1] – عاطف عبد الغني، **الانقلاب على ثورة يوليو**، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، مصر، 2002، ص 13.

[2]– صلاح منتصر، **مرجع سابق**، ص 77.

الشكل رقم(01): مخطط يوضح وحدات الجيش والكلية الحربية التي تمت السيطرة عليها في 23 جويلية1952.

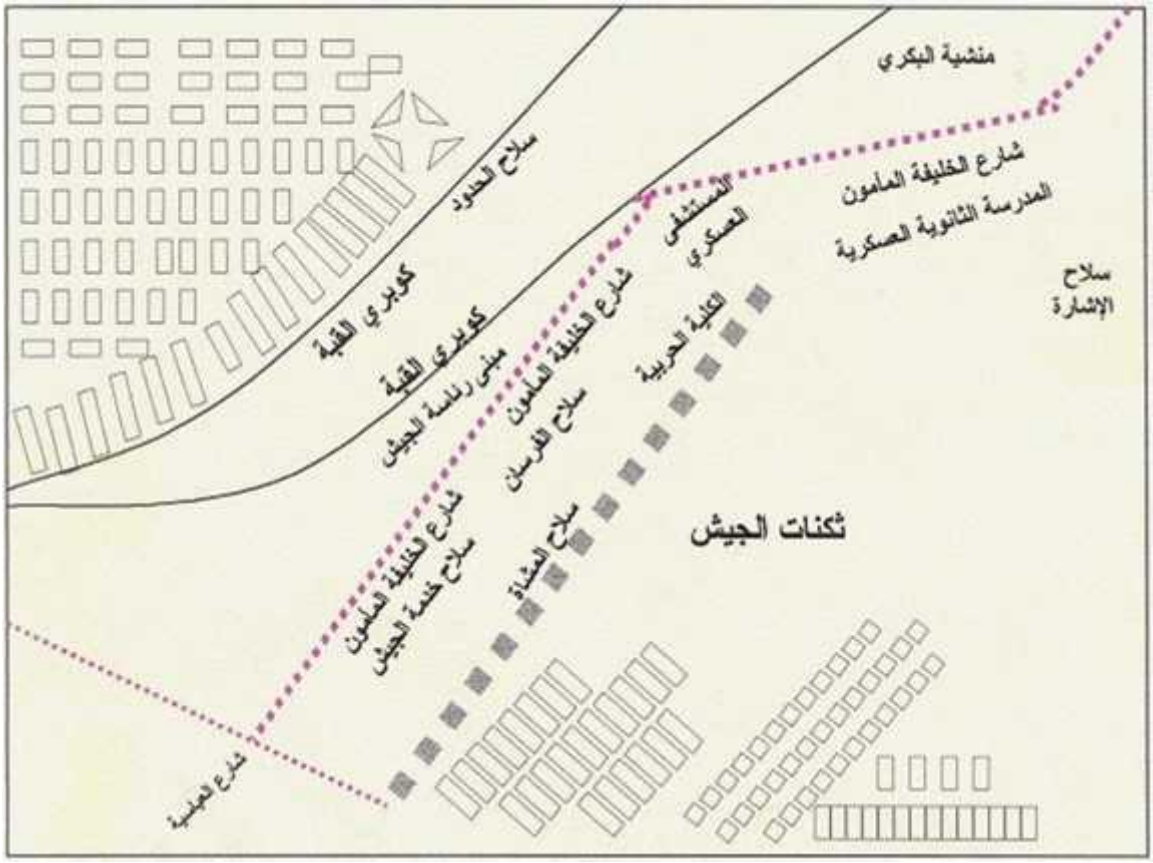

عن: عبد الرحمان الرافعي، **ثورة 23 يوليو سنة 1952، مرجع سابق**، ص 31.

وفي الرابعة صباحا ابلغ اللواء محمد نجيب بالنجاح الذي تحقق دون مقاومة أو خسارة، وكانت المهمة الثانية تعريف العالم والملك والشعب من هم وماذا يريدون، وقد تولى جمال حماد وعبد الحكيم ترتيب الأفكار لإذاعة البيان الأول[1](أنظر الملحق-02-)

ويقر خالد محي الدين بدور يوسف صديق فيقول:« يمكن القول أن يوسف صديق قد حقق عملا تاريخيا هاما، وأنه أسهم بشكل كبير ومباشر في إنجاح حركتنا»[2]، وبعد إذاعة البيان، بدأ إقبال الضباط والجنود على تأييد الضباط الأحرار والانضمام إليهم، واستقر رأي

[1] – صلاح منتصر، **مرجع سابق**، ص 77.

[2] – خالد محي الدين، **مصدر سابق**، ص 151.

الضباط على عزل الملك فاروق، حيث وصل إلى الإسكندرية في 25 جويلية اللواء محمد نجيب وأنور السادات ويوسف صديق وعبد المنعم عبد الرؤوف وزكريا محي الدين وحسن الشافعي، وقد تم وضع خطة لعزل الملك الذي حاول بدوره توسيط الأمريكيين بالطلب من الانجليز للتدخل لنجدته[1]، وفي الساعة التاسعة صباحا من يوم 26 جويلية توجه محمد نجيب وأنور السادات إلى رئاسة الوزارة لمقابلة علي ماهر وتسليمه إنذار للملك[2](أنظر الملحق-03-)، وبعد سماع الملك بفحوى الإنذار اشترط أن يودع على الصورة التي تليق بملك نزل على العرش باختياره وأن يصطحب معه زوجته ناريمان وابنه الطفل أحمد فؤاد، وقدمت له وثيقة التنازل عن العرش وقام بتوقيعها(أنظر الملحق-04-)[3].

[1] – نواف نصار، **مرجع سابق**، ص ص 223 – 226.

[2] – محمد نجيب، **كلمتي للتاريخ**، ط3، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 2011، ص 38.

[3] – نواف نصار، **مرجع سابق**، ص 230.

خلاصة :

نستنتج مما سبق أن تنظيم الضباط الأحرار بدأ في أواخر الثلاثينات وبداية الأربعينات، في شكل لقاءات بين شباب من الضباط ليتدارسوا وضع البلاد ويخوضوا في مواضيع سياسية، وجاءت حرب فلسطين 1948 لتأجج النار وترتب الخطوط وذلك لما كشفت عنه من خيانة ورشوة، كما أن الظروف السياسية والاجتماعية التي سادت مصر من الفساد والفوضى وعدم الاستقرار السياسي، وتدخل النفوذ الانجليزي، وترسيخ الفقر والجهل والأمية سببا حتميا في قيام الضباط الأحرار بالحركة العسكرية في 23 جويلية1952 وفق خطة بسيطة تمكنت من السيطرة على الوضع وتمكنوا من الإطاحة بنظام الملك فاروق وتوقيعه وثيقة التنازل عن العرش في 26 جويلية 1952.

الفصل الثالث: تقييم حركة 23 جويلية 1952

أولا: انجازات حركة 23 جويلية 1952

ثانيا:سلبيات حركة 23 جويلية 1952

ثالثا: ما بين الثورة والانقلاب

تمهيد:

عندما تولى الضباط الأحرار مقاليد الحكم في مصر، بدأوا في تنفيذ الأهداف التي قامت حركة 23 جويلية 1952 من أجلها، ومنذ البداية قرروا دفع عجلة التنمية بقوة لإحداث التغييرات المطلوبة في جميع نواحي الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق آمال وأحلام الشعب المصري الذي عانى الأمرين من الاحتلال الأجنبي وفساد الملك فاروق ونظامه، وبلا شك كان لهذه الحركة وهي في مسيرتها انجازات حققتها وتفتخر بها، وبجوارها سلبيات وأخطاء ارتكبتها، كما أن هناك من يربط بين الانجازات وطبيعة هذه الحركة وقد أخذت ما بين الثورة والانقلاب، ومنه فيما تمثلت هذه الانجازات؟ وما هي سلبيات الحركة؟ وما هي حقيقتها؟

أولا: انجازات حركة 23 جويلية 1952:

لم تكن حركة 23 جويلية 1952 حركة سياسية فقط، بل كانت حركة اقتصادية واجتماعية وذلك من خلال الانجازات التي قامت بها ومست جميع الميادين منها:

1- في الجانب الاقتصادي:

أ-**الإصلاح الزراعي:** كان أول عمل هام للحركة هو إصدار قانون الإصلاح الزراعي في 9 سبتمبر 1952 الذي قضى على الإقطاع والاستغلال ومهد لخلق طبقة من صغار الملاك، وقد حدد قانون الإصلاح الزراعي نصاب الملكية الزراعية، فقضى بأن لا يجوز لأي شخص أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائتي فدان، ويجوز للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتي فدان من الأراضي البور والأراضي الصحراوية لاستصلاحها، ويجوز للشركات الصناعية أن تمتلك مقدار من الأراضي الزراعية يكون ضروريا للاستغلال الصناعي ولو زاد على مائتي فدان، وتستولي الحكومة على الزائد من هذا النصاب، وحددت فترة الاستيلاء بخمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.[1]

وقد أنشئت لذلك جهات الإصلاح الزراعي لتتولى استملاك الأراضي من الملاك بعد ترك النسبة التي حددها القانون لهم، وتوزيع باقي المساحة على الفلاحين الأجراء المعدمين العاملين بنفس الأرض، ليتحولوا من أجراء إلى ملاك، وفي هذا الصدد يقول عبد الناصر في خطاب في 1959:« اليوم نصحح الأمور نعيد الأرض إلى أصحابها... من أجل الديمقراطية الاجتماعية لأننا لن نستطيع أبدا أن نشعر بالكرامة الوطنية، أو أن ننعم بحقوقنا في أرضنا، أو نشعر بوجودنا ألا إن سادت في مجتمعنا ديمقراطية اجتماعية حقيقية»[2].

[1] – عبد الرحمان الرافعي، **ثورة 23 يوليو 1962، مصدر سابق**، ص 56.

[2] – صلاح منتصر، **مرجع سابق**، ص 96.

ويقول في خطاب آخر:« سنتمكن من توزيع هذه الأراضي بين الفلاحين الذين عانوا الحرمان كل حياتهم، وورثوا الحرمان من آبائهم بسبب الهيمنة والاستغلال».[1]

وقد تميزت التجربة المصرية في مجال الإصلاح الزراعي بتحسين شكل الملكيات والعلاقات بين المالك والمستأجر، وإحداث تغيير في هيكل الملكية الزراعية بما يقضي على التفاوت الكبير بين الطبقات المختلفة ويحقق حدا أدنى من العدالة الاجتماعية، فضلا عن الحد من سيطرة كبار الملاك، ونشر التعاونيات الخدمية في كل المناطق الزراعية لتوفير مستلزمات الإنتاج وتسويق المحاصيل بهدف السيطرة على الفائض الزراعي، ووضع حد أدنى لأجر العامل الزراعي بما يضمن له توفير الاحتياجات الأساسية.[2]

وفي سنة 1952 و 1953 عدل قانون عقد العمل بما يكفل حقوق العمال وقانون نقابات العمال لرعاية مصالح العمال، كما صدر في 1958 قانون بشأن التامين والتعويض عن إصابات العمل وقد جعل العامل الحق في معاش قدره 60% من أجره إذا أصيب بعجز كامل، وقرر معاشا للعامل إذا توفي قدره 50% يعطى لأسرته وذويه.[3]

[1] – نواف نصار، **مرجع سابق**، ص ص 257 – 258.

[2] – مجدي حماد، **مرجع سابق**، ص ص 162 – 163.

[3] – عبد الرحمان الرافعي، **ثورة 23 يوليو 1952**، **مصدر سابق**، ص 508.

ب-السد العالي:

مشروع السد العالي هو مشروع قديم يرجع الفضل في طرحه إلى المهندس اليوناني "دانينيوس" وقد سبق أن تقدم به لأكثر من حكومة مصرية قبل حركة جويلية ولكنه لن يلقى أدنى استجابة، وفي عام 1953 تقدم بمشروعه من جديد إلى أعضاء الحركة، ولكن هذه المرة حظي باهتمام كبير، وكلف جمال سالم بتولي مسؤولية هذا المشروع إلى جانب الفنيين والهيئات المتخصصة والمهندسين الذين سيتولون البحث والدراسة[1]، وقدرت التكاليف الأولية لبناء السد ب: 400 مليون جنيه، ولما لجأت مصر للبنك الدولي للإنشاء والتعمير طالبة التحويل والمساعدة وعرضت أيضا طلبها على الدول الغربية، رفضت أمريكا تقديم أي معونة، ثم تلقت عرضا سنة 1955 يقتضي بأن يتولى البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى جانب أمريكا وبريطانيا تمويل مشروع السد العالي، وفي سنة 1956 سحبت أمريكا وبريطانيا عرضهما وتبعهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير وذلك بسبب عدم قبول مصر بالشروط التي فرضتها أمريكا وبريطانيا المذلة[2].

والمشروع عبارة عن سد من ركام الجرانيت يبلغ ارتفاعه حوالي 110 متر فوق قاع النهر، وطوله حوالي 5000 متر، ويغطي حوضه مساحة سعتها نحو 5000 كيلو متر مربع، وهي بحيرة صناعية تتسع للمخزون من مياه النهر ، وهذا المشروع يكفل الاستغلال الكامل لمياه الفيضان التي تذهب سدى كل عام[3].

وبعد فشل العدوان الثلاثي على مصر، جرت مفاوضات مع السوفييت لتمويل السد، ووقعت معهم اتفاقية في 27 ديسمبر1958 قدموا بموجبها المعونة الاقتصادية والفنية لبناء المرحلة الأولى من السد العالي، وبدأت الهيئات السوفياتية المختصة تعد الدراسات الخاصة

---

[1]- سامي شرف، **سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر(شهادة سامي شرف)**، ج1، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 2014، ص 204.

[2]- نواف نصار، **مرجع سابق**، ص ص 262- 264.

[3]- عبد الرحمان الرافعي، **ثورة 23 يوليو 1952، مصدر سابق**، ص 482.

بالمشروع وفي مارس 1959 سافرت أول جماعة من الخبراء لزيارة الموقع ودراسة بعض الأمور الفنية عل الطبيعة، وبعد أن تم الاتفاق بين الجميع صادق عبد الناصر على المشروع النهائي في 26 جوان 1959[1]، وفي يوم 9 جانفي 1960 اتخذ الزعيم عبد الناصر قراره التاريخي معلنا بداية العمل في بناء السد العالي وكانت الغاية من هذا المشروع تخزين المياه للانتفاع بها في أوقات الجفاف، وحماية البلاد من خطر الفيضانات واستصلاح الأراضي البور وتوليد الطاقة الكهربائية لدعم خطط التصنيع، ويعد المشروع من الركائز العظيمة في خطط التطوير الاقتصادي والتي تستهدف مضاعفة الدخل القومي[2].

يعتبر السد العالي مشروعا متعدد الأغراض، ويمكن تلخيص أهم الآثار الايجابية للسد العالي في الأتي:[3]

- فوائد اقتصادية: تتعلق بالزراعة والتوسع فيها، وبالطاقة الكهربائية اللازمة للتوسع الصناعي.
- فوائد اجتماعية: تتركز في خلق فرص عمل جديدة لملايين من السكان.
- توفير الأمان المائي لمصر، والوقاية من الفيضانات مما أدى إلى استقرار الزراعة المصرية، حيث أصبحت مصر تتحكم في النهر لأول مرة، بعد أن كانت خاضعة لتقلباته.

[1]– فيليب جلاب، **هل نهدم السد العالي؟**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985، ص ص 67– 70.

[2] – نواف نصار، **مرجع سابق**، ص ص 265 – 266.

[3] – مجدي حماد، **مرجع سابق**، ص 169.

ج- تأميم قناة السويس:

ارتبطت قناة السويس بتاريخ مصر الحديث والمعاصر ارتباطا وثيقا، وشكلت جزءا من كفاحها الطويل، ومنذ حفر القناة والشركة الفرنسية التي حصلت على امتيازها تتحكم فيها، ونتيجة لظروف مالية صعبة مرت بها مصر، آل نصيبها من الأسهم إلى بريطانيا وغدت شريكة لفرنسا، ولم تكون مصر تحصل من أرباح القناة إلا على القدر الضئيل، وعلى سبيل المثال فقد وصل دخل القناة 35 مليون جنيه أي مئة مليون دولار عام 1955، وبلغ نصيب مصر مليون جنيه فقط، وكان ميعاد انتهاء عقد امتياز الشركة يحين عام 1968، وتعود بعد ذلك التاريخ لملكية مصر، فسيطر التوتر على شركة قناة السويس، واستبعدت أن تعود القناة لمصر، وكثفت جهودها، فذهب مديرها العام الفرنسي إلى نيويورك، واتصل بشركات البترول الأمريكية الكبرى لاهتمامها بالقناة طريق البترول إلى الغرب، وتحدث عن رغبة الشركة في توسيع القناة، وأنه لما كان هذا الأمر مكلفا وعقد امتياز الشركة ينتهي عام 1968، فلن تتمكن من تغطية مصروفاتها وطلب أن تسانده شركات البترول في مد امتياز الشركة عشرين سنة أخرى، وكان عبد الناصر يعي الموقف جيدا، ويدرك أن شركة القناة تعد الأمر عدته ولن تدعه يمر طبيعيا.[1]

في 26 جوان أعلن الرئيس جمال عبد الناصر عن صدور قانون رقم 285 لسنة 1956 الذي قضى بتأميم شركة قناة السويس(أنظر الملحق-05-) حتى تستطيع مصر بموارد القناة السير قدما في بناء اقتصادها ونص على أن تنتقل للدولة المصرية جميع ما للشركة من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على إدارتها، وقد

[1] – لطيفة محمد سالم، **أزمة السويس (جذور، أحداث، نتائج من 1954 – 1957)**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص ص 147 – 148.

أعلن هذا القرار في الخطبة ألقاها بالإسكندرية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الرابعة لحركة جويلية.[1]

قوبل قرار تأميم القناة من المواطنين بالحماسة والابتهاج، فقد جاء نصرا قوميا واستردادا لحقوق مصر في السيادة وإعلاء لشأنها بين الأمم المكافحة في سبيل حريتها واستقلالها، وكان له صداه في العالم العربي، إذا كان مثلا يحتذي به في مناهضة الاستعمار، أما الدول الاستعمارية فقد فوجئت بهذا القرار، ولم تكن تتوقع أن تتقدم أية حكومة في مصر على هذا العمل ولو فكرت فيه مجرد تفكير لكان سببا في سقوطها، كما خشيت أن يكون لقرار التأميم صداه في الشعوب العربية التي تخضع للاحتكارات الاستعمارية، وان الشعوب ستتخذ مصر قدوة لها في مقاومة هذه الاحتكارات والتحرر منها، فأرادت تلك الدول أن تضرب مصر ضربة يكون لها صداها في الدول العربية.[2]

في 27 جويلية 1956 وبعد إعلان عبد الناصر قرار التأميم، قدمت بريطانيا وفرنسا مذكرتي احتجاج لمصر على قرار التأميم، وأعلنتا على عدم اعترافهما بشرعية القرار كما أعلنتا عن تجميد الأرصدة والأموال المصرية،[3] وقد جاء في احتجاج الحكومة البريطانية ما يلي:« أصدرت الحكومة المصرية، قانون يهدف إلى تأميم شركة قناة السويس... وان حكومة حضرة صاحبة الجلالة تحتج على هذا العمل التعسفي الذي يمثل انتهاكا خطيرا لحرية الملاحة في مجرى مائي ذي أهمية دولية حيوية...»[4]

---

[1] – محمد مصطفى صفوت، **انجلترا وقناة السويس (1804 – 1956)**، المكتبة التجارية الكبرى، الإسكندرية، 1956، ص ص 225 – 226.

[2] – عبد الرحمان الرافعي، **ثورة 23 يوليو 1952، مصدر سابق**، ص ص 264 – 265.

[3] – محمد مصطفى صفوت، **مرجع سابق**، ص ص 224 – 225.

[4] – عبد الرحمان الرافعي، **ثورة 23 يوليو 1952، مصدر سابق**، ص 265.

د-**تطوير الصناعة:**

لقد عمل الاستعمار منذ أجيال طويلة على إفقار البلاد صناعيا، وجعلها عالة على الخارج في حياتها الصناعية، فأخذت حكومة مصر تعالج هذا الوضع بخطوات فأنشأت عام 1956 وزارة للصناعة وأوكل لها كل ما يتعلق بشؤون التصنيع، واستغلال الثروة المعدنية وكان لها فضل كبير في التوجيه الصناعي، كما أخذت في العمل على إنشاء المشروعات الصناعية التي تزيد من الإنتاج القومي وأهمها: توليد الكهرباء من خزان أسوان، والتوسع في استخراج البترول وتكريره لتستغني البلاد عن استيراد ما ينقصها من البترول المكرر وأنشأت عدة معامل له في الإسكندرية والقاهرة، مع إقامة صناعة الحديد والصلب وذلك بالتعاون مع شركة ألمانية التي شحنت إلى مصر كميات ضخمة من الماكينات والأجهزة والآلات اللازمة للمشروع، ووضع عبد الناصر الحجر الأساسي لهذا المصنع في 1955، كما عملت على تشجيع وتطوير صناعة الغزل والنسيج وصناعة الحرير وحتى صناعة المواد الغذائية وصناعة الزجاج وغيرها من الخزف.[1]

كان الهدف من هذه الحركة الصناعية المصرية، إقامة قاعدة صناعية متكاملة تحقق الإنتاج للمجتمع لرفع مستواه وخفض تكاليف معيشته، وقد حققت مصر في أواخر عام 1970 ما كانت تحاول الوصول إليه وهو أن يقوم قطاع الصناعة بكل هذا الإنتاج بحيث تكتفي ذاتيا وان تصدر فائض الإنتاج، وقد كان برنامج الصناعة المصري تخطيطا وتنفيذا على سواعد المصريين وجهودهم.[2]

[1] – عبد الرحمان الرافعي، **ثورة 23 يوليو 1952، مصدر سابق**، ص ص 456 – 464.

[2] – نواف نصار، **مرجع سابق**، ص ص 353– 354.

2- في الجانب السياسي والعسكري:

أ- اتفاقية السودان 1953:

بعد قيام حركة جويلية 1952 في مصر، رأت الحكومة المصرية أن علاج مشكلة السودان كفيل بحل مشكلة الجلاء، ولما كانت إنجلترا تتستر خلف حق السودانيين في تقرير مصيرهم وتتخذ من ذلك حجة لاستمرار سيطرتها على الحكم والإدارة بالسودان، رأت حكومة مصر أن تقدم مذكرة للحكومة البريطانية، تعلن فيها رغبتها في أن تتيح الفرصة للسودانيين لتقرير مصيرهم.[1]

جاء في المذكرة أن الحكومة المصرية تؤمن إيمانا وطيدا بحق السودانيين في تقرير مصيرهم وفي ممارستهم له ممارسة فعلية في الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة، وكفلت مصر بذلك كل حقوق السودانيين في الإشراف التام على إدارة بلادهم، والقضاء على التغيرات التي يمكن للاستعمار الدخول منها لعرقلة نمو السودان،[2] لذلك لم تجد بريطانيا بدا من الموافقة، وفي 12 فيفري 1953 وقعت في القاهرة اتفاقية بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، ونصت على ما يلي:[3]

- حق الشعب السوداني في تقرير مصيره.
- تعطى فترة انتقال يتم من خلالها تصفية الإدارة الثنائية.
- يعاون الحاكم العام في فترة الانتقال لجنة من خمسة أعضاء (عضو مصري، عضو بريطاني، واثنين من السودان، وعضو باكستاني.

[1] – عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 30.

[2] – عادل غنيم، **مرجع سابق**، ص 17.

[3] – محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة في السودان (1900 – 1969)**، ترجمة هنري رياض وآخرون، الدار السودانية، الخرطوم، 1978، ص 233.

وكانت كل البنود تهدف إلى تمكين السودانيين من سيادة بلادهم ومنحهم كافة الحريات والسلطات المطلقة في إدارة بلادهم، وفي 01 جانفي 1956 أعلنت الحكومة السودانية عن قيام الجمهورية السودانية، كما أعلنت حكومة مصر اعترافها بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة، كما اعترفت انجلترا بالوضع الجديد وهكذا يكون عبد الناصر قد كسب صداقة الشعب السوداني[1].

ب-اتفاقية الجلاء على مصر 1954:

تعددت المفاوضات بين مصر وانجلترا لحل مشكلة وجود القوات البريطانية في مصر، ولم تنجح هذه المفاوضات المتعددة بشأن جلاء القوات نهائيا عن مصر، ولكن بعد حل مشكلة السودان التي كانت في مقدمات العقبات، وجدت انجلترا نفسها مضطرة لأن تنسحب بطلب الجانب المصري جلاء القوات البريطانية، وانتهى الجانبان المصري والبريطاني إلى عقد اتفاقية الجلاء في 19 أكتوبر سنة 1954،[2] التي نصت على إنهاء الاحتلال البريطاني، وجلاء القوات البريطانية جلاء تاما على الأراضي المصرية خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق، وإلغاء معاهدة 1936، كما نصت على أن قناة السويس جزء لا يتجزء من مصر وله أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والإستراتيجية[3].

وفي هذا الصدد يقول عبد الناصر عن الجلاء: "إننا نعيش الآن لحظة مجيدة في تاريخ وطننا، إننا نقف على عقبة مرحلة حاسمة من مراحل كفاح شعبنا... فقد وقعنا الآن بالحروف الأولى اتفاقا ينهي الاحتلال وينظم عملية جلاء القوات البريطانية عن ارض مصر الخالدة، وبذلك تبقى ارض الوطن لأبنائه عزيزة منيعة"[4].

---

[1] – عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص 69.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 69 – 70.

[3] – وفيق عبد العزيز فهمي، **مرجع سابق**، ص 121.

[4] – رفعت سيد أحمد، **ثورة الجنرال جمال عبد الناصر**، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص 153.

كما رأينا سلفا من اتفاقية الجلاء على أن تجلو القوات البريطانية جلاء تاما من الأراضي المصرية خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ توقيع الاتفاق، وقد تم الجلاء نهائيا في 13 جوان 1956[1] مثل ما هو موضح في الجدول (02):

الجدول رقم(02): تاريخ ونسبة القوات البريطانية المنسحبة

التاريخ	نسبة القوات البريطانية المنسحبة
– تاريخ توقيع الاتفاق زائد 4 شهور.	– 22 %.
– تاريخ توقيع الاتفاق زائد 8 شهور.	– 35 %.
– تاريخ توقيع الاتفاق زائد 12 شهرا.	– 54 %.
– تاريخ توقيع الاتفاق زائد 16 شهرا.	– 75 %.
– تاريخ توقيع الاتفاق زائد 20 شهرا.	– 100 %.

عن: وفيق عبد العزيز فهمي، **مرجع سابق**، ص 139.

ج–**تعزيز التوجه القومي:**

وجدت القومية العربية في شخص جمال عبد الناصر رائدها، وفي حرب فلسطين كانت بدايتها، حيث زادت هذه الحرب إيمانا بالقومية العربية ورسختها في نفوس ضباط الجيش المصري[2]. فقد كان الوطن العربي أو كما يصفه عبد الناصر بالدائرة العربية يعاني نفس المحن، ويعيش نفس الأزمات، ووقع تحت الاستعمار، كما أنه امتزج بالتاريخ والدين، هذه الأخيرة التي تدفع الشعوب العربية للوقوف مع كل دولة عربية تتعرض للأذى، فما كان يحدث في فلسطين يمكن أن يحدث لأي دولة عربية أخرى، ومادامت المنطقة واحدة وأحوالها ومشاكلها واحدة ومستقبلها واحد والعدو واحد، فلماذا تتشتت الجهود؟[3].

[1] – وفيق عبد العزيز فهمي، **مرجع سابق**، ص 139.

[2] – عبد الرحمان الرافعي، **ثورة 23 يوليو 1952، مصدر سابق**، ص 412.

[3] – جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة، بيت العرب للتوثيق العصري**، د.م، 1996، ص ص 86 – 102.

فحركة 23 جويلية كانت إذن نقطة انطلاق للقومية العربية، وبأن العرب في حاجة إلى التكتل والتضامن لرد المؤامرات الاستعمارية، ولم يترك الزعيم الراحل عبد الناصر فرصة إلا ويؤكد فيها عمق إيمانه بالقومية العربية وسعيه الدائب في جمع شمل الأمة العربية[1].

د-مساندة حركات التحرير العربي:

أعلنت حركة 23 جويلية 1952 منذ البداية إيمانها بالوحدة العربية، وان هناك عوامل تؤكد حقيقية هذه الوحدة كوحدة اللغة ووحدة التاريخ، وقد ساندت مصر، حركات المقاومة الوطنية في كافة البلاد العربية، وخاضت أكثر من حرب مساندة للشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الصهيونية ولاسترداد حقه في أرضه، وقامت بواجبها نحو الدول العربية في كفاحها ضد الاستعمار وكان الزعيم عبد الناصر لا يترك مناسبة إلا ويؤكد دعمه لحركات التحرر العربي بكل شجاعة ووضوح غير عابئ بردود الدول المستعمرة[2].

- دعم ثورة الجزائر: كان لعبد الناصر دور كبير في دعم الثورة الجزائرية، حيث قدم لها العون السياسي والإعلامي والمادي والعسكري، كما كان لعبد الناصر والصحافة المصرية دور كبير وفاعل في مساعدة القضية الجزائرية والتنديد بأساليب الاستعمار وفضحه أمام العالم، حيث أشار أن مصر تؤيد حق تقرير المصير للجزائر وتدعوا لاستقلالها وتقف وراء ثورتها، ولم يتردد لحظة أمام فكرة التدخل المسلح معهم[3].
- مساعدة تونس: أما بالنسبة للدعم المصري لتونس، فقد طالب عبد الناصر بضرورة استقلال تونس وإنهاء الاحتلال الفرنسي، فاضطرت فرنسا في عام 1955م، إلى الاعتراف بالحكم الذاتي، كما اهتمت بدعم القضية التونسية في المحافل الدولية، وفي خطاب لعبد الناصر في 26 نوفمبر 1958 ذكر:« كانت تونس تكافح الاحتلال الفرنسي والاستعمار وكانت

[1] – نواف نصار، **مرجع سابق**، ص 378.

[2] – شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، **تاريخ مصر المعاصر**، مرجع سابق، ص 74.

[3] – عادل غنيم، **مرجع سابق**، ص ص 19– 20.

الجمهورية العربية المتحدة تجند كل ما يمكن أن تجده في خدمة قضية استقلال تونس»، وقد تمثل الدعم أيضا في الإمدادات العسكرية والمادية.[1]

- الوقوف مع سوريا: ولما تعرضت سوريا لتهديد تركي باجتياحه لها في أوت عام 1957، بحجة أن سوريا التي تسيطر عليها روسيا تهددهم بالخطر، وفي نفس الوقت وجهت العراق ولبنان اتهامات مماثلة لدمشق، سارعت مصر إلى إرسال قوات مصرية نزلت في ميناء اللاذقية، وقد دفع هذا الموقف المصري سوريا إلى طلب الوحدة مع مصر في العام التالي، فكان لها ذلك.[2]

- مساندة اليمن: وقوف مصر إلى جانب ثورة اليمن في سبتمبر عام 1962 يعد نموذجا بارزا على التزام حركة جويلية بدعم حركات التحرر العربية، وقد قامت الثورة اليمنية في ظروف إقليمية صعبة، فقد انقضى عام على انفصال سوريا عن مصر وكانت الساحة العربية تعج بالمؤامرات الاستعمارية الموجهة إلى مصر خاصة، وقد استقبلت القاهرة أبناء الثورة اليمنية بترحيب بالغ، وأوفدت بعثة عسكرية إلى اليمن لدعم الجيش اليمني في مواجهة الوجود البريطاني في عدن، وأوفدت اليمن بعض الطلاب للدراسة بالكلية الحربية المصرية، كما كانت مصر ملجأ لبعض عناصر المعارضة اليمنية ضد حكم الإمام، وقدمت مساعدات عسكرية بعد ما اعترفت بالنظام الجديد لجمهورية اليمن وتمت تغطية هذه المساعدة بتوقيع اتفاقية دفاع مشترك.[3]

- كما ساندت مصر ثورة العراق في عام 1958، والمغرب الأقصى حيث كان لتأييد عبد الناصر الأثر الفعال في استقلال المغرب، ولم يقتصر الأمر على مؤازرة الحركات التحريرية في البلاد العربية فقط بل ساندت الحركات التحريرية في كافة الأقطار وفي إفريقيا بالذات كالصومال من أجل المحافظة على مقومات الشخصية الصومالية بجذورها العربية الإسلامية.[4]

---

[1] – عادل غنيم، **مرجع سابق**، ص 19.

[2] – Anthony Nutting, op cit, p 243.

[3] – رؤوف عباس، **مرجع سابق**، ص ص 228 – 229.

[4] – عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، **تاريخ مصر المعاصر**، **مرجع سابق**، ص 75.

- كما قامت بتعزيز حركة عدم الانحياز من خلال الدور الفعال والمؤثر في مؤتمر باندونغ* عام 1955 الذي كان البداية الحقيقة لحركة عدم الانحياز التي استضافت القاهرة مؤتمر لها عام 1964 وفيه وضعت مبادئ الحركة وغاياتها وأهدافها والمتمثلة في مناصرة قضايا التحرير والقضاء على الاستعمار ونبذ أحلاف العسكرية وحق الاستقلال التام هو حق طبيعي يجب الاعتراف به، وكذا تعزيز مجالات التعاون الثقافي والعلمي والتربوي بين دول عدم الانحياز. كما كان من مقرراته أهمية وضع برنامج لمعالجة الدول النامية وضرورة حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية[1].

هـ- تأسيس جيش قوي:

لقد كان قادة حركة جويلية وعلى رأسهم الزعيم عبد الناصر، مدركين تماما أهمية الجيش لدولتهم، لذلك كانت تقوية الجيش وتطويره وتحسين مستواه وأدائه ضرورة حتمية، خاصة أن مصر كانت وما زالت مستهدفة من قبل الدول الاستعمارية، وقد كان للاتحاد السوفيتي في هذا المجال دور كبير في تزويد مصر بالأسلحة والأدوات الحربية اللازمة لبناء جيشها[2]، وقد بذلت حكومة مصر جهودا في إنشاء المصانع الحربية، وزودت بأحدث المعدات والآلات والأجهزة، وحققت الاكتفاء الذاتي، وحررت البلاد من احتكار السلاح الذي كان يفرضه عليها الاستعمار ويجعلها خاضعة لأهوائه، وقد أمدت البلاد العربية بما تحتاج إليه من السلاح والعتاد، ومن المصانع، مصنع الذخيرة الصغيرة في 26 جويلية عام 1954، ومصنع الذخيرة المضادة للطائرات في 14 أوت 1954.[3]

G- عقد في مدينة بانونغ الأندونيسية ما بين 18- 24 أفريل 1955، حضرته 29 دولة أفروآسياوية، من أهدافه التعاون والتضامن بين دول الأعضاء وتعزيز نضال شعوب العالم الثالث من أجل الاستقلال. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 490.

[1] – نواف نصار، **مرجع سابق**، ص ص 402 – 404.

[2] – المرجع نفسه، ص 321.

[3] – عبد الرحمان الرافعي، **ثورة 23 يوليو 1952**، **مصدر سابق**، ص 464.

و- إعلان الجمهورية العربية المتحدة 1958:

لقد كان زعيم مصر عبد الناصر في الواجهة إذا ما اختص الأمر بمؤازرة ومساندة حركات التحرر الوطني العربية، فكان يقدم جميع أنواع الدعم للوطن العربي من المادي إلى المعنوي وحتى العسكري إذا تطلب الأمر، وخير مثال عندما تعرضت سوريا إلى تهديد تركي باجتياحها في عام 1957، وكانت مصر لها بالمرصاد وقدمت المساعدة بإرسال جيشها إلى سوريا، فدفع هذا الموقف المصري، سوريا إلى طلب الوحدة مع مصر، فتم لها ذلك[1]، وقد اتسمت فترة قيام الوحدة بشيء من الغموض والتداخل، نبه لذلك عبد الناصر في المحادثات التمهيدية لقيام الوحدة، وكان يرى ضرورة إيجاد قاعدة نقوم عليها الوحدة ووضع شروط ليكون كلا الطرفين متفاهمين ويسود الجو شيء من الوضوح.[2]

وفي 1 فيفري 1958 صدر بيان مشترك أعده الرئيسان جمال عبد الناصر وشكري القوتلي بحضور أعضاء الحكومتين المصرية والسورية، وأعلن فيه أنه تم الاتفاق على أسس الوحدة بين البلدين، وأنه تقرر إطلاق الجمهورية العربية المتحدة على دولة الوحدة، وفي 21 فيفري 1958 أجري استفتاء على أسس قيام الوحدة، وعلى ترشيح عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة، وفي 22 فيفري 1958 أعلنت نتيجة الاستفتاء التي جاءت شبه اجتماعية في مصر وسوريا لصالح قيام الوحدة، وانتهوا إلى أن الوحدة هي ثمرة القومية العربية وهي طريق الحرية والسيادة وتحققت من خلالها أماني العرب بإقامة أول دولة عربية متحدة.[3]

3- في الجانب الاجتماعي والثقافي:

أ- تطوير التعليم:

[1] - جمال الدين الآتاسي وآخرون، **أربعون عاما على الوحدة المصرية السورية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1999، ص ص 68 – 69.

[2] - Malcolm Kerr, the Arab cold war « **Gamal Abd Al-Nasir and Rivals (1958 - 1970)** », oxford université Press, London, 1971, p p 37,38.

[3] - جمال الدين الآتاسي وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 75 – 76.

ورد في الميثاق لجمال عبد الناصر أن:« حق كل مواطن في العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه، إن العلم طريق تعزيز الحرية الإنسانية وتكريمها، كذلك فإن العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطني، وإضافة أفكار جديدة إليه كل يوم»[1].

ومن هنا جاءت الأهمية الكبرى للدور الذي يلعبه التعليم والنظام التعليمي في بناء المشروع النهضوي، ذلك أن التعليم هو الذي يرسي اللبنات الأساسية للثقافة الوطنية، كان التعليم في مصر قبل 1952 خاضعا للاستعمار الذي تدخل في رسم سياسته[2]، مما سبب تناقضا ملحوظا بين المحتوى التعليمي والأهداف والقيم القومية، فكانت هناك عدة أنظمة فرعية كالتعليم الديني، والتعليم الأجنبي الخاص والعام، والتعليم العام الأهلي، ثم جاءت حركة 1952 لتحدث تحول في تاريخ النظام التعليمي المصري، فأصبح هناك نظام قومي موحد ومجاني، ومرتبط بالأهداف القومية والتنموية، وحتى ما تبقى من نظام التعليم الخاص الأجنبي والأهلي أصبح يخضع لإشراف صارم من الدولة، ويلتزم بالمناهج التربوية وبخاصة في اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والدين، ومن حيث قاعدة النظام التعليمي فقد تم توسيعها وفتحت أبواب التعليم على كل مستوياته لكافة أبناء الشعب، وكان من نتائج ذلك ارتفاع عدد التلاميذ والطلاب في مراحل التعليم المختلفة من مليونين في أوائل الخمسينات إلى 6 ملايين في أوائل السبعينات، ولكي يصبح التعليم واقعا فعليا وليس مجرد حق شكلي، تم بناء المدارس والمعاهد والجامعات في طول كل الأرض المصرية وقد فتح ذلك فرصة أمام أبناء العمال والفلاحين الذين عاشوا طويلا على هامش الحياة بكل جوانبها.[3]

ومما يدل على تقدم التعليم، عدد المدارس فقد كان في سنة 1951 ثلاث مدارس، وفي السنوات الخمس الأولى من الحركة كان مجموع ما بني من المدارس 1235 مدرسة، أي بمعدل 248 مدرسة في كل عام، وأنشئ سنة 1956 المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والمجلس

[1] – جمال عبد الناصر، **الميثاق**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص 76.

[2] – نواف نصار، **مرجع سابق**، ص 339.

[3] – مجدي حماد، **ثورة 23 يوليو 1952**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993، ص ص 186 – 187.

الأعلى للعلوم، وأنشأت عدة مراكز وأصبح المركز القومي للبحوث اكبر مجمع للبحوث في الشرق، وقد كانت ميزانية التعليم في سنة 1953 – 1954 26.800.000 جنيه، فصارت في سنة ،1957 45 مليون جنيه واستمر عدد المدارس والجامعات والكليات في جميع التحصصات في الزيادة[1].

ب-تطوير الرعاية الصحية:

تحسنت فرص المصريين في الحصول على الغذاء في المدة ما بين 1952 – 1956، فقد ارتفع عدد السعرات الحرارية للفرد المصري يوميا من 2300 إلى 2600 سعرة حريرية، وزادت نسبة البروتين من 35 غراما إلى 50 غراما، في هذا الصدد وصلت تغذية الفرد المصري إلى المستوى العالمي المقبول، كما تحسنت فرص المصريين في الحصول على الرعاية الطبية، فقد تزايد عدد الأطباء من 5000 طبيب عام 1952 إلى 18000 طبيب سنة 1970،[2] وانعكس كل ذلك في معدل الوفيات والمتوسط العمري للمصريين، فقد انخفض المعدل أي عدد الوفيات من 18 بالألف سنة 1952 إلى 13 بالألف سنة 1970، وارتفع المتوسط العمري من 42 سنة إلى 53 سنة، وكانت الميزانية المخصصة لوزارة الصحة قبل حركة 1952، 10.1 مليون جنيه، ارتفعت عام 1964 – 1965 إلى 44.3 مليون جنيه، وتكتمل الصورة الطبية للانجاز الصحي بالتأمين الصحي الذي شمل كل العمال والموظفين بغض النظر عن عددهم في كل مؤسسة[3].

ج- التنمية الثقافية:

لقد كان من الطبيعي في ظل هذا التحول الهائل للنظام التعليمي، أن تزدهر الثقافة بصورة غير مسبوقة، فشهدت سنوات الستينات نهضة ثقافية جاءت ثمرة لاتجاهين مختلفين، الاتجاه الأول هو الانفتاح على ثقافات العالم كله من خلال حركة واسعة للترجمة شملت فنون

[1] – عبد الرحمان الرافعي، **ثورة 23 يوليو 1952، مصدر سابق**، ص ص 513 – 516.

[2] - مجدي حماد، **مرجع سابق**، ص190.

[3] – نواف نصار، **مرجع سابق**، ص 358.

وآداب وعلوم العصر، الاتجاه الثاني هو إحياء التراث القومي بكل جوانبه الدينية والعلمية والفنية،[1] وقد اهتمت حركة جويلية بالثقافة ونشرها في البلاد، فأنشأت في نوفمبر 1952 وزارة الإرشاد القومي، ومهمتها توجيه أفراد الأمة وإرشادهم إلى ما يرفع مستواهم المادي والأدبي، وتقوية روحهم المعنوية وشعورهم بالمسؤولية، وتحفيزهم للتعاون والتضحية لخدمة الوطن، وإرشادهم لمكافحة جميع الآفات والعادات المؤذية، وتيسير سبل الثقافة الشعبية وتنظيم السياحة في مصر وتنشيطها، وقد ضمت إلى هذه الوزارة أجهزة فنية وإدارية كمصلحة الفنون، وإدارة للثقافة والنشر، ومراكز للفنون الشعبية، والمجلس الأعلى للثقافة عام 1958[2].

كما قامت بعدة خطط منها التطوير في مجال الكتاب والنشر حيث قامت بمشروع " الألف كتاب" في عام 1957 وشمل هذا المشروع كتب تمثل المراحل التاريخية إلى جانب كتب أخرى مترجمة، " والمكتبة الثقافية" التي صدرت من أجل القارئ العادي لكي يعرف ذاته وتراثه، وفي مجال المسرح والموسيقى قامت بإنشاء " المؤسسة العامة لفنون المسرح والموسيقى" كما اهتمت بالسينما فأنشأت في عام 1952 " غرفة صناعة السينما المصرية" وقدمت جوائز تشجيعية للأعمال الجيدة كما قامت بإيفاد بعثات للخارج من أجل دراسة فن السينما، واهتمت بمجال الآثار للحفاظ على المناطق الأثرية والمتاحف وقامت بعدة نشاطات ثقافية ومشاريع بأهرامات الجيزة وأبو الهول مما أدى إلى جذب الأنظار إلى الآثار المصرية وحث العالم على المشاركة على إنقاذها مثل مساعدة " منظمة اليونيسكو" لها كما عملت على فتح أكاديمية للفنون ومجموعة من المعاهد لرعاية المواهب والفنون والفنانين، وإقامة قصور الثقافة من أجل تطوير الثقافة وبث قواتها في نواحي الريف المصري منذ عام 1959 مما أدى إلى تذوق الريف المصري طعم الثقافة وخلق جيل جديد من كتاب القصة والمسرح والشعر والزجل والموسيقى وغيرها.[3]

---

[1] – مجدي حماد، **مرجع سابق**، ص 189.

[2] – عبد الرحمان الرافعي، **ثورة 23 يوليو 1952، مصدر سابق**، ص 76.

[3] – عادل غنيم، **مرجع سابق**، ص ص 318 – 328.

ثانيا: سلبيات حركة جويلية

1-غياب القواعد الكوادر:

لم تهتم حركة جويلية 1952 بتربية وبناء الكوادر (الإطارات) الواعية المثقفة التي تدافع عن الجماهير والتنظيمات،[1] وكذلك غياب القواعد، وهذا ما أكده أحد الضباط الأحرار " حسن إبراهيم":« اعترف أن هناك خطأ وقعنا فيه، وهو أن الثورة لم تبني لنفسها القواعد والكوادر التي تدافع عنها... وتبرير ذلك ناتج عن التخلف والانهيار الذي ورثناه من العهد الملكي وقمنا بمحاربته، وإن الانجازات كانت أكبر شاغل لنا».[2]

2-أزمة الديمقراطية:

إن الديمقراطية في مفهوم عبد الناصر لا يمكن أن تحقق إلا إذا تحققت الديمقراطية الاجتماعية التي يقصد بها تأمين الرزق للعامل وتأكيد الرزق للفلاح، والقضاء على الاستغلال بكل معانيه أو السيطرة الداخلية بكل معانيها، وأن الحرية تعني التحرر السياسي ثم تعني التحرر الاجتماعي وكلاهما يطالبان بأن نقضي على الإقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال[3].

وقد رأى معظم من كانت لهم يد في حركة جويلية 1952، أن أكبر الأخطاء التي تورطت فيها هي غياب الديمقراطية التي كانت أحد أهم المبادئ التي قامت من أجلها، ويقول الكاتب " أحمد بهاء الدين": «إن الديمقراطية كانت هدفا مثاليا للثورة، ولكن اعتقد أنه تقهقر مع الزمن»[4] ويرى "كمال الدين حسين":« أن أساس سلبياتها هو عدم تحقيق الديمقراطية السياسية في الوقت

[1] – رؤوف عباس، **مرجع سابق**، ص 30.

[2] – أحمد حمروش، **ثورة يوليو وعقل مصر، مصدر سابق**، ص ص 197 – 198.

[3] – رفعت سيد أحمد، **مرجع سابق**، ص ص 164 – 165.

[4] – أحمد حمروش، **ثورة يوليو وعقل مصر، مصدر سابق**، ص 193.

المناسب، لأن آفة الحكم الاستبداد الذي يتحكم فيه الفرد، والفرد معرض للخطأ والعجز والمرض ومغريات الحياة»[1].

وما يدل أيضا على غياب الديمقراطية ما ذكره "يوسف صديق" أحد أبطال حركة جويلية:« كان طبيعيا أن أكون عضو في مجلس قيادة الثورة، وبقيت كذلك، وبعد 1952 بدأت القيادة تتجاهل الأهداف التي قامت من أجلها ويقصد خاصة إقامة حياة ديمقراطية سليمة، فحاولت أكثر من مرة ترك المجلس والعودة إلى صفوف الجيش».[2]

ولدى الحديث عن أزمة الديمقراطية تحتل مسألة إلغاء الأحزاب جانبا مهما منها، فقد أصدرت الحركة في 1952 قانون بحل جميع الأحزاب السياسية، الشيء الذي أدى إلى ضياع فرصة الشعب لممارسة حقه والتعبير عن رأيه واحتكار العمل السياسي في يد العسكريين[3]، ولم يكشف قادة الحركة في البداية عن خطتهم تجاه الأحزاب، فاكتفوا بمطالبتها بتطهير نفسها من الفساد فاستجابت الأحزاب لذلك، ثم سنت قانون جديد قصدت به إخضاع الأحزاب لإشراف وسيطرة وزارة الداخلية لتتمكن من تنفيذ قرار الحل، وكان عبد الناصر يخشى من وجود الأحزاب السياسية ظنا منه أنها ستصبح عميلة للقوى الأجنبية[4].

3- التعذيب:

بعد صدور قانون حل الأحزاب السياسية، بدأت العلاقات تتوتر بين ضباط الحركة وعلى رأسهم عبد الناصر وجماعة الإخوان المسلمين الذين رفضوا هذا القرار، فتصاعد الصراع بين الطرفين مما أدى إلى اعتقال الإخوان المسلمين وكل من كان يعارض وتعرضوا لجميع أنواع

[1] – أحمد حمروش، **ثورة يوليو وعقل مصر، مصدر سابق**، ص 218

[2] – عبد العظيم رمضان، **أوراق يويف صديق**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص 216.

[3] – أحمد حمروش، **قصة ثورة 23 يوليو (خريق عبد الناصر)**، ج5، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1977، ص 385.

[4]– أحمد زكريا الشلق، **ثورة يوليو والحياة الحزبية**، دار الشروق، القاهرة، 2010.

العذاب المختلفة والإهانات، إضافة إلى الأحكام التي أصدرت بحقهم من الإعدام الذي ولد الرعب في نفوس الأفراد وأصبحوا لا يحسون بالأمن نتيجة التوسع في الاعتقالات.[1]

وهناك سلبيات أخرى عرفت بمراكز القوى وهي اختلاف من وقت لآخر بين قادة الحركة مما أدى إلى تكوين شلل والإضرار بمصالح البلاد، ومن مظاهر ذلك وأبرزها الخلاف الذي وقع بين عبد الناصر وصديق دربه عبد الحكيم عامر حول السلطة، وقد تصاعد هذا الصراع منذ عام 1962، مما جعل الموقف الداخلي في مصر غير طبيعي، لدرجة أثرت على صنع القرارات وهذا ما ظهر جليا في هزيمة 1967[2]، وأيضا عدم إعطاء فرصة لقيادات بها خبرة ومسؤولية في الشؤون السياسية، وتم وضع قيادات لا خبرة ولا مسؤولية لها على أساس الصداقة والقرابة، كما ابعد كل أعضاء مجلس القيادة وأصبح عبد الناصر يصدر قراراته دون الرجوع إلى أحد مما أدى إلى إهمال الإدارة وتجمدها وأصبح العامل يبحث عن حقوقه فقط، كما أن عبد الناصر كان يستعين بأشخاص آخرين غير هؤلاء الموجودين في مواقع العمل مما زاد الأمور سوءا.[3]

ثالثا: ما بين الثورة والانقلاب

لقد أطلق على حركة 23 جويلية 1952 تسميات كثيرة الانقلاب، الثورة، والحركة المباركة ولم يحدد اسم لها في بادئ الأمر، حتى بين الضباط الأحرار كان البعض يقول انقلاب والبعض الآخر يعبر عما حدث بالحركة المباركة، بينما كان آخرون يطلقون عليها اسم الثورة، حتى عبد الناصر نفسه كان يستخدم في بادئ الأمر كلمة الانقلاب للتعبير عن 23 جويلية[4]، وحتى في بيانات الضباط الأحرار لم يستعملوا لفظة الثورة بل كانوا يعبرون عنه "بحركة الجيش"

---

[1] – عادل غنيم، **مرجع سابق**، ص 268.

[2] – نواف نصار، **مرجع سابق**، ص ص 436 – 438.

[3] – لطفي عبد القادر، **ما لا تعرفه عن ثورة يوليو (من 23 يوليو 1961 حتى 28 سبتمبر 1970)**، ج2، مكتبة مدبولي، القاهرة، د. س، ص ص 10 – 11.

[4]– رفعت سيد أحمد، **مرجع سابق**، ص 150.

وعلى رأسهم محمد نجيب في ندائه المشهور إلى الشعب " لا تقولوا ثورة... بل قولوا حركة مباركة" وفي البيان الذي تم إذاعته يوم 24 جويلية 1952 يقول فيه" وقد أعددنا لكل شيء عدته... فاطمئنوا إلى نجاح حركتنا المباركة"، وحتى التشريعات التي صدرت بعد 23 جويلية كانت تصدر " وبعد موافقة رئيس حركة الجيش"، وفي سنة 1953 صدر مرسوم لحماية حركة 23 جويلية 1952(أنظر الملحق-06-)، وفي المذكرات التي كتبها الضباط الأحرار كمذكرات عبد اللطيف البغدادي كان يعبر عما حدث بعبارة حركة الجيش[1]، وهذا لأن هدفهم في البداية كان الاستيلاء على السلطة داخل الجيش وليس داخل الدولة، على أساس أن الإمساك بالسلطة داخل الجيش يمكنهم من إجبار الملك فاروق على الاستجابة لمطالبهم لتطهير الجيش من المرتشين والفاسدين الذين تسببوا في هزيمة فلسطين كما جاء في البيان الأول للحركة[2]. وذكر صلاح سالم أحد الضباط الأحرار، قصة جندي فر من الميدان وسأله ألم يكن من واجبك الدفاع عن الوطن؟ فأجابه الجندي" ماذا لدي في هذا الوطن حتى أدافع عنه"، فرد عليه صلاح سالم "ان الحركة المباركة قامت لتجعل لكل مواطن نصيبا في وطنه"[3].

ولم يكن 23 جويلية إلا تاريخا فرضته الظروف ليهب الضباط الأحرار بحركتهم خلال ثلاثة أيام فقط، ومن هنا تبدأ وجهات النظر نحو هذه الحركة العسكرية وعما إذا كانت انقلابا عسكريا منعزلا عن جماهير الشعب، أم أنها كانت حركة ثورية قامت بها طليعة مسلحة وقد كانت وجهات النظر متباينة، ضمت مجموعة من الآراء لشخصيات شاركت في حركة 23 جويلية وأخرى كانت قريبة منها، وقبل ذلك نقوم بتقديم هذه الشخصيات ثم نعرض وجهات نظرهم حول حقيقة هذه الحركة.

1. ابراهيم حسن: من مؤسسي حركة الضباط الأحرار، كان قائد سلاح الطيران قبل حركة جويلية 1952، وبعدها تقلد عدة مناصب منها رئيس هيئة السد العالي ونائب رئيس الجمهورية.

[1] – أحمد حمروش، **ثورة يوليو وعقل مصر، مصدر سابق**، ص 88.

[2] – صلاح منتصر ، **مرجع سابق**، ص 93.

[3] – رؤوف عباس، **مرجع سابق**، ص ص 16- 17.

2. ابراهيم فرج: وزير دولة في وزارة الوفد 1952، وبعد 1952 أصبح سكرتير لحزب الوفد الجديد.

3. أحمد بهاء الدين: رئيس تحرير جريدة صباح الخير، وأثناء حركة جويلية كان رئيس تحرير الشعب وبعد 1952 أصبح كاتب صحفي في الأهرام.

4. أحمد حسين: رئيس الحزب الاشتراكي(مصر الفتاة).

5. أنيس منصور: كاتب صحفي.

6. حسين الشافعي: من الضباط الأحرار، كان بكباشي في سلاح الفرسان وأثناء حركة 1952 أصبح وزير أوقاف ثم وزير حربية، ثم نائب رئيس الجمهورية.

7. خالد محي الدين: من مؤسسي حركة الضباط الأحرار، كان صاغ في سلاح الفرسان، كما تولى رئاسة مجلس إدارة أخبار اليوم.

8. شعراوي جمعة: نقيب طالب بكلية أركان حرب، وأصبح عام 1952 مقدم أركان حرب رئاسة الجيش كما تقلد عدة مناصب كنائب رئيس المخابرات العامة ومحافظ السويس.

9. عبد اللطيف البغدادي: من مؤسسي حركة الضباط الأحرار، كان قائد جناح في سلاح الطيران، وأثناء 1952 وزير حربية وبعدها نائب رئيس الجمهورية.

10. علي صبري: مدير مخابرات السلاح الجوي، و في أثناء 1952 أصبح مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة لشؤون الطيران، وبعد 1952 تولى عدة مناصب منها رئيس الوزراء 1964.

11. عمر التلمساني: محام كما أصبح عام 1952 رئيس تحرير مجلة الدعوة وبعد 1952 رئيس جماعة الإخوان المسلمين.

12. فتحي رضوان: محام وكاتب تولى أثناء 1952 منصب وزير مواصلات ثم ووزير ثقافة.

13. فؤاد سراج الدين: سكرتير عام الوفد ووزير الداخلية والمالية، وبعد 1952 رئيس حزب الوفد الجديد.

14. فؤاد مرسي: مدرس اقتصاد سياسي في كلية حقوق الاسكندرية، تولى عدة مناصب منها وزير تموين وتجارة داخلية 1972.

15. مصطفى أمين: كاتب صحفي ومؤسس جريدة أخبار اليوم.

16. مصطفى بهجت بدوي: نقيب في الشؤون العامة بالجيش، أثناء 1952 كان كاتب ومدير إدارة مجلة التحرير ثم كاتب في الأهرام.

1- حركة 23 جويلية 1952 انقلاب:

هناك من رأى أنها انقلاب مثل **إبراهيم فرج** الذي رأى أنها انقلاب عسكري وليست ثورة، لأن الثورة تصدر من الشعب إلى أن تصل السلطة، أما الانقلاب فهو الذي يأتي من الأعلى أي من داخل السلطة على السلطة ذاتها، كما أنها لم تمر بما يتعين أن تمر به الثورة من مراحل، فهو انقلاب أيده الشعب ورضى به لأنه رأى فيه خلاصا من فساد السلطة وعودة الى الديمقراطية وهذا ما كان يعلنه رجال حركة الجيش من أول لحظة وبذلك ضمنوا ولاء الشعب[1]، وهذا رأي "**خالد محي الدين**" أيضا الذي يقول إذا أخذنا من ناحية الشكل فهي انقلاب عسكري لأن الجيش استولى على السلطة التامة وأزاح السلطة القائمة، ولكن هي ثورة بمعنى الأهداف التي حققتها مثل الإصلاح الزراعي، العدالة الاجتماعية ديمقراطية سليمة، التصنيع، غيرت وجه المجتمع في مصر تغييرا كبيرا، ولذلك فان ما جرى ليلة 23 جويلية يعتبر انقلابا عسكريا، وهذا رأي **فؤاد مرسي** من الناحية الشكلية اتخذت شكل الانقلاب العسكري الذي تولى تنظيم الضباط الأحرار تنفيذه لعدة ظروف، وهذا ما أكده **فؤاد**

[1] – أحمد حمروش، **ثورة يوليو وعقل مصر، مصدر سابق**، ص ص 67– 72.

سراج الدين لا جدال في أن الحركة العسكرية ليلة 23 جويلية 1952 تعتبر بالمفهوم العلمي انقلابا عسكريا وليست ثورة، لأن الثورة يقوم بها الشعب ضد السلطة وتبدأ من الشارع وما حدث ليلة 23 جويلية أن لفيف من الضباط قاموا بالاستيلاء على مقر قيادة الجيش ودار الإذاعة تم كل ذلك والشعب في سبات عميق وأستيقظ في الصباح على أول بيان أذاعه أحد هؤلاء الضباط[1]، كما يؤكد ذلك **أنيس منصور** بأنها تكن في الحقيقة ثورة.. لأن ثورة بمعنى أن يكون عندك برنامج شامل لتغيير المجتمع وتغيره.. انقلاب عسكري أنك عملت تعديل ولكن ليس عندك برنامج وهذا ما حدث لحركة 23 جويلية[2]، وهناك رؤية غربية حول حركة 23 جويلية حيث يقول المؤرخ الإسرائيلي" **اليعازربعير**" في تقييمه لها بأنها انقلاب لكن يختلف عما سبقه من الانقلابات في العراق وسوريا، كونه أقام نظاما مستقرا كما أنه يعد ظاهرة جديدة لأن أعضائه من الضباط أصحاب الرتب المتوسطة والصغيرة[3]، ويرى **عمر التلمساني** أن لا يعدو أن يكون انقلابا هادئا لم يحدث فيه دم ولا اشتباكات ولا عنف، لم يشعر به أحد إلا صبيحة حدوثه، فالثورة شعب بأسره يثور ويشارك ويبارك وينتصر في الأحداث الدامية وهذا واضح في كل ما قرأناه في التاريخ عن الثورات، كما أن انهيار الملك ومن حوله أضفى على الحركة وصف الانقلاب[4].

2- حركة 23 جويلية 1952 ثورة:

وهناك من اعتبرها "ثورة " مثل **عبد اللطيف البغدادي** الذي يرى أن مفهوم الثورة هو القيام بانتزاع السلطة مع تغيير جذري في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإذا نظرنا إلى الأهداف الستة التي أعلنت الحركة عليها وبدأت في تطبيقها فور استقرار الوضع لها

[1] – المرجع نفسه، ص ص 87- 89.

[2] – طارق حبيب، **ملفات ثورة يوليو(شهادات 122 من صناعها ومعاصريها)**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1997، ص 67.

[3] – رفعت سيد أحمد، **مرجع سابق**، ص 55.

[4] – أحمد حمروش، **ثورة يوليو وعقل مصر، مصدر سابق**، ص 83.

يتضح أن حركة الجيش ليلة 23 جويلية كانت ثورة، ويقاسمه في الرأي **علي صبري** الذي يرى بأنها ثورة بكل المعايير، لأنه لم يكن الغرض منها الاستيلاء على السلطة فقط والعمل على الإصلاح السياسي والاقتصادي، بل كان تغيير شامل للمجتمع المصري بمعنى أن نظام الحكم قبل 1952 كان لمصلحة الإقطاعيين ولكن عملت الثورة ومنذ قيامها لمصلحة الشعب وهذا يعتبر تغييرا جذريا وثوريا، كما يرى **فتحي رضوان** أنها ليست ثورة فحسب بل نموذج يحتذى به لأنها غيرت المجتمع تغييرا تاما، فالملك زال، والاحتلال اختفى، والسيطرة على التعليم والثقافة انتهت، ونشأت المصانع...، وهذا هو جوهر الثورة[1]، كما يرى **أحمد بهاء الدين** أن الانقلاب هو الاستيلاء على السلطة دون هدف من تغيير ما،أما الثورة فهي تغيير في السلطة مع إحداث تغيير في الأوضاع السياسية والاجتماعية لصالح الجماهير، ويرى **حسين الشافعي** أيضا بأنها ثورة لأنها غيرت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونفس الرأي كان **لحسن إبراهيم** الذي قال إنها فعلا ثورة على أوضاع كانت قائمة ومرفوضة من الشعب إنها ثورة لأنه كانت لها أهداف اجتماعية وثورة لإيمانها بالأمة العربية، ويؤكد **شعراوي محمد جمعة** على أنها ثورة شاملة بكل مقاييس الثورة الوطنية التي تتجاوز نطاقها المحلي وتأخذ أبعادا قومية، فقد أكدت بانجازاتها أنها ثورة تحتل مكانة إلى جوار الثورات التي أحدثت تغييرا جذريا في أوضاع الشعب[2].

3-حركة 23 جويلية 1952 انقلاب وثورة:

وهناك من رأى بأنها بدأت في شكل انقلاب عسكري تم تحولت إلى ثورة مثل **مصطفى أمين** الذي قال في الأول كان انقلاب ثم تحول بعد ذلك إلى ثورة، ونفس الرأي كان **لأحمد حسين** بأنها بدأت في صورة انقلاب عسكري ولكنها كانت تتطور في كل ساعة، في كل دقيقة، حتى وصلت خلال ثلاثة أيام فقط إلى ثورة فعندما طرد فاروق خرج الأمر عن كونه انقلابا

[1]- المرجع نفسه، ص ص 81- 85.

[2]- أحمد حمروش، **ثورة يوليو وعقل مصر، مصدر سابق**، ص ص 67- 74.

عسكريا وتوالت الإصلاحات لتغير المجتمع من جذوره [1]. **ولمصطفى بهجت بدري** نفس الرأي حيث يقول بالمفهوم الذي عبر به القائمون بها في ذلك الحين أنها حركة جيش وفي تعبير بعض الصحف وقطاعات من الشعب أنها انقلاب عسكري، لكن بعد خلع الملك فاروق، ثم بداية تنفيذ الإصلاحات اتضح أنها ثورة[2].

إن الحركات التاريخية تتقدم وتنتكس ولكنها لا تموت، إنما تفتح صفحة جديدة قد تعرف الانتصار وقد تعرف الانكسار، وتبقى علامة فارقة بين عصرين أو مرحلتين، وهذا ما حدث بالنسبة لحركة 23 جويلية 1952 فهي حركة تاريخية عسكرية ناجحة، وإذا قارنها بالثورات مثل الثورة الصينية التي قامت ضد الإقطاع ودامت من 1911- 1949 أو ثورة الريف المغربي بقيادة عبد الكريم الخطابي من 1920- 1926 أو غيرها من الثورات الأخرى فهي تختلف عنها كثيرا من حيث تطور الأحداث وتسلسلها والوقائع، ومن حيث صدورها أي من الشعب ضد السلطة، وإذا ما تم مقارنتها بالانقلابات العسكرية فهي قريبة إلى الانقلابات التي سبقتها في سوريا 1949 والسودان وتركيا من حيث الأحداث وتسلسلها من وضع خطة للسيطرة على المباني الحكومية والمراكز الحيوية ودار الإذاعة ثم إذاعة البيان الأول لكسب التأييد الشعبي، ومن حيث قيام رجال من الجيش أو المؤسسة العسكرية بتنفيذها، كما تقوم بطرح برنامج من الإصلاحات لإرضاء الجماهير، فكل الانقلابات العسكرية تسير على هذا المنوال وهذا ما حدث ليلة 23 جويلية 1952.

وعلى ضوء كل ذلك أصبح من السهل إدراك أن حركة الضباط الأحرار ليلة 23 جويلية سنة 1952، رغم صبغتها العسكرية وطبيعة قيادتها وما اتسمت به تحركاتها فهي تعتبر انقلاب عسكري من الناحية الشكلية والنوع الجديد فيه هو أن الذين قاموا به كانوا من الضباط

[1]- طارق حبيب، **مرجع سابق** ص 66.

[2]- أحمد حمروش، **ثورة يوليو وعقل مصر، مصدر سابق**، ص 105.

أصحاب الرتب الصغيرة، لأن العادة جرت في الانقلابات أن يقوم بها جنرالات، أما من ناحية الأهداف والانجازات التي حققتها في مختلف الميادين التي سبق ذكرها فهي نتائج ثورية.

خلاصة :

نستنتج مما سبق أن حركة 23 جويلية استطاعت في فترة قصيرة أن تحقق عدة انجازات مست مختلف المجالات، حيث قامت بتوزيع الأراضي على الفلاحين عن طريق إصدار قوانين الإصلاح الزراعي، وبناء السد العالي وتأميم قناة السويس، ووقعت اتفاقية الجلاء عن أرض الوطن نهائيا في 1954، كما قامت بالاهتمام بالتعليم وتطويره من خلال إنشاء المعاهد والجامعات مما أدى إلى ازدهار الثقافة الوطنية والانفتاح على العالم، هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي، فقد ساندت حركات التحرر في البلاد العربية كالجزائر وسوريا وتونس والإفريقية كالصومال، كما دعت إلى عقد أول مؤتمر تضامن بين الشعوب الإفريقية والآسيوية في القاهرة 1958، وساهمت في تطور فكرة القومية العربية ونمو الوعي وترسيخها وهذا ما تجسد في القضية الفلسطينية.

ونتيجة لكل هذه الانجازات التي حققتها فقد اعتبرها البعض بأنها ثورة كونها غيرت وجه الحياة على أرض مصر، في حين هناك من وصفها بأنها مجرد انقلاب عسكري هدفه الاستيلاء على السلطة وعندما وجدت الفرصة قامت ببعض التغييرات لتظهر بشكل ثوري.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع حقيقة ثورة 23 جويلية 1952 المصرية توصلنا إلى النتائج التالية:

– في ظل تدفق المعارف وتعدد المدارس وتشعب الآراء واختلاف مجالات العلم والمعرفة، أخذ مفهوم الثورة والانقلاب عدة تعريفات، لكن يبقى هناك تعريف متعارف عليه للمصطلحين وهو أن الثورة يقوم بها الشعب وتعني الخروج عن الوضع الراهن إلى وضع آخر قد يكون أحسن أو أسوأ كما تقوم بتغيير جذري للمجتمع الذي تمت فيه، وقد تختلف ثورة عن ثورة من ناحية السبب الذي قامت من أجله فالثورة الصينية قامت ضد النظام الديكتاتوري الإقطاعي، وثورة الريف المغربي ضد الاستعمار الأجنبي بقيادة عبد الكريم الخطابي، والثورة العراقية ضد النظام الملكي والأحلاف الاستعمارية، وتميزت الثورة الكوبية عن كونها ثورة انقلابية على نظام الحكم أولا وثورة عندما ضمت الثوار من مختلف الفئات الفلاحين والمثقفين..، كما أن الانقلاب هو قيام مجموعة من الجيش أو السلك العسكري بالاستيلاء على السلطة وهذا ما حدث في الانقلابات السورية وانقلاب السودان وتركيا وانقلابات أمريكا اللاتينية، وتميز الانقلاب السوداني بميزة هي أن الحكومة المدنية هي التي طلبت من الجيش التدخل، وتميزت الانقلابات التركية بظاهرة هامة تمثلت في استقلال المؤسسة العسكرية عن المؤسسة السياسية ويحق للجيش التدخل في أي وقت لقلب نظام الحكم إذا ما شعر بانحراف زعماء الأحزاب عن الكيان التركي.

– بعد توقيع المعاهدة البريطانية –المصرية عام 1936 التي قضت بفتح الكلية الحربية دون مراعاة الطبقة الاجتماعية، أدى إلى تخرج جيل من الضباط ومنهم تكونت مجموعة الضباط الأحرار مثل جمال عبد الناصر و عبد الحكيم عامر وأنور السادات ومحمد نجيب وغيرهم ممن قادوا حركة 23 جويلية 1952، وقد تعددت أسباب قيام الحركة بين الأسباب السياسية والتي تمثلت في فساد نظام فاروق وجهازه وغياب الديمقراطية بالإضافة إلى الاحتلال البريطاني، وتأثير هزيمة فلسطين 1948 على نفسية الضباط وما كشفت عنه من خيانة ورشوة، مع تدهور الاقتصاد وسيطرة الاستعمار عليه وفقدان العدالة الاجتماعية ورداءة الأحوال الصحية وانتشار

الجهل والفقر، بالإضافة إلى بعض الظروف التي عجلت من قيامها كحريق القاهرة 1952، فاتفق الضباط على وضع خطة تمكنوا من خلالها على الإطاحة بالنظام الملكي والاستيلاء على السلطة، وإرغام الملك فاروق على التنازل يوم 26 جويلية 1952.

– استطاع ضباط حركة 23 جويلية 1952، بعد فترة قصيرة من استيلائهم على السلطة تحقيق عدة انجازات غيرت وجه المجتمع المصري في جميع الجوانب، وكان أول عمل لها في الجانب الاقتصادي هو إصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي قضى على الإقطاع وتوزيع الأراضي على الفلاحين الذين عانوا الحرمان كما تم تعديل قانون عقد العمل لرعاية مصالح العمال،كما قامت ببناء السد العالي لاستغلال مياه الفيضانات التي تذهب سدى، وأممت قناة السويس التي شكلت جزءا من كفاح مصر الطويل،كما اهتمت بتطوير الصناعة الثقيلة وصناعة اليدوية، أما في الجانب السياسي فقد اعترفت بحق السودانيين في تقرير مصيرهم وحكم أنفسهم من خلال التوقيع على اتفاقية السودان 1953 بين الحكومتين البريطانية–المصرية وبعد حل مشكلة السودان اضطرت انجلترا أن تنسحب بطلب الجانب المصري جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر وتم توقيعها في 19 أكتوبر 1954، كما عملت على تعزيز التوجه القومي من خلال مساندتها لحركات التحرر في الوطن العربي كدعمها للثورة الجزائرية ومساعدة تونس في نيل استقلالها، ووقوفها إلى جانب سوريا عندما تعرضت لتهديد تركي باجتياحها ومساندة اليمن في ثورتها عام 1962، وفي باقي الأقطار الأخرى كالصومال، كما عملت على تحقيق الوحدة العربية و التي تجسدت في الوحدة المصرية–السورية 1958، وعلى المستوى الدولي قامت بالدعوة إلى عقد مؤتمر تضامن يضم الشعوب الآفروآسياوية وتعزيز التعاون بينها في كافة المجالات، وفي الجانب العسكري عملت على بناء جيش وطني قوي كما قامت بعقد صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية 1955، وعملت في الجانب الاجتماعي على توحيد النظام التعليمي ومجانيته، فعملت على بناء المدارس والمعاهد على طول الأرض المصرية، كما تحسنت فرص المصريين في الحصول على الرعاية الصحية الغذائية منها والطبية مما انعكس على معدل

الوفيات والمتوسط العمري للمصريين، وفي ظل هذا التحول التعليمي من الطبيعي أن تزدهر الثقافة حيث أنشأت في سنة 1952 وزارة الإرشاد القومي مهمتها رفع المستوى المادي والأدبي وتقوية الروح المعنوية، وأنشأت مركز مختلفة للثقافة والفنون والمتحف ودور للسينما والشعر والموسيقى والمسرح وتنشيط السياحة من خلال الاهتمام بالآثار.

– كما كان للحركة ايجابيات فإنها لم تخلو من السلبيات والتي تمثلت في غياب القواعد والكوادر فهي لم تبني لنفسها الإطارات المثقفة التي تدافع عنها، وأيضا غياب الديمقراطية التي كانت تنادي بها وتجسد ذلك في حل جميع الأحزاب السياسية التي أدت إلى ظهور صراع بين قادة الحركة و الأحزاب مما أدى إلى التوسع في الاعتقالات و التعذيب، كما أثرت الخلافات التي كانت تحدث بين وقت لآخر بين قادة الحركة مثل الصراع بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر على صنع القرارات مما جعل الموقف في مصر غير طبيعي.

– نالت حركة 23 جويلية 1952 اهتمام كبير حول حقيقتها، فهناك من رأى بأنها ثورة مثل عبد اللطيف البغدادي وحسن إبراهيم وفتحي رضوان وكانت لهذه الشخصيات دور فيها، كما كان من بين هذه الشخصيات وهو خالد محي الدين الذي يرى بأنها انقلاب عسكري وأيده في ذلك إبراهيم فرج وفؤاد سراج الدين ، كما كان لي رأي من خلال دراستي للموضوع بأنها انقلاب عن طريق ثورة.

الملاحق

ملحق رقم 01: المنشور الأول للضباط الأحرار عام 1950 .

نداء .... و تحذير

منذ بضعة شهور عرض على القضاء المصرى أخطر قضية فى تاريخه ... قضية الأسلحة و الذخائر فأخذ التحقيق شكله الجدى فى بادىء الأمر ثم ما لبث أن انتهت منه جديته بمرور الوقت و انتهت القضية الى هذه النهاية المخزية و خرج هؤلاء المجرمون بلا كفالة هاربين من يد العدالة .

هؤلاء اللصوص الذين ابتاعوا السلاح من سوق الدماء فجمعوا المال من بين الأشلاء و الدماء .. هذه الفئة الحقيرة التى باعت النفوس رخيصة و قتلت بأيديها نخبة من جنود الوطن كانوا أحق بالحياة منها ..

تذكر ايها الزميل أن بعضا من زملائك قد لاقوا حتفهم على أيدى تجار الدماء بالأمس و ستكون أنت الضحية المقبلة فى الغد القريب .. فماذا أنت فاعل ؟

أنظر اليوم الى بيوتخربت و اطفال يتمت و نساء ترملت و امهات ثكلت ، انها عائلات زملائك الشهداء من الضباط و الجنود الذين قدموا حياتهم ثمنا لاداء و اجبهم ، بينما أثرى على حسابهم هؤلاء المجرمون و نعموا بحريتهم ... الم يكن من الجائز أن تكون أنت و عائلتك من بين هؤلاء الضحايا المنكوبين ... فكر .. ماذا انت فاعل .

ان الشعب يقف الان و قلبه مملوء بالحسرة و الأسى لما وصلت اليه هذه القضية من نتائج ثم انه يتحول بنظره الى هذا الجيش بضباطه و جنوده و يتعجب لهذا السكوت العريب ... أرضاء من الحاله أم ضعف و جبن !!

اننا نعلنها اليوم كلمة صريحة مدوية فلتسمعها الحكومة و ليسمعها من لم يسمع بها اننا ان لم يوقف هذا الإجرام و هذا التحدى فلسنا عاجزين من ايقافه .

و اذا أصرت السلطات العليا على هذا التحدى فسوف نتحداها و نوقفها عند حدها سوف نريها سلطتها أين تبدأ و أين تنتهى . بل سوف نعلمها نصوص الدستور و احترام سلطات الشعب التى تتمثل فى ثلاث .

ايها الضباط

ان السبيل لرفع الغبن عنا هو ان نتآزر و نتكاتف و نتكتل و نتبادل الافكار حتى تتحد آراؤنا و ترتبط قلوبنا فنسير فى طريق واحد نحو هدف واحد .

أن الطريق أمامنا وعر تذلله إرادتنا القوية و عزمنا الصادق الأكيد وتصميمنا على بلوغ غايتنا السامية .

ايها الزميل

ضع يدك فى يد زميلك . و املأ القلب ثقة و إيمانا بالنصر الذى هو آت من قريب .

الضباط الاحرار

أول منشور باسم الضباط الأحرار

عن: جمال الدين منصور، ثورة الجيش المصري (وثائق الإعداد والتمهيد 1945 – 1952)، ط2، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 2007، ص 235.

ملحق رقم 02: البيان الأول لثورة 23 جويلية 1952 المصرية.

البيان الأول لثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ والذي أذاعه البكباشي
محمد أنور السادات - صباح ٢٣ يوليه ١٩٥٢

« اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب للرتشون والمفرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين ، وأما فترة مابعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى أخلاقهم وفى وطنيتهم ، ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب .

« أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر ، وسيطلق سراحهم فى الوقت المناسب ، وانى اؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من أية غاية ، وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف ، لأن هذا ليس فى صالح مصر ، وإن أى عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الخائن فى الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاونا مع البوليس ، وإنى أطمئن اخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ، ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم ، والله ولى التوفيق . »

القائد العام للقوات المسلحة
لواء أ . ح . محمد نجيب

عن: زين العابدين شمس الدين نجم: وثائق من تاريخ مصر في القرن العشرين، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009، ص 186.

ملحق رقم 03:الإنذار الذي وجه للملك فاروق للتنازل عن العرش.

الإنذار الذي وجه إلى الملك فاروق بالتنازل عن العرش، وقام محمد نجيب وأنور السادات بتسليمه إلى علي ماهر - صباح ٢٦ يوليه ١٩٥٢

« من الفريق (أركان الحرب) محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول

« إنه نظرا لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته

« ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير

« ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى وفجر من فجر وكيفما لا والناس على دين ملوكهم

« لذلك ، قد فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذي القعدة سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج »

الاسكندرية في يوم السبت ٤ ذو القعدة سنة ١٣٧١ هـ
٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢

محمد نجيب
فريق أركان حرب

عن: زين العابدين شمس الدين نجم: مرجع سابق، ص 188.

ملحق رقم 04: وثيقة تنازل الملك فاروق عن العرش

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ بتنازل الملك فاروق عن العرش - ٢٦ يوليه ١٩٥٢

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

فما كنا نطلب إلى الله دائما لأنفسنا ولجميع سعادتها وخيرها

ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنيب البلاد المصاعب التي تراءى لها في هذه الظروف الحقيقية

وتزولها على إرادة الشعب

فرأينا التنازل عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى دولة صاحب

الفخام الرفيع العلي سامي باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه.

صدر بقصر رأس التين في غرة القعدة سنة ١٣٧١ (٢٦ يوليه ١٩٥٢).

عن: زين العابدين شمس الدين نجم: مرجع سابق، ص 189.

ملحق رقم 05: قرار تأميم قناة السويس

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦
بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية
٢٦ يوليه ١٩٥٦

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦

بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفرمانين الصادرين فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، بشأن الامتياز الخاص بإدارة مرفق المرور بقناة السويس ، وبتأسيس شركة مساهمة مصرية للقيام عليه ؛

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزام المرافق العامة ؛

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة مصرية) وتنتقل إلى الدولة جميع ما لها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات ، وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على إدارتها .

ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس .

ويتم دفع هذا التعويض بعد اتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة .

مادة ٢ — يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتلحق بوزارة التجارة . ويصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لها فى سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية .

ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامى ، يكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية ، وتبدأ السنة المالية فى أول يوليه وتنتهى فى آخر يونيه من كل عام . وتعتمد الميزانية والحساب الختامى بقرار من رئيس الجمهورية . وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى فى آخر يونيه سنة ١٩٥٧

ويجوز للهيئة أن تنتدب من بين أعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو للقيام بما تعهد به إليه من أعمال .

كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها فى البحوث والدراسات .

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها ، وينوب عنها فى معاملاتها مع الغير .

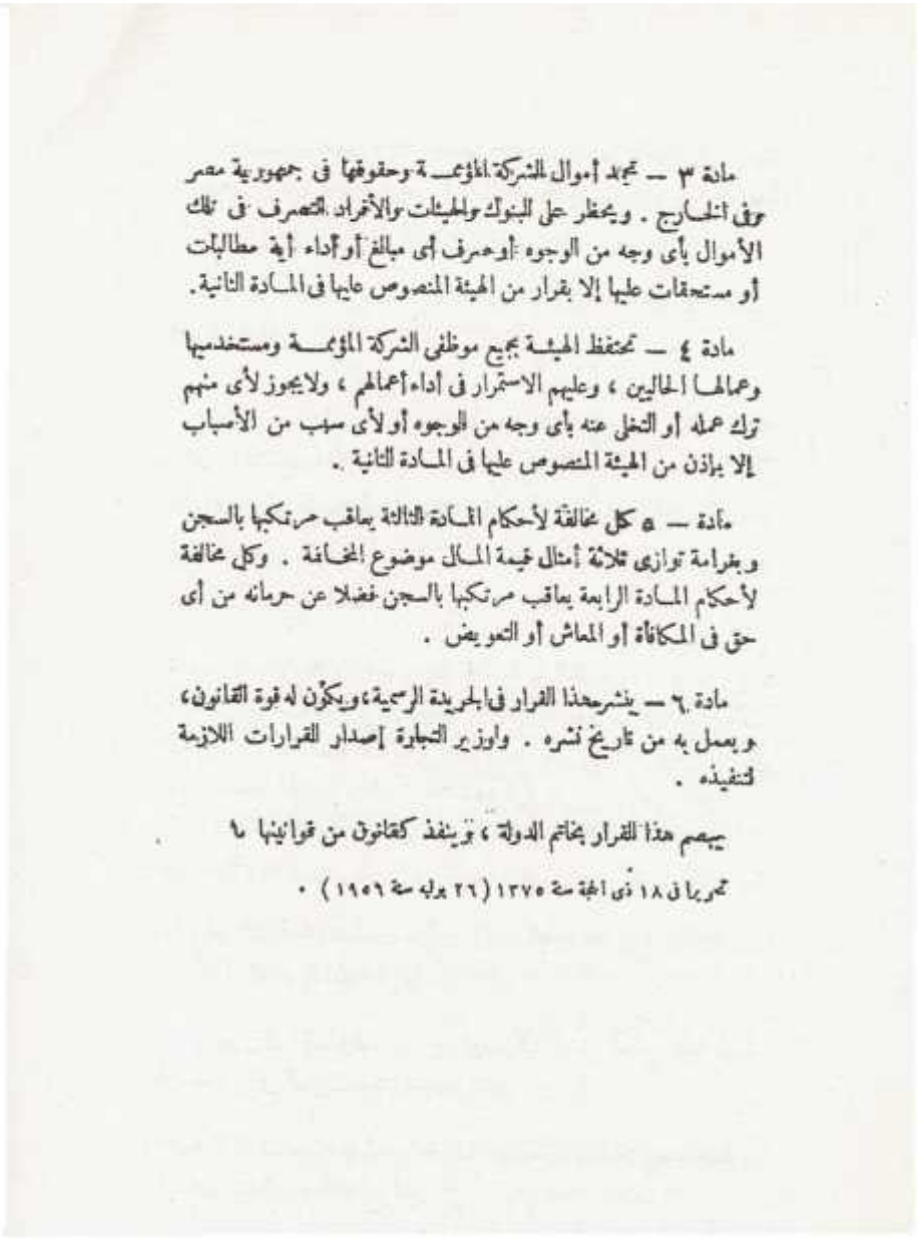

مادة ٣ — تجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها فى جمهورية مصر وفى الخارج . ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف فى تلك الأموال بأى وجه من الوجوه أو صرف أى مبالغ أو أداء أية مطالبات أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية.

مادة ٤ — تحتفظ الهيئة بجميع موظفى الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين ، وعليهم الاستمرار فى أداء أعمالهم ، ولايجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلى عنه بأى وجه من الوجوه أو لأى سبب من الأسباب إلا بإذن من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية .

مادة — ٥ كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة . وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق فى المكافأة أو المعاش أو التعويض .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، ويكون له قوة القانون، ويعمل به من تاريخ نشره . ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

تحريرا فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٧٥ (٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦) .

عن: زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق ، ص 338.

ملحق رقم 06: مرسوم حماية حركة 23 جويلية 1952.

مرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن حماية حركة ٢٣ يولية ١٩٥٢ والنظام القائم عليها والمذكرة الإيضاحية ١٨ يناير ١٩٥٣

مرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٣

بتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن التدابير المتخذة لحماية حركة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ والنظام القائم عليها

باسم ملك مصر والسودان

وعلى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ،

وعلى الاعلان الصادر منه في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن التدابير المتخذة لحماية حركة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ والنظام القائم عليها ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأي المجلس المذكورة ،

رسم بما هو آت

مادة ١ — تعدل المادة ١ من المرسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه على الوجه الآتي :

« يعتبر من أعمال السيادة وفقاً للمادة ٧ من قانون مجلس الدولة والمادة ١٨ من قانون نظام القضاء كل تدبير اتخذه أو يتخذه القائد العام للقوات المسلحة باعتباره رئيس حركة الجيش التي قامت في ٢٣ من يوليه سنة ١٩٥٢ بقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها إذا اتخذ هذا التدبير في مدة لا تجاوز سنة من ذلك التاريخ ، وتنتهي هذه التدابير بانتهاء هذا الأجل .

مادة ٢ — على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين في ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٢ (١٨ يناير سنة ١٩٥٣)

مذكرة ايضاحية

صدر المرسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ باعتبار التدابير التي اتخذها أو يتخذها القائد العام للقوات المسلحة باعتباره رئيس حركة الجيش بقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها من أعمال السيادة ، اذا اتخذت خلال سنة أشهر من ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ .

ولما كانت هذه المدة قد قاربت الانتهاء ، دون أن تزول الأسباب التي دعت إلى إصدار المرسوم بقانون سالف الذكر ، بل لقد حدثت ظروف استلزمت إتخاذ تدابير لحماية الحركة من نشاط بعض العناصر من عتق السيادة وأدعياء الوطنية فقد اقتضى الأمر مد المدة المنصوص عليها في المادة الأولى من ذلك المرسوم بقانون إلى سنة من ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تاريخ الحركة .

ومن أجل ذلك أعد مشروع المرسوم بقانون المرافق ، ونظراً إلى ظرف الاستعجال لم يتيسر عرضه على مجلس الدولة ، وهو معروض على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة .

عن: زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق ، ص 221.

قائمة المصادر والمراجع

أولا–المصادر:

أ . الكتب باللغة بالعربية:

1. أحمد حمروش:

أ– ثورة 23 يوليو،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1992.

ب– ثورة يوليو وعقل مصر، مكتبة مدبولى،القاهرة، 1985.

ج– قصة ثورة يوليو(خريف عبد الناصر)، ط2،مكتبة مدبولى، القاهرة،1984.

2– أنور السادات:

أ–أسرار الثورة المصرية،الدار لقومية للطباعة والنشر،1965.

ب– البحث عن الذات، ط3،المكتب المصري الحديث، القاهرة،1979.

ج– قصة الثورة كاملة، دار الهلال، القاهرة، 1965.

3– جمال الدين منصور، ثورة الجيش المصري(وثائق الإعداد والتمهيد 1945–1952)، ط2 المكتب المصري الحديث، القاهرة، 2007.

4– جمال عبد الناصر:

أ– فلسفة الثورة، بيت العرب للتوثيق العصري، د م، 1996.

ب– الميثاق، الدر القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د س.

5– خالد محي الدين، والآن أتكلم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992.

6– رؤوف عباس،ثورة يوليو ايجابياتها وسلبياتها، دار الهلال، القاهرة، 2003.

7– زين العابدين شمس الدين، وثائق من تاريخ مصر في القرن العشرين، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009.

8- سامي شرف، سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 2014.

9- عبد الرحمان الرافعي:

أ- في أعقاب الثورة المصرية، ج2، دار المعارف، القاهرة، 1988.

ب- ثورة 23 يوليو1952(تاريخنا القومي في سبع سنوات)، دار المعارف، القاهرة، 1989.

ج- مقدمات ثورة يوليو، دار المعارف، القاهرة، 1987.

10- عبد العظيم رمضان:

أ- أوراق يوسف صديق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999.

ب- ثورة يوليو والحقيقة الغائبة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1997.

11- عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1977.

12- فتحي رضوان، 72 شهرا مع جمال عبد الناصر، ط2، دار الحرية للصحافة و النشر والتوزيع، القاهرة، 1986.

13- محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، ط3، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 2011.

14- محمد حسنين هيكل:

أ- سنوات الغليان، ط1، مركز الأهرام، القاهرة، د س.

ب- خريف الغضب، ط7، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1983.

15- هشام خضر، مذكرات أرنستو تشي غيفارا، دار طيبة للطباعة، الجيزة- مصر، 2008.

ب- الكتب باللغة الأجنبية:

16- Anthony Nutting, Nasser, constable and company LTD, London, 1970.

ثانيا: المراجع

1- أحمد زكريا الشلق، ثورة يوليو والحياة الحزبية، دار الشروق، القاهرة،2010.

2- أحمد نوري النعيمي:

أ- النظام السياسي في تركيا دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

ب- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة ، بغداد، 1975.

3- إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000.

4 . بثينة عبد الرحمان التكريتي، عبد الناصر وتطور الفكر الناصري، دار الشروق، القاهرة، 1987.

5. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا 1918- 2000(دراسة نقدية)، دار الجابية، 2008.

7- البخاري حمانة، فلسفة الثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

8. بكر محمد إبراهيم، أخطر 10 قادة في العالم، مركز الراية للنشر والأعلام، 2004.

9- جلال يحي، المغرب الكبير(الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال)، ج3، دار القومية للطباعة والنشر، 1966.

10. جمال الدين الأتاسي وآخرون، أربعون عاما على الوحدة المصرية السورية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1999.

11. جميل مطر وعلاء الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، ط3،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.

12- حسين محمد أحمد حمودة،صفحات من تاريخ مصر(أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين)،الزهراء للإعلام العربي،القاهرة،1985.

13- رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، دار روتابرينت للطباعة، 1996.

14- رشاد كامل، حياة المشير عبد الحكيم عامر، دار الخيال، القاهرة لندن، 2002.

15- رشدي الصالح ملحسي، سيرة محمد عبد الكريم الخطابي(بطل الريف ورئيس جمهوريتها)، المطبعة السلفية- ومكتبتها، القاهرة، 1343هـ.

16- رفعت سيد أحمد، ثورة الجنرال عبد الناصر، دار الهدى للنشر والتوزيع القاهرة، 1992.

17- رفعت يونان، محمد نجيب زعيم ثورة أم واجهة حركة، دار الشروق، القاهرة،2008.

18. رمزي المنياوي، ثورات غيرت وجه العالم، ج1، دار الكتاب العربي، دمشق- القاهرة، د.س.

19. زاهر رياض، شمال إفريقيا في العصر الحديث، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1967.

20- زكي البحري، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار نهضة الشرق، القاهرة، 1990.

21- شوقي الجمل وعبد الله إبراهيم:

أ- تاريخ مصر المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

ب- تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

22- صلاح العقاد، المغرب العربي، المكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1979.

23- صلاح منتصر، من عرابي إلى عبد الناصر، دار الشروق، القاهرة، 2003.

24- صلاح نصر، الثورة- المخابرات- النكسة، دار الخيال، 1999.

25- طارق البشرى، الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت- لبنان، 1987.

26- عادل الجوجري، هوجو شافيز أسد فنزويلا و مرعب أمريكا، دار الكتاب العربي، دمشق . القاهرة، 2007.

27- عادل غنيم، جمال عبد الناصر وعصره، دار المعارف، القاهرة،2012.

28- عاطف عبد الغني، الإنقلاب على ثورة يوليو، أطلس للنشر و الإنتاج الإعلامي، مصر، 2002.

29- عبد الحسين شعبان، ثورات غيرت وجه العالم، دار الفارابي، بيروت- لبنان، 2011.

30 . عبد الله إمام، الناصرية(دراسة بالوثائق في الفكر الناصري)، دار الوطن العربي، 1985.

31- فاروق جويدة، من يكتب ثورة يوليو، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

32- فيليب جلاب، هل نهدم السد العالي؟، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985.

33- فائق طهبوب ومحمد سعيد حمدان، تاريخ العالم الحديث والمعاصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2007.

34- كريم مطر حمزة الزبيدي، دراسات في تاريخ تركيا الحديث، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، د.م، 2014.

35- لطفي عبد القادر، ما لا تعرفه عن ثورة يوليو، ج2، مكتبة مدبولى، القاهرة،1997.

36- لطيفة محمد سالم:

أ- فاروق وسقوط الملكية 1936-1952، ط2، مكتبة مدبولى، القاهرة،1996.

ب- أزمة السويس(جذور، أحداث،نتائج من 1954-1957)، مكتبة مدبولى، القاهرة، 1996.

ج- فاروق الأول وعرش مصر، دار الشروق، القاهرة، 2005.

37- مجدي حماد، ثورة يوليو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان،1994.

38- محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجهة الشرقية1954- 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، د.س.

39- محمد بوذينة، أحداث العالم في القرن العشرين(1940- 1949)، المجلد5، مطبعة لابراس، تونس، د.س.

40- محمد الجوادي،عبد اللطيف البغدادي شهيد النزاهة الثورية،دار الخيال،2006.

41- محمد حافظ دياب، انتفاضات أم ثورات،دار الشروق، القاهرة،2011.

42- محمد علي القوزي وحسان حلاق، تاريخ الشرق الأقصى، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 2001.

- محمود الدرة، القضية الكردية، دار الطليعة، بيروت، 1966.

43- محمود صالح منسى، الشرق العربي المعاصر، مكتبة الإسكندرية، 1990.

44- مصطفى محمد صفوت، إنجلترا وقناة السويس 1804. 1956، المكتبة التجارية الكبرى، الإسكندرية، 1956.

45- نواف نصار، ثورة يوليو1952(دراسة وتقييم)، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

46- وفيق عبد العزيز فهمي، قضية الجلاء و ثورة 23 يوليو سنة 1952، الدار القومية للطباعة و النشر، د.م، د.س.

ب- **كتب باللغة الأجنبية:**

47- Malcolem Kerr, The Arab cold wae « Gamal Abd Al-nasir and Rivals(1958- 1970) », oxford université press,London ,1971.

ج- **كتب مترجمة:**

1-فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا (الأحزاب السياسية و الجيش)، تر يوسف إبراهيم الجهماني، دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق . سوريا، 1999.

2-محمد عمر بشير، تاريخ الحركة في السودان(1900-1969)، تر هنري رياض وآخرون، الدار السودانية، الخرطوم، 1978.

- **المجلات:**

1- باسل نصيف جبر الكبيسي، انقلاب سامي الحناوي وتأثيره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سوريا والموقف البريطاني منه،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأساسية، العدد2، 2012.

2- ذاكر محي الدين عبد الله، المؤثرات والضغوطات ودورها في انقلاب 1958 في السودان، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد6، العدد2، جامعة الموصل، 2007.

3- عزو محمد عبد القادر، العوامل الخارجية والداخلية المؤدية إلى عدم الاستقرار السياسي في سوريا(1943- 1971)، السياسة والعلاقات الدولية، العدد3267، مصر، 2011.

4- مساعيد فاطمة، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية (نماذج مختارة) ، دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص، جامعة ورقلة الجزائر. ورقلة، أفريل، 2011.

5- علي حمزة سلمان الحسناوي، ظاهرة الانقلابات العسكرية و الاستيلاء على السلطة في تركيا(1960. 1980) مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 8، العدد3، العراق، 2010.

6- نزيرة الأفندي الصراع بين العسكرية و البيرونية في الأرجنتين، السياسة الدولية ، الأهرام، د.س.

د- رسائل جامعية:

1. سرحان غلام حسين، التطورات السياسية في السودان 1956 . 1964، اطروحة دكتوراة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1991، غير منشورة.

هـ- الموسوعات والمعاجم العربية:

1- ابن منظور، لسان العرب، ج3، دار صادر، 2003.

2- ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط،ج1، مجمع اللغة العربية، القاهرة،1998.

3- أحمد عطية، القاموس السياسي، ط5، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.

4- اسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والاستيراتيجية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008 .

5- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1974.

6- علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1991.

7- مجد الدين الفيروزآبادي، القاموس المحيط،ج1، مؤسسة الرسالة،2005 .

8- المنجد في اللغة والأعلام، ط29، دار المشرق، بيروت-لبنان،1987 .

الفهارس

فهرس المخططات

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط يوضح وحدات الجيش والكلية الحربية التي تمت السيطرة عليها في 23 جويلية 1952	53

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الدين المصري ما بين 1946- 1951	48
02	تاريخ ونسبة القوات البريطانية المنسحبة	67

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المنشور الأول للضباط الأحرار عام 1950	92
02	البيان الأول لثورة 23 جويلية 1952 المصرية	93
03	الإنذار الذي وجه للملك فاروق للتنازل عن العرش	94
04	وثيقة تنازل الملك فاروق عن العرش	95
05	قرار تأميم قناة السويس	96-98
06	مرسوم لحماية حركة 23 جويلية 1952	99

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
مقدمة	**أ – هـ**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	1
تمهيد	2
أولا: مفهوم الثورة	3
1–لغـة.	3
2–اصطلاحا.	5
ثانيا: أمثلة عن الثورات	7
1–الثورة الصينية 1911 – 1949.	7
2–ثورة الريف المغربي 1920 – 1926.	9
3–الثورة العراقية 1958.	14
4–الثورة الكوبية 1959.	17
ثالثا: مفهوم الانقلاب	19
1–لغة.	19
2–اصطلاحا.	19
رابعا: أمثلة عن الانقلابات	21
1–الانقلابات السورية 1949.	21
2–انقلاب السودان 1958.	26
3–انقلاب تركيا 1960.	28
4–انقلابات أمريكا اللاتينية (الأرجنتين – فنزويلا)	30
خلاصة	33
الفصل الثاني:أحداث حركة 23 جويلية 1952.	34

تمهيد	35
أولا: تنظيم الضباط الأحرار.	36
1- ملامح تشكيل الضباط الأحرار.	36
2-اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار.	39
3-أهم الضباط الأحرار.	41
ثانيا: أسباب حركة 23 جويلية 1952.	45
1-الأسباب السياسية.	45
2- الأسباب العسكرية.	46
3- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.	47
ثالثا: مجريات حركة 23 جويلية 1952.	50
1-اجتماع الضباط الأحرار.	50
2-خطة التحرك.	51
3-ليلة تنفيذ الحركة.	52
خلاصة	55
الفصل الثالث: تقييم حركة 23 جويلية 1952.	56
تمهيد	57
أولا: انجازات حركة 23 جويلية 1952.	58
1-في الجانب الاقتصادي.	58
2-في الجانب السياسي والعسكري.	65
3-في الجانب الاجتماعي والثقافي.	72
ثانيا: سلبيات حركة 23 جويلية 1952.	75
1- غياب القواعد والكوادر.	75
2- أزمة الديمقراطية.	75
3- التعذيب.	77
ثالثا: ما بين الثورة والانقلاب	78
1-حركة 23 جويلية 1952 انقلاب.	81

2–حركة 23 جويلية 1952 ثورة.	82
3–حركة 23 جويلية 1952 انقلاب وثورة.	83
خلاصة	85
نتائج الدراسة	86
قائمة الملاحق	90
قائمة المصادر والمراجع	99
الفهارس	108
فهرس المخططات	109
فهرس الجداول	109
فهرس الملاحق	110
فهرس المحتويات	111 – 113